مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 12 شباط 2024

مقالات وتقارير

موقع كالكاليست: تقرير مخيف يكشف كيف ستكون الحرب مع حزب الله

ملحق كالكاليست

ستكون الحرب على حزب الله أكثر تدميراً ودموية مما تصورنا. تقرير واسع النطاق تم الكشف عنه هنا لأول مرة، وشارك في إعداده 100 من كبار المسؤولين العسكريين والحكوميين، ويحدد بتفاصيل مروعة ما سيبدو عليه الأمر حقًا في الجزء الخلفي من الحملة المتعددة الساحات.

ستبدأ الحرب المتعددة الساحات من الشمال بإطلاق حزب الله صواريخ ضخمة ومدمرة في كل مكان تقريبًا في البلاد. ستكون عمليات الإطلاق ضخمة بمعدل 2500 إلى 3000 عملية إطلاق يوميًا، وستشمل صواريخ غير دقيقة والصواريخ الدقيقة البعيدة المدى. من حين لآخر، سيركز حزب الله جهوده ويطلق وابلاً هائلاً من الصواريخ على خلية ميدانية واحدة: قاعدة مهمة للجيش الإسرائيلي، أو مدينة في دان غوش، حيث سيتم استهداف مئات الصواريخ في يوم واحد. وسيستمر إطلاق النار يوماً بعد يوم. ، حتى اليوم الأخير من الحرب، بعد حوالي ثلاثة أسابيع من اندلاعها.

وفي المراحل الأولى من الحملة، ستنضم إليها منظمات من المنطقة بأكملها - المجموعات الموالية لإيران في سوريا والعراق، وحماس والجهاد الإسلامي في غزة، والحوثيين في اليمن - وكلها فروع لإيران. وبعيداً عن الدمار الهائل الذي لم تعرف إسرائيل مثله من قبل، مع توقع سقوط آلاف الضحايا في الجبهة وفي الخلف مما سيسبب ذعراً عاماً، فإن أحد الأهداف الرئيسة لإطلاق النار الذي سيأتي في وقت واحد من اتجاهات عديدة لإحداث انهيار لأنظمة الدفاع الجوي للجيش الإسرائيلي، وستحاول الطائرات من دون طيار وصواريخ كروز إلحاق الضرر الجسدي ببطاريات القبة الحديدية وتدميرها.

إن معدل إطلاق النار سيعرض التكنولوجيا الإسرائيلية لتحديات لم تواجهها بعد. مخزون صواريخ القبة الحديدية ومقلاع داود الاعتراضية سوف ينفد خلال أيام قليلة على الأكثر من بداية القتال، وستكون إسرائيل معرضة لآلاف الصواريخ والقذائف طوال ساعات اليوم من دون دفاع فعال، بالتأكيد ليس محكمًا.

وفي الوقت نفسه، سيحاول حزب الله تعطيل أنشطة سلاح الجو والحد من قدرته على العمل من قواعده. سيتم توجيه الصواريخ الثقيلة والدقيقة إلى المدارج على فترات تمنع أو تجعل من الصعب استعادتها. وسيتم توجيه نيران كثيفة نحو حظائر الطائرات التي تخزن فيها طائرات F16 وF35 وF15، وتضم الجزء الأكبر من القوات الجوية القتالية الإسرائيلية.

وسيتم توجيه الصواريخ الدقيقة ذات الرؤوس الحربية التي تزن مئات الكيلوغرامات، بما في ذلك صواريخ كروز، إلى البنية التحتية الحيوية: محطات توليد الكهرباء والبنى التحتية لقطاع الكهرباء ومرافق تحلية المياه ونقلها. سيتم إغلاق الموانئ البحرية في حيفا وأشدود ومعها تجارة البضائع الدولية.

ستطير أسراب من عشرات الطائرات من دون طيار الإيرانية الصنع على ارتفاع منخفض للغاية نحو أهداف عالية في عمق إسرائيل، في محاولة لضرب مصانع الأسلحة ومستودعات الطوارئ التابعة للجيش الإسرائيلي والمستشفيات التي ستكون مكتظة بالجرحى بأعداد هائلة. ولم تعلم الفرق الطبية حتى في الأيام التي تلت هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول.

وليس مجرد هجوم ناري. وستكون البنى التحتية الحيوية للنقل ووسائل الاتصال ومواقع الوزارات الحكومية والسلطات المحلية الإلكترونية هدفاً لهجمات سيبرانية واسعة النطاق، إلى حد خطر تعطيل عمل الاقتصاد بشكل خطير. ستكون حركة المرور على الطرق صعبة وخطيرة لأن أنظمة التحكم بالإشارات الضوئية ستنهار وستتساقط الصواريخ في كل مكان وستؤدي الاضطرابات الجماعية إلى قطع طرق المرور المركزية.

وسوف تشتد الفوضى عندما يرسل حزب الله المئات من مقاتلي الرضوان، قوة الكوماندوز التابعة له، إلى الأراضي الإسرائيلية في محاولة للسيطرة على المستوطنات على طول الحدود مع لبنان ومواقع الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة. وسوف يضطر الجيش الإسرائيلي إلى التعامل مع القتال والفوضى. ومناوشات مع المسلحين داخل الأراضي الإسرائيلية على حساب توجيه الجهود إلى عمليات فورية في لبنان ومناورات أرضية للسيطرة على مناطق الإطلاق.

على الصعيد الداخلي، سيجد الجمهور صعوبة لعدة أيام في الحصول على معلومات حديثة وموثوقة حول الوضع وسيفقد الثقة في الرسائل التي سيتلقاها من المسؤولين والمتحدثين الرسميين. وسيزداد القلق والذعر نظراً لكثرة الضحايا والأضرار الجسيمة وانقطاع الكهرباء والمياه وتأخر وصول قوات الإنقاذ والإنقاذ إلى مواقع الدمار وصعوبة الحصول على الخدمات الأساسية مثل الغذاء. والطب. وسيزيد حزب الله من القلق والارتباك لدى الجمهور من خلال الحرب النفسية المتواصلة، وسيطلق حملة توعية واسعة النطاق من خلال إغراق وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي بالتهديدات والمعلومات المضللة التي من شأنها تعميق الخلافات الداخلية. أولئك الذين يريدون الفرار للنجاة بحياتهم في الخارج سيجدون أن الاتصال الجوي لإسرائيل مع العالم قد انقطع.

طوال الحملة، سيبذل حزب الله قصارى جهده لإشعال النار في كل ساحة ممكنة، من خلال التحريض وتشجيع الانتفاضة في يهودا والسامرة وبين المواطنين العرب في إسرائيل، من أجل إشراك أكبر عدد من الجيش والشرطة.

وبعد نحو ثلاثة أسابيع من النار والدم، سيؤدي حجم الأضرار غير المسبوقة في لبنان وإسرائيل إلى انتهاء الحملة بشعور محبط بـ«التعادل»، تحت ضغط المجتمع الدولي. وحتى في الساعات الأخيرة من الحرب، سيواصل حزب الله إطلاق الصواريخ والقذائف على الجبهة الداخلية وفق خطة إطلاق ممنهجة، مع تفعيل منظومات الإطلاق من عمق الأراضي اللبنانية من منصات الإطلاق التي أعدها مسبقاً.

إن هذا السيناريو المرعب ليس رداً صارماً مكتوباً بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر. وهي نتيجة دراسة بدأت قبل نحو ثلاث سنوات في معهد سياسات مكافحة الإرهاب بجامعة رايخمان، وفي نهايتها تم إعداد تقرير وتوقيعه تحت عنوان بعنوان "التعامل مع تحديات الجبهة القتالية وكسب الحملة". لم يكتب مثله من قبل،

أساس التقرير المكون من 130 صفحة هو عمل ستة مراكز بحثية، تتألف من حوالي 100 خبير في الإرهاب، ومسؤولين أمنيين سابقين، وأكاديميين ومسؤولين حكوميين درسوا الجوانب الحاسمة المتعلقة بإعداد الجيش الإسرائيلي والجبهة الداخلية لحرب متعددة الساحات. ومن بين الموقعين على تقرير البحث الذي تم الكشف عنه هنا لأول مرة، الجنرالات : أهارون زائيفي براكاش (الرئيس السابق لـ AMN) ويتسحاق باريك (القائد السابق للكليات العسكرية)؛ الرئيسان السابقان لهيئة الطوارئ الوطنية، اللواء (احتياط) زئيف تسوك رام وبتسلئيل تريفير؛ الحاخام جوندار (متقاعد) أوريت أداتو، المفوض السابق لمصلحة السجون؛ العقيد (احتياط) عيران ماكوف، القائد السابق للقطاع الشمالي في قيادة الجبهة الداخلية، وحاييم تومر، الرئيس السابق لقسم الاستخبارات والعلاقات الخارجية في الموساد، ووزير العدل السابق دان مريدور.

وعلى رأس هؤلاء الباحثين البروفيسور بوعز غانور، الرائد العالمي في دراسة الإرهاب في الأوساط الأكاديمية الذي أسس معهد سياسة مكافحة الإرهاب قبل نحو 30 عامًا، وعين في سبتمبر الماضي رئيسًا رابعًا لجامعة رايخمان. وفي الأشهر والأسابيع التي سبقت هجوم 7 أكتوبر، عرض البحث على الجهات المعنية في الجيش والقيادة السياسية في محاولة لإيقاظ الأجهزة الاستخباراتية وأصحاب القرار من غيبوبتهم ومن الفهم الخاطئ. لقد كانوا متمسكين به دون جدوى.

يقول غانور إن فهم حجم الحدث في حالة حرب متعددة الساحات هو بالضبط ما جعله يتنفس الصعداء في 7 أكتوبر. يتذكر قائلاً: "كنا بالفعل في مبنى MMD في منزلنا في هرتسليا عندما بدأت الصواريخ في إطلاق النار على المركز. كانت أجهزة الإنذار لا تزال تنطلق وأخبرتني زوجتي أنها قادمة من غزة. أتذكر أنني أجبتها أنه إذا كان الأمر كذلك، فهو ليس سيئا".

3000 صاروخ في الصباح "ليست سيئة"؟

"إنه كثير، لكنه كان في اليوم الأول من القتال وهدأ نطاق الإطلاق لاحقاً. في سيناريو الحرب مع حزب الله، إطلاق النار على هذا النطاق مستمر ويستمر بكميات من النيران لم نعرفها". ترسانته تبلغ حوالي 150 ألف صاروخ وقذيفة، وافتراضنا العملي يتحدث عن إطلاق حوالي 3000 منهم يهاجموننا كل يوم من أيام الحرب التي ستستمر حسب السيناريو حوالي 21 يومًا، ولا

تفهموني خطأ، "ليس الأمر أننا لن نربح مثل هذه الحرب. فإسرائيل أقوى بكثير من حزب الله، وبالطبع أقوى أيضًا من حماس".

من الجيد أن توضح ذلك، لأن من يقرأ السيناريو الذي يستند إليه التقرير يحصل على انطباع مذهل بأننا في مثل هذه الحرب لن نكون بعيدين عن الهزيمة.

"لن نهزم. السيناريو الذي لدينا، وهو أخطر بعشرات المرات مما حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر، ليس على الإطلاق حربًا تشكل تهديدًا وجوديًا لإسرائيل. الحرب ستسبب لنا أضرارا استراتيجية، لكن إسرائيل لن تعطينا أي شيء". "سوف نعرف كيف نواجه الأمر. وبالمناسبة، فإن الحرب في غزة لم تكن في أي وقت من الأوقات، ولا حتى في 7 أكتوبر، حرب وجود".

ليست هذه هي الرسائل التي تلقاها الجمهور الإسرائيلي في الأيام الأولى للحرب.

"صحيح، وقد شعرت بالرعب حقًا عندما سمعت المتحدثين الإسرائيليين يقولون شيئين غير صحيحين تمامًا، ناهيك عن الكذب. الأول هو أن إسرائيل في حرب وجودية - إنها بعيدة كل البعد عن حرب وجودية، ولا يمكنك أيضًا الخروج منها الى الجمهور الذي صدمته المذبحة الرهيبة، وأخبرهم أننا في حرب وجودية. أي نوع من هذه الرسالة؟ الرسالة الثانية هي أننا في حرب الاستقلال الثانية، وهذا أيضا هراء. في أكتوبر "7، لم نكن في حرب الاستقلال ولا بعدها. وهذا تصريح يخلق ذعرا لا داعي له".

كان هذا هو خطاب رئيس الوزراء. "لا أريد أن ألوم أحدا على وجه الخصوص. لقد سمعت هذه الأشياء من عدة متحدثين. ومن قالها قال هراء بينما الجمهور في سوق وطني".

* * *

جيروزاليم بوست: تحتاج إسرائيل إلى أشعة الليزر اليهودية للتغلب على حزب الله – نعم، لدينا رأي واحد

بقلم بريان بلوم

أريد أن تكون أشعة الليزر الفضائية اليهودية حقيقية. لأنه إذا ذهبت إسرائيل إلى الحرب مع لبنان بنفس الأساليب التي استخدمناها في غزة، فسوف نخسر. لكن الإسرائيليين كانوا يعملون على ذلك بالضبط.

أفاد بيني أشكنازي من صحيفة جيروزاليم بوست في وقت سابق من هذا الشهر عن وثيقة مثيرة للقلق بدأ تداولها في وزارة العدل. وحذرت من أنه إذا اندلعت الحرب ضد حزب الله، فيجب على الموظفين الاستعداد لعدة أيام من انقطاع التيار الكهربائي. وفي الوقت نفسه، أشار تحذير منفصل، من هيئة الطوارئ الوطنية، إلى أن ما لا يقل عن 60% من سكان إسرائيل سيواجهون انقطاعًا للكهرباء لمدة تتراوح بين 24 و48 ساعة، مع احتمال أن "يستمر ذلك لمدة تصل إلى 72 ساعة في بعض المناطق". يجب على الإسرائيليين إعداد مخزون للطوارئ من الغذاء والماء وأن يكون لديهم جهاز استقبال لاسلكي مزود ببطارية وأدوات إسعافات أولية في متناول اليد.

كل هذا يتماشى مع ما يحرص قادتنا العسكريون والسياسيون على تذكيرنا به: أنه، مقارنة بالبنية التحتية والتدريب وعشرات الآلاف من الصواريخ (العديد منها مزود بأنظمة توجيه دقيقة)، ونعم، "مترو أنفاق" آخر من نوعه. الأنفاق التي بناها حزب الله في لبنان مقارنة بأنفاق حماس مجرد روضة أطفال. إن المعركة الكبيرة مع الوكيل الإيراني في شمالنا لن تكون مثل أي شيء شهدته هذه البلاد من قبل.

أين مارجوري تايلورجرين عندما تحتاج إليها؟

قال صاحب نظرية المؤامرة والممثل الأمريكي المفتون بـ QAnon ساخرًا بشكل فاضح في عام 2018 إن حرائق الغابات المدمرة في كاليفورنيا في ذلك العام كانت ناجمة عن نوع من "الليزر الفضائي" الذي أشعل النيران في أجزاء من الولاية. وفي حين أن غرين لم تطلق على هذه الأسلحة اسم "ليزر الفضاء اليهودي"، فإن صافرة كلبها التي تعلق تمويل هذا الواقع البديل على شركة روتشيلد وشركاه، من بين شركات أخرى، لا تترك مجالاً للشك في هوية من تعتقد أنه يقف وراء هذه الأسلحة الجديدة الفتاكة.

ولكن هذا هو الأمر: أريد أن تكون أشعة الليزر الفضائية اليهودية حقيقية. لأنه إذا ذهبت إسرائيل إلى الحرب مع لبنان باستخدام نفس الأساليب التي استخدمناها في غزة. أو بصراحة، الخطط العملياتية المشتركة في أي حرب تقليدية. فسوف نتحطم. نحن بحاجة إلى شيء جديد، شيء مثير للدهشة، شيء لم يسبق له مثيل، من شأنه أن يوجه ضربة مدمرة غير متوقعة - دون تعريض قواتنا للخطر وتقليل الخسائر في صفوف المدنيين.

لقد اتضح أننا نحن الإسرائيليون كنا نعمل على هذا النوع من الأسلحة. الليزر اليهودي الخاص بنا أكثر دنيوية قليلاً. إنها لا تطلق النار من الفضاء ولكن من مواقع أكثر أرضية، وتهدف إلى استكمال القبة الحديدية الحالية التي تطرد صواريخ العدو من الجو ولكنها تتطلب مقذوفات باهظة الثمن (50 ألف دولار لكل منها)، والتي يجب علينا ضمان إمدادات ثابتة منها من الخارج.

في معرض أبو ظبي الدولي للدفاع في عام 2022، عرض مقاول الدفاع رافائيل لأول مرة نسخة كاملة من نظام الليزر Iron Beam. . وأوضح ران جوزالي، نائب الرئيس التنفيذي لقسم الأراضي والبحرية في رافائيل "يمكننا تركيز الشعاع على قطر العملة المعدنية في مسافة 10 كيلومترات ، يتمتع نظام Iron Beam بمخزن غير محدود، وكلفة منخفضة لكل طلقة، ويخلق الحد الأدنى من الأضرار الجانبية وفقًا لرافائيل التي وقعت اتفاقية مع شركة Lockheed Martin لتطوير نظام ليزر بشكل مشترك. للاستخدام في الولايات المتحدة. ويُعَد "الشعاع الحديدي" حلا محدودا مقارنة بما اقترحه الرئيس الأمريكي رونالد ريجان في عام 1983: نظام دفاعي كامل يشبه حرب النجوم. (الاسم الرسمي كان مبادرة الدفاع الاستراتيجي).

لم ينطلق برنامج ريغان لحرب النجوم على الإطلاق. وفي عام 1987، خلصت الجمعية الفيزيائية الأمريكية إلى أن الأمر يتطلب عقدًا آخر على الأقل من الأبحاث لمعرفة ما إذا كان مثل هذا النظام ممكنًا أم لا. تم إلغاء الخطة في نهاية المطاف حتى عام 2019، عندما تم استئناف تطوير الصواريخ الاعتراضية الفضائية في ظل إدارة ترامب.

في حين شهدت السنوات الأخيرة نشرًا متزايدًا لقنابل أكثر قوة، وأنظمة حماية للدبابات، وطائرات بدون طيار مستقلة، إلا أننا ببساطة لم نشهد أي نوع من القفزة الحقيقية التي تغير قواعد اللعبة في تكنولوجيا الحرب، منذ القنبلة النووية (التي، على الرغم من أنها عضو كنيست إسرائيلي أحمق يفتح فمه، إسرائيل لا تخطط لاستخدامه... ليس لدينا واحدة على أي حال). وفي الوقت نفسه، أدرك أن شوقي لسلاح مثل هذا هو نوع من التفكير السحري. أو لوضع الأمر في سياق أكثر يهودية – هل أصبح صهيونيًا مسيحانيًا؟

فالصهيونية. الصهيونية العادية الواضحة، وليس حتى شكلها الديني. قامت في الأساس بتسويق يهود الشتات إمكانية حل كافة مشاكلهم: المذابح في أوروبا؟ الانتقال إلى إسرائيل، معاداة السامية في الجامعات؟، الصهيونية سوف تحافظ على سلامة الشعب اليهودي. وليس الأمان فقط، بل سنتألق بالابتكار والإبداع وجنود صبرا الجدد الذين يدافعون عن الوطن أكثر من حماية جدران المدرسة الدينية. الصهيونية المسيحية موجودة في كل مكان هذه الأيام.

إن صيحات المعركة. "سوف نهزم حماس تماماً"، و"سوف نستعيد كل الرهائن"، و"متحدين سوف ننتصر". هي في الأساس صرخات مسيحانية. إعادة بناء المستوطنات في غوش قطيف؟ إلقاء القبض على قادة حماس يحيى السنوار ومحمد ضيف وتقديمهما للمحاكمة بتهمة جريمة الإبادة الجماعية الفعلية؟ إغراق الأنفاق وإنهاء الحرب بضربة واحدة؟

كل التفكير السحري، شيء يجب أن نتمسك به في يأسنا. المشكلة الوحيدة هي أن المسيح، كما تشير نصوصنا في كثير من الأحيان، يأخذ وقته. يتأخرون. وفي كثير من الأحيان، يتبين أنها كاذبة. ماذا لو لم أتمكن من الحصول على المسيح السحري الخاص بي؟ ماذا لو كانت صهيونيتي بحاجة إلى الانحدار من "المسيحي" إلى "الواقعي"؟ كيف يمكننا أن نستمر في العمل كيهود في الأرض المقدسة إذا كانت الصهيونية تستطيع فقط إبقاء شعبنا "آمنًا نسبيًا" ولكن ليس آمنًا تمامًا في عالم، كما أصبح واضحًا تمامًا، لا يوجد حب ضائع، على عكس إعادة صياغة المؤلف دارا عنوان كتاب هورن الأخير، بين معاداة السامية بيننا وبين اليهود الذين يعيشون ويتنفسون ويقاتلون.

تعلن أغنية شالوم حانوخ الناجحة من عام 1985 أن المسيح لن يأتي فحسب، بل إنه لم يرد حتى على الهاتف. هل لدى أي شخص رقم مارجوري تايلور جرين؟ ويبدو أننا قد نحتاج إلى أجهزة الليزر الفضائية اليهودية الآن أكثر من أي وقت مضى.

* * *

جيروزاليم بوست: الجيش الإسرائيلي الأكبر يحتاج إلى الحريديم

هل تحتاج إسرائيل إلى كل تلك الأجراس والصفارات التكنولوجية، والأسوار عالية التقنية، وأنظمة الاستشعار فائقة الحساسية؟ بالتأكيد. ولكنها تحتاج أيضًا إلى المزيد من الموظفين. ولا تحتاج إسرائيل إلى انتظار قيام لجنة تحقيق رسمية بنشر نتائجها وتوصياتها الناجمة عن 7 أكتوبر/تشرين الأول حتى تفهم شيئاً واحداً: أن الجيش الإسرائيلي يحتاج إلى النمو.

وفي ظل وجود أعداء يحيطون بالدولة، والذين كشفوا في السابع من أكتوبر/تشرين الأول عن نيتهم الغزو والقتل والاغتصاب والتشويه والنهب، تحتاج البلاد إلى جيش كبير ومدرب تدريباً جيداً لمنعهم من تنفيذ مخططاتهم الوحشية.

الأمر ببساطة أن إسرائيل تحتاج إلى الكثير من القوات البرية على الأرض ـ عندما يهدأ الغبار بعد هذه الحرب، ويعود السكان الذين تم إجلاؤهم من الشمال والنقب الغربي إلى ديارهم، سيحتاجون إلى معرفة أنه ليس هناك مجرد كتائب قليلة تقوم بدوريات على الحدود على بعد أمتار قليلة فقط، بل هناك فرق كاملة من الجنود الذين يقومون بدوريات العمل.

من بين المبادئ التي انهارت في 7 تشرين الأول/أكتوبر المبادئ الأمنية، هذه هي العقيدة التي لا تحتاج إلى الانتظار حتى يصدر خبراء الأمن في البلاد حكمهم قبل أن يتم التخلي عنها بشكل غير رسمي: كل ما تحتاجه إسرائيل هو جيش صغير ومحترف يعتمد بشدة على الأجراس والصفارات التكنولوجية.

هل تحتاج إسرائيل إلى كل تلك الأجراس والصفارات التكنولوجية، والأسوار عالية التقنية، وأنظمة الاستشعار فائقة الحساسية؟ بالتأكيد. ولكنها تحتاج أيضًا إلى المزيد من الموظفين.

الجيش الإسرائيلي يحتاج إلى الحريديم

يحتاج الجيش الإسرائيلي إلى جنود: الكثير منهم. رجال ونساء، مجندون وجنود احتياط، و- نعم- الحريديم.

إنها تحتاج إليهم للقيام بدوريات وحراسة ونصب كمين – بالطريقة القديمة. إذا كان 7 أكتوبر قد فعل أي شيء، فقد أثبت أن الاعتماد المفرط على حلول التكنولوجيا الفائقة للأمن هو وصفة لكارثة.

كشف الجيش الإسرائيلي يوم الأحد عن خطط تشير إلى أنه استوعب الحاجة إلى المزيد من القوات على الأرض. ومن أجل الحصول عليها يوصى بتغيير قوانين الدولة لتمديد الخدمة الإلزامية للرجال من 32 إلى 36 شهرا، ورفع الحد العمري للخدمة في الاحتياط من 40 إلى 45 عاما، إلى 50 عاما للضباط، ومضاعفة السن، ثلاثة أضعاف، وحتى أربعة أضعاف مقدار الوقت الذي سيحتاجه كل جندي احتياطي للخدمة كل عام.

هذه تغييرات جذرية سيكون لها تأثير هائل على حياة جنود الاحتياط وعائلاتهم. ويتم ذلك لأن حجم الجيش في الوقت الحالي لا يفي بالمتطلبات اللازمة للحفاظ على سلامة وحماية مواطني هذا البلد - جميع مواطنيه. ولذلك، يتعين على جميع مواطنيها أن يتحملوا عبء الواجب العسكري المرهق والمعطل للحياة والخطير. وفي حين أن هناك ظروف مخففة واضحة تمنع الجيش من تعبئة القطاع العربي - رغم أنه ينبغي إلزامهم بأداء خدمة المجتمع بدلا من ذلك - فإن هذه الظروف نفسها غير موجودة عندما يتعلق الأمر بالأرثوذكس المتطرفين.

يشكل السكان الحريديم – الذين تبلغ نسبتهم اليوم حوالي 13% – جزءًا من نسيج المجتمع الإسرائيلي. إنهم يستمتعون بالحياة في دولة يهودية حيث يمكنهم العيش بما يمليه عليهم ضميرهم داخل حدود آمنة ومحمية. وعلى هذا النحو، فإنهم بحاجة إلى المساعدة في تأمين هذه الحدود وحمايتها. لقد أثبت 7 تشرين الأول (أكتوبر) أن إسرائيل ببساطة لم تعد تملك ترف إعفاء هذا الجزء الكبير من السكان من الخدمة العسكرية. إن الاستمرار في ذلك يعرض أمن الجميع للخطر.

كانت الأمة مفتونة في بداية هذه الحرب بالتقارير التي تفيد بأن الرجال الحريديين المعفيين من الخدمة العسكرية كانوا يظهرون في مكاتب التجنيد ويطلبون التطوع. أخيرًا، اعتقد الكثيرون أن قيمة العملة انخفضت عندما أقنعت الوحشية

المطلقة التي حدثت في 7 أكتوبر الحريديم بأنهم بحاجة أيضًا إلى حمل السلاح والمخاطرة بحياتهم من أجل الجماعة؛ أنه من غير الأخلاقي أن نتوقع فقط من الآخرين أن يفعلوا ذلك نيابةً عنهم.

ما كان يأمله الكثيرون أن يكون موجة من تجنيد الحريديم، تبين أنه مجرد تموج. وإجمالاً، وقع حوالي 430 رجلاً حريديمًا، معظمهم تتراوح أعمارهم بين 30-40 عامًا، على التدريب الأساسي، ثم الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي، تليها الخدمة الاحتياطية. إنهم يستحقون التصفيق، مثلهم مثل الحريديم الذين يتطوعون لأداء واجب الزكاة الذي ينبغي الاعتراف به كخدمة عسكرية. ولكن يجب أن يكون هناك المزيد والمزيد. والمبادرة يجب أن تأتي من الجمهور الحريدي نفسه. والمطلوب الآن هو أن يقف الحاخامات الشجعان من داخل المجتمع الحريدي ضد التيار السائد في مجتمعاتهم ويقولون إنه نظراً لاحتياجات إسرائيل الأمنية، فمن الضروري - الحتمي المطلق - أن ينضم الرجال الحريديم إلى الجميع في الدفاع عن الحدود حرفياً. وهذا الأمر لا يقل الآن عن مسألة تتعلق بالبقاء المادي لإسرائيل - وقد أثبت 7 تشرين الأول/أكتوبر ذلك.

* * *

جيروزاليم بوست: تنشيط السلطة الفلسطينية لا يكفي لإصلاح الضرر- رأي

بقلم يارا سيغال

السلطة الفلسطينية لا تحتاج إلى تنشيط، بل إلى مراجعة عميقة للأولويات الفلسطينية. فكيف يمكن للغرب أن يتوقع إعادة التنشيط من حكومة مجمدة زمنياً؟ قبل أن ننظر إلى المستقبل، علينا أن ننظر إلى الماضي. إليكم حقيقة طريفة: في الشهر الماضي، احتفل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بالذكرى التاسعة عشرة لولايته التي دامت أربع سنوات. تم انتخاب الرجل البالغ من العمر 88 عامًا رئيسًا للسلطة الفلسطينية في يناير 2005، بعد وقت قصير من وفاة سلفه ياسر عرفات. وكانت تلك هي المرة الأخيرة التي أجرى فيها الفلسطينيون انتخابات رئاسية.

تم إلغاء الانتخابات الرئاسية اللاحقة التي كان من المقرر إجراؤها في يناير 2009 بسبب الصراع على السلطة بين حركة فتح الحاكمة التي يتزعمها عباس وحركة حماس المدعومة من إيران. بدأ هذا الخلاف المستمر بين المجموعتين عام 2006 عندما فازت حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني. وقد وصل الخلاف بين الأطراف الفلسطينية المتنافسة إلى ذروته خلال صيف عام 2007 عندما سيطرت حماس بشكل كامل على قطاع غزة في انقلاب عنيف ودموي. ونتيجة لسيطرة حماس على قطاع غزة، لم يتمكن الفلسطينيون أيضًا من إجراء انتخابات برلمانية منذ ذلك الحين.

لقد مرت 18 سنة على الانتخابات، وفي عام 2021، وافق عباس أخيرًا على إجراء انتخابات عامة، على الأرجح نتيجة للضغوط الأوروبية والأمريكية على القيادة الفلسطينية. وكان الأوروبيون والأميركيون يأملون في أن تمثل الانتخابات الجديدة بداية عملية إصلاح السلطة الفلسطينية وتمهيد الطريق لظهور قادة جدد وأصغر سنا. لكن آمالهم تبددت عندما قرر عباس، في أواخر أبريل 2021، إلغاء الانتخابات التي طال انتظارها. ولم يتفاجأ العديد من الفلسطينيين بخطوة عباس. في الواقع، توقعوا أن الرئيس الفلسطيني سوف يلغي التصويت في نهاية المطاف خوفا من الخسارة أمام حماس. وكانت حركة فتح (ولا

تزال) منقسمة بشدة، خاصة بعد إعلان بعض المرشحين عن نيتهم الترشح لمناصب مستقلة. وكان الاقتتال الداخلي بين فتح يعني أن حماس كانت على يقين من تحقيق نصر آخر في الانتخابات البرلمانية، تماما كما فعلت في عام 2006.

إن فشل القيادة الفلسطينية في إجراء انتخابات عامة على مدى العقدين الماضيين يشكل مؤشراً على فشلها في الامتثال للضغوط التي يمارسها المانحون الغربيون للشروع في إصلاحات سياسية ومالية وإدارية كبرى. بمعنى آخر، هذا مؤشر قوي على عدم قدرة السلطة الفلسطينية على التطور.

صحيح أن السلطة الفلسطينية في عهد عباس تعتبر أقل فساداً مما كانت عليه في عهد عرفات، ويرجع ذلك أساساً إلى المطالب الغربية بزيادة المساءلة والشفافية. ولكن مثل عرفات، حكم عباس أيضًا كحاكم مستبد ورفض تقاسم السلطة مع الآخرين. وفي عام 2018، ذهب عباس إلى حد حل المجلس التشريعي الفلسطيني، وتحويل نفسه إلى كبير المشرعين الفلسطينيين، وأصدر مئات "المراسيم الرئاسية" التي كانت بمثابة قوانين فعليًا. علاوة على ذلك، لم يتسامح مطلقا مع خصومه السياسيين ومنتقديه، فعاقبهم بسهولة بقطع رواتبهم أو فصلهم بالكامل. فقد قام بطرد عدد من قادة فتح الذين تجرأوا على تحدي قيادته، بما في ذلك القائد الأمني السابق محمد دحلان وناصر القدوة، ابن شقيق عرفات الذي شغل سابقاً منصب وزير الخارجية.

وفي الواقع، قد يفاجأ بعض أكبر مؤيدي السلطة الفلسطينية عندما يعلمون أن عباس نفسه فرض عقوبات اقتصادية على قطاع غزة في عام 2018، في محاولة (فاشلة) لتقويض حماس.

على مدى الأسابيع القليلة الماضية، روج الرئيس جو بايدن ووزير الخارجية أنتوني بلينكن وغيرهما من كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية لفكرة تسليم قطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية بعد إزالة حماس من السلطة. لكن إدارة بايدن أقرت بأن السلطة الفلسطينية، ببنيتها الحالية، لا يمكن أن يعهد إليها بإدارة شؤون الفلسطينيين في قطاع غزة. وعلى هذا النحو، فإنهم يتحدثون عن الحاجة إلى سلطة فلسطينية "متجددة".

لكن ما الذي يعنيه ذلك؟

إذا كان الأميركيون يتوقعون أن يعقد الفلسطينيون انتخابات عامة في الأسابيع أو الأشهر المقبلة، فسوف يصابون بخيبة أمل شديدة. وإذا كانوا يعتقدون أن عباس وفريقه في رام الله سوف يستيقظون ذات صباح ويتحولون 180 درجة ويدخلون تغييرات حقيقية على الهيئات الحاكمة الفلسطينية، فإنهم مخطئون للغاية. يريد عباس الإبقاء على قبضته المحكمة على السلطة الفلسطينية، وهو يدرك تمام الإدراك أن الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية والإدارية من شأنها أن تقوض مكانته وتمكن خصومه ومعارضيه السياسيين.

علاوة على ذلك، فإن عباس يدرك أيضاً استطلاعات الرأي العام التي أظهرت باستمرار أن 70-80% من الفلسطينيين يطالبون باستقالته. ومن غير الواقعي أيضاً أن نتوقع من رئيس السلطة الفلسطينية أن يتخلص من عدد كبير من المسؤولين الفاسدين، الذين ينتمي بعضهم إلى دائرته الداخلية. ولا شك أن مثل هذه الخطوة من شأنها أن تثير ثورة ضده من قبل

العديد من الموالين لفتح. وفي أفضل الأحوال، يستطيع عباس أن يبدأ تغييرات تجميلية، مثل تعيين رئيس وزراء جديد أو تعديل الحكومة الفلسطينية. والسؤال هو ما إذا كانت مثل هذه الإجراءات سترضي إدارة بايدن.

وغني عن القول أن السلطة الفلسطينية "المعاد تنشيطها" يجب ألا تقتصر على إجراء انتخابات عامة والتخلص من المسؤولين الفاسدين وغير الأكفاء. وهذا لا يكفي لتمكينها من حكم قطاع غزة بنجاح. وبدلا من ذلك، ينبغي أن يكون التركيز على إنهاء التحريض ضد إسرائيل، فضلا عن التعليم السام وتمجيد الإرهاب.

وفي هذا الصدد، يمكن للقيادة الفلسطينية أن تتعلم الكثير من دولة الإمارات العربية المتحدة، الدولة التي تتمتع برؤى لقادة أخذوا على عاتقهم منذ اليوم الأول تعزيز التسامح والتعايش والاندماج. واليوم، تُعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة، بقيادة الشيخ محمد بن زايد، رمزاً للعرب والمسلمين المعتدلين والمتطلعين إلى المستقبل الذين يستثمرون بعمق في تعزيز السلام وتأمين مستقبل أفضل لصالح الجميع. ولهذا السبب، يُنصح أولئك الذين يطالبون بتجديد السلطة الفلسطينية بدعوة الإمارات للعب دور أكبر في قيادة الجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

أظهرت سياسات وإجراءات دولة الإمارات العربية المتحدة منذ توقيع اتفاقيات إبراهيم عام 2020 أن السلام بين اليهود والعرب ليس ممكنًا فحسب، بل يحتفل به. ومن كان يظن أن اليهود سيتمكنون من التجول بحرية في بلد عربي دون الحاجة إلى إخفاء هويتهم؟ من كان ليصدق أن اليوم سيأتي عندما يحتفل اليهود علناً بالحانوكا، مع عرض عيد الحانوكا بفخر في شوارع أبو ظبي ودبي؟ هل كان يخطر ببال أحد أن اليهود والعرب يمكن أن يجتمعوا حول المائدة للاستمتاع بوجبة السبت معًا؟ أو الوقوف جنبًا إلى جنب في يوم ذكرى المحرقة، وتكريم آلام بعضنا البعض؟

ومن المؤسف أن القادة الفلسطينيين ليسوا على مقربة من السير على خطى القيادة الإماراتية، أو أي شكل من أشكال قبول التعايش إلى جانب الدولة اليهودية. السلطة الفلسطينية لا تحتاج إلى تنشيط، بل إلى مراجعة عميقة للأولويات الفلسطينية.

* * *

جيروزاليم بوست: المملكة المتحدة تريد الاعتراف بفلسطين رغم احتلالها الأراضي في العالم - رأي

بقلم مايكل فروبند

على الرغم من استمرار الرصاص والقنابل في التطاير، رأى ديفيد كاميرون أنه من المناسب أن يقترح علنًا منح الفلسطينيين مكافأة على هجومهم في 7 تشرين الأول (أكتوبر). في أوائل الأسبوع الماضي، أطلق وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون قنبلة دبلوماسية. وفي حديثه أمام أعضاء البرلمان المحافظين في مجلس العموم بلندن، يبدو أن كاميرون قد عكس عقوداً من السياسة طويلة الأمد عندما قال إن المملكة المتحدة، جنباً إلى جنب مع حلفائها، "سوف تنظر في مسألة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بما في ذلك في الأمم المتحدة". وأضاف: "هذا يمكن أن يكون أحد الأشياء التي تساعد على جعل هذه العملية لا رجعة فيها".

وبعد بضعة أيام، وفي رحلة إلى لبنان، ضاعف كاميرون موقفه وذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، مشيراً إلى أن بريطانيا قد تعترف رسمياً بالدولة الفلسطينية حتى قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق محتمل بين الطرفين. ورغم أن رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك قلل في وقت لاحق من أهمية تصريحات كاميرون، قائلا إنه "أُفرط في تفسيرها"، فإن التعليقات كانت ملفتة للنظر ليس فقط لأنها تفتقر إلى النبرة، بل وأيضا بسبب نفاقها الذي لا يطاق.

بادئ ذي بدء، جاءت تصريحات كاميرون في ذروة الحرب حيث كان الآلاف من الجنود الإسرائيليين الشباب منشغلين بالمخاطرة بحياتهم في قتال حماس في غزة، حيث يحتجز 136 إسرائيليا.

لسبب غير مفهوم، وعلى الرغم من استمرار الرصاص والقنابل في التطاير، رأى كاميرون أنه من المناسب أن يقترح علناً منح الفلسطينيين مكافأة على هجومهم في 7 أكتوبر/تشرين الأول. ولكن ما يجعل تصريحاته أكثر إثارة للدهشة هو غطرستهم المنافقة والملفتة للنظر. فبريطانيا هي الدولة الأخيرة في وضع يسمح لها بمطالبة الآخرين بالتخلي عن الأراضي لسبب بسيط هو استمرارها في التمسك بالأراضي المتنازع عليها في جميع أنحاء العالم.

في الواقع، من أوروبا إلى أمريكا الجنوبية إلى الشرق الأوسط إلى القطب الجنوبي، لا يكاد يكون هناك جزء من العالم لا تشارك فيه المملكة المتحدة في نزاع على الأراضي التي ترفض التنازل عنها من أجل السلام. وفي ساحتها الخلفية، تواصل بريطانيا احتلال أيرلندا الشمالية وترفض بشدة التخلي عن السيادة. وعلى الساحل الجنوبي لإسبانيا، توجد منطقة ما وراء البحار البريطانية جبل طارق، والتي سعت الحكومة الإسبانية منذ فترة طويلة إلى استعادتها. قال وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريس إن جبل طارق "قضية ذات أهمية حيوية" في السياسة الخارجية لبلاده. لكن لندن أصرت بثبات على أنها لن تتخلى عن السيطرة.

وعلى بعد آلاف الأميال عبر المحيط الأطلسي تقع جزر فوكلاند، التي تطالب بها الأرجنتين. وعلى الرغم من أنها ذات قيمة اقتصادية قليلة وتعد موطنا لطيور البطريق أكثر من البشر، إلا أن بريطانيا خاضت حربا مع الأرجنتين بشأن الجزر في عام 1982، مما أسفر عن مقتل 900 شخص.

وبالحديث عن طيور البطريق، فقد راهن البريطانيون على مطالبتهم بجزء كبير من القارة القطبية الجنوبية يصل إلى أكثر من 1.7 مليون كيلومتر مربع من القطب الجنوبي. ترفض الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى الاعتراف بمطالبة المملكة المتحدة بأجزاء من الصحراء القطبية، لكن هذا لم يمنع البريطانيين من الإصرار على أن تلك الأجزاء تنتمي إليهم.

الأقرب إلى الوطن هي الأجزاء التي تحتلها بريطانيا في قبرص. وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة منحت الجزيرة استقلالها في عام 1960 بعد 82 عامًا من الحكم الاستعماري، إلا أنها تصر على التشبث بمساحة قدرها 254 كيلومترًا مربعًا. من الأراضي القبرصية في شكل قاعدتي أكروتيري وديكيليا العسكريتين، الخاضعتين للسيادة البريطانية، الأمر الذي أثار استياء العديد من السكان المحليين.

ولكن ربما يكون المثال الأعظم على الإطلاق هو المثال الأقل شهرة: أرخبيل تشاجوس، وهو عبارة عن سلسلة من 60 جزيرة في المحيط الهندي يبلغ طولها حوالي 500 كيلومتر. جنوب جزر المالديف.

واحتلت بريطانيا جزر تشاغوس منذ عام 1814، وتطالب موريشيوس بالجزر باعتبارها ملكًا لها. لكن هذا لم يمنع المملكة المتحدة من اقتلاع وطرد 2000 شخص من سكان تشاجوس، كما كان يُعرف السكان المحليون، بالقوة في الفترة بين عامي 1967 و1971 لإفساح المجال أمام قاعدة عسكرية كان من المقرر تأجيرها للولايات المتحدة.

لأكثر من خمسين عاما، ظل سكان شاجوس يمارسون الضغوط من أجل السماح لهم بالعودة. وفي عام 2019، أعلنت محكمة العدل الدولية أن سيطرة بريطانيا على جزر تشاغوس كانت "غير قانونية"، وفي عام 2021 اعتبرت المحكمة الدولية لقانون البحار أن المطالبة البريطانية بالجزر غير قانونية.

ومن اللافت للنظر أنه قبل أيام قليلة من إعلان كاميرون أن إسرائيل لابد أن تتخلى عن أجزاء من تراث أجدادها لإنشاء دولة فلسطينية، أصدر بياناً أعلن فيه أن أهل شاجوس لا يستطيعون العودة إلى جزرهم.

وكما ذكرت صحيفة الغارديان في السادس والعشرين من يناير/كانون الثاني، فإن كاميرون "أثار الغضب عندما استبعد فجأة إعادة توطين السكان السابقين في جزر تشاجوس، بعد أشهر من كشف سلفه أن المملكة المتحدة كانت تناقش عودتهم المحتملة". بعبارة أخرى، حتى عندما يعظ كاميرون إسرائيل بشيء ما، فإنه يفعل العكس تماماً عندما يتعلق الأمر ببريطانيا ومصالحها.

وغني عن القول، أنه على النقيض من مطالبات المملكة المتحدة المشكوك فيها بالسيادة على مناطق مختلفة في مختلف أنحاء العالم، فإن يهودا والسامرة وغزة تنتمي إلى الشعب اليهودي، ولإسرائيل كل الحق. أخلاقيا وتاريخيا وعقائديا وعسكريا. في التواجد هناك. وكما قال السياسي الأميركي الراحل والسفير الأميركي لدى الأمم المتحدة أدلاي ستيفنسون ذات مرة: "إن المنافق هو ذلك النوع من السياسي الذي يقطع شجرة من الخشب الأحمر، ثم يتسلق جذعها ويلقي خطاباً من أجل الحفاظ على البيئة". في حين أن الأخشاب الحمراء وصلت حديثًا نسبيًا إلى المملكة المتحدة، حيث تم إدخالها هناك في خمسينيات القرن التاسع عشر، إلا أنها تتمتع بعمر ممتد يصل أحيانًا إلى أكثر من 1000 عام. ومن المؤسف، على ما يبدو، أن النفاق البريطاني كذلك أيضاً.

* * *

جيروزاليم بوست: التفكير في العلاقات الإسرائيلية المصرية - رأي

بقلم روث واسرمان لاند

يجب إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار الاستراتيجي مع مصر، مع تمثيل رفيع المستوى نيابة عن الحكومة الإسرائيلية، يرافقه خبراء في الثقافة واللغة العربية. لقد واجهت العلاقات الإسرائيلية المصرية نصيباً لا بأس به من التحديات، بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد في عام 1979. ومن المثير للاهتمام أنه في نفس العام على وجه التحديد، اندلعت الثورة الإسلامية في إيران، وتشكلت الصداقة العميقة والدافئة بين البلدين. اختفت إسرائيل وإيران على الفور وحل محلهما سلام بارد، ولكن استراتيجي، مع مصر.

إن عدم التطبيع الذي اتسمت به العلاقات الثنائية مع مصر منذ البداية، سيظل مصاحباً للبلدين طوال العقود الأربعة المقبلة، باستثناء فترة راحة قصيرة بعد توقيع اتفاقيات أوسلو. لقد تغلبت حتى الآن المصالح المصرية والإسرائيلية، خاصة تلك المتعلقة بالأمن. وذلك على الرغم من سلسلة طويلة من العمليات العسكرية التي شنتها إسرائيل ضد الفلسطينيين، وعلى الرغم من الانتفاضتين والعديد من العقبات الأخرى.

كما تمكنوا أيضًا من التغلب على الافتقار إلى المودة الأساسية المتأصلة لدى الجمهور المصري تجاه إسرائيل بشكل عام واليهود بشكل خاص - وهو نتاج سنوات طويلة من التلقين والنظام التعليمي في مصر. وفي العام الماضي فقط، شهدنا هجمات معزولة شنها جنود وضباط شرطة مصريون ضد إسرائيليين - حالة واحدة على طول الحدود المشتركة، حيث هاجم جندي مصري اثنين من المقاتلين وقتلهما أثناء قيامهما بواجب الحراسة، وحالة أخرى وقعت مباشرة بعد أحداث 7 أكتوبر 2013، عندما أطلق حارس أمن مصري النار على رجل إسرائيلي كان يزوره كسائح. ومع ذلك، سارع كلا البلدين إلى محاولة التقليل من الاهتمام العام بالفضائح.

منذ توقيع اتفاقيات إبراهيم، حدث بالفعل تغيير مرحب به في الكتب المدرسية في المدارس الابتدائية في مصر. تمت إزالة الرسائل المعادية للسامية والمعادية لإسرائيل من الكتب كجزء من جهود مصر لوضع نفسها كدولة مسؤولة تحترم الأقليات في نظر الغرب. وهذا ليس أمرا مفروغا منه في بلد تتغير فيه الأمور بوتيرة بطيئة للغاية تصل أحيانا إلى حد الإحباط، لكن الاتجاه الإيجابي توقف في الوقت الحالي ولم يمتد بعد إلى المدارس المتوسطة والثانوية. ومن الناحية العملية، ظل ملايين المصريين يستهلكون معلومات ورسائل معادية للسامية ومعادية لإسرائيل منذ عقود. ففي كل شهر رمضان، على سبيل المثال، اعتاد المصريون على مشاهدة مسلسلات مناهضة لإسرائيل تتناول شؤون التجسس التي يجسد فيها عملاء الموساد الإسرائيلي، دائمًا شخصية "الشرير" في حين ينتصر عليهم الأبطال المصريون. على الرغم من أن الرئيس عبد الفتاح السيسي بذل في السنوات الأخيرة جهدًا معينًا للتقليل من هذه الرسائل.

معاداة السامية المتفشية في مصر

ومع ذلك، هذه مجرد أمثلة قليلة من الأمثلة العديدة التي توضح كيف يتم تغذية الجمهور المصري بمشاعر ورسائل ومواد معادية للسامية ومعادية لإسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، هناك التعاطف المتأصل الذي يكنه المصريون تجاه الشعب الفلسطيني ومعاناته، كما صورته وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي وفي شبكات مثل قناة الجزيرة المملوكة لقطر، وقناة الجزيرة المملوكة للسعودية. والعربية وما شابه ذلك.

وهكذا، نشأ وضع سريالي إلى حد ما حيث يضطر النظام المصري، الذي يعزز المصالح الأمنية التي تتوافق بحكم تعريفها مع مصالح إسرائيل وتعارض مصالح حماس، إلى أن يأخذ في الاعتبار الرأي العام السلبي للغاية الذي تتبناه غالبية المصريين تجاه إسرائيل وموقفه الإيجابي للغاية تجاه الفلسطينيين، وبالتالي التصرف يكاد يكون مخالفا لمصلحته الذاتية. وفيما يتعلق بالحرب الإسرائيلية الحالية ضد حماس في قطاع غزة، فإن النظام المصري مصر على منع الفلسطينيين من قطاع غزة من دخول الأراضي المصرية.

إن القيادة المصرية تعرف جيداً لماذا لا تريد ذلك، وتدرك أن الوصول "المؤقت" للفلسطينيين قد يصبح دائماً بشكل مطلق، كما يمكن أن نرى في الأردن وأماكن أخرى حيث توجد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين منذ عقود. فضلاً عن ذلك فإن المصريين يدركون جيداً طموحات حماس. الإخوان المسلمين بالنسبة لهم. التي سوف تسعى جاهدة إلى استغلال أي فلسطيني قد يستقر "مؤقتاً" في شبه جزيرة سيناء من أجل تعزيز معقلها في تلك الساحة.

ويدرك المصريون جيداً الإيديولوجية التي تميز حماس. إنها ليست أيديولوجية وطنية تعلق أي أهمية على الحصول على الاستقلال في قطاع غزة أو يهودا والسامرة أو حتى عن دولة إسرائيل بأكملها، بل هي أيديولوجية دينية تسعى إلى إقامة خلافة إسلامية عالمية، بما في ذلك مصر أيضًا.

ومن ناحية أخرى، يتعاطف الجمهور المصري مع إخوانهم الفلسطينيين في قطاع غزة، ويتوقع أن يساعدهم النظام. ومن ثم، تجد مصر نفسها تصوب السهام نحو إسرائيل، وتشجع نقل المزيد والمزيد من المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في القطاع (على الرغم من أنها تدرك جيدًا أن جزءًا كبيرًا من الإمدادات تسرقه حماس) وتصرح مرارًا وتكرارًا أن القتال في يجب أن يتوقف قطاع غزة، رغم أن القاهرة لن تذرف دمعة في جوهرها وخلف الأبواب المغلقة في وجه تدمير حماس.

والأخطر الآن هو التقارب الواضح بين إيران ومصر. وعلى الرغم من أن هذا الأمر لا تتم مناقشته مطلقًا في وسائل الإعلام الإسرائيلية، إلا أنه لا ينبغي لنا بأي حال من الأحوال أن نصرف أعيننا عن سعي إيران الدؤوب لشراء النفوذ في المنطقة. ولعل من الأهمية بمكان أن نتذكر أن علاقات مصر مع إيران كانت دائما مصحوبة بأكثر من قدر من الشك: فالقاهرة تتذكر جهود طهران للتجسس على أراضيها، وعلى مر السنين، وقعت عدة حوادث شملت إزالة الطائرة الإيرانية. سفير من الأراضي المصرية.

وبينما تعمل إيران منذ سنوات داخل الأردن، من أجل تعزيز تموضعها هناك، مستفيدة من ضعف النظام الأردني، فإن محاولاتها حتى الآن لفعل الشيء نفسه في مصر باءت بالفشل. ولذلك فإن التقارب الأخير بين البلدين يثير القلق ويطرح تساؤلات حول الطعوم التي تقدمها إيران لمصر فيما يتعلق بأنشطة الحوثيين ضد السفن المارة بالمنطقة.

إن تصريح السيسي الأخير في هذا الصدد – "مهاجمة السفن المتجهة إلى إسرائيل فقط" – لا يترك مجالًا كبيرًا للشك، بل إنه أكثر إثارة للقلق لأنه من الممكن أن يكون تفاهمًا إيرانيًا مصريًا على عدم الإضرار بالأصول الاقتصادية المصرية مقابل عمليات ممنهجة. لكن الضرر المستمر لعلاقات مصر مع إسرائيل.

كما تتمتع إيران بنفوذ كبير في القارة الأفريقية، وهو أمر مهم للغاية بالنسبة لمصر، خاصة في إثيوبيا التي تربط مصر معها صراع طويل الأمد بشأن السد الإثيوبي المبني على نهر النيل ومسألة توزيع المياه – مصلحة استراتيجية مصرية. ولعل إيران، التي تعزز موطئ قدمها في العديد من دول القارة الأفريقية منذ سنوات، هي الوحيدة التي تمد يدها بحكمة شديدة إلى مصر في قضية لا تهم أي طرف آخر في المنطقة أو خارجها. إيران، بالطبع، لن تكتفي بتقديم المساعدة في هذا السياق أو أي سياق آخر دون تعويض مناسب

إضافة إلى ما سبق، فإن العلاقات بين إسرائيل ومصر قامت بالفعل على تعاون ممتاز ومستمر في السنوات الأخيرة، ولكن بشكل رئيسي على المستوى المهني. الخطاب السياسي الاستراتيجي يكاد يكون معدوماً، والفراغ فيه مذهل، خاصة في ضوء التوترات العالية جداً الموجودة حالياً حول النشاط المزمع للجيش الإسرائيلي في معبر فيلادلفيا.

إن المحادثات السياسية والاستراتيجية الجارية رفيعة المستوى، والتي لن تناقش فيها القضايا الأمنية فحسب، بل وأيضاً مسألة التحريض على مدى عقود من الزمن للشعب المصري ضد إسرائيل يجب أن تكون بمثابة مرتكز للعلاقات. ولا يقتصر الأمر الأخير على كونها قضية من الجميل أن يتم حلها فحسب، بل إن لها عواقب استراتيجية بعيدة المدى إذا لم تتم معالجتها.

ولإسرائيل روافعها الخاصة التي يجب أن تمارسها في إطار الحوار الاستراتيجي المذكور. ويجب أن يتم ذلك في إطار تحليل واسع ومنهجي للمصالح المصرية والإسرائيلية ضمن السياق الإقليمي للتحديات والفرص، وليس فقط في إطار تكتيكي، كما هو الحال في الغالب في هذه اللحظة. وما ينقصنا هنا هو رؤية واسعة واستراتيجية للتحديات التي تواجه مصر وكيف يمكن لإسرائيل أن تساعدها بطرق خلاقة. وينبغي النظر إلى ذلك أولاً بهدف تجنب إغراء القاهرة بالاعتماد على طهران، وثانياً حتى تستفيد إسرائيل أيضاً من المدخلات الإقليمية مع مرور الوقت.

ويجب إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الحوار الاستراتيجي مع مصر، مع تمثيل رفيع المستوى نيابة عن الحكومة الإسرائيلية، يرافقه خبراء في الثقافة واللغة العربية. لقد تعلمنا بالفعل أن كل حقيقة كنا مقتنعين بها قبل 7 أكتوبر تتطلب نظرة جديدة. إن الفشل في القيام بذلك فيما يتعلق بعلاقاتنا مع مصر لن يعتبر أقل من إهمال محض.

* * *

جيروزاليم بوست: فهم أيديولوجية الفصل العنصري الجديدة في جنوب أفريقيا ضد إسرائيل - رأي

بقلم جيل لوينسكي

من المهم أن نلاحظ أن ما نراه لا يستند إلى 7 أكتوبر، بل إلى تطور ادعاء أيديولوجي جديد معاد للسامية بأن إسرائيل هي الفصل العنصري الجديد.

في عام 1894، واجه ضابط المدفعية الفرنسي من أصل يهودي، ألفريد دريفوس، اتهامات بالخيانة من الجيش الفرنسي. دفعت أحداث ذلك الوقت تيودور هرتزل، مؤسس الصهيونية الحديثة والصحفي الذي غطى المحاكمة، إلى الاعتقاد بأن إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي يمكن أن يعالج قضية معاداة السامية. على الرغم من استمرار معاداة السامية، إلا أن هذا المقال مكتوب في دولة إسرائيل الحديثة بعد مرور 130 عامًا.

في أعقاب هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول والحرب اللاحقة، قررت جنوب أفريقيا إحالة إسرائيل إلى محكمة العدل الدولية، متهمة إياها بانتهاك اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948. وبعد اختتام جلسات الاستماع الأولية لاتخاذ تدابير مؤقتة، ذهب وزير العدل رونالد لامولا إلى المحكمة. أمام الكاميرات، وبعد خطاب ألقى فيه باللوم على إسرائيل في الإبادة الجماعية، وذكر

أن إسرائيل فشلت فشلاً ذريعاً. وقال: "نحن نقف على مبدأ اعتبار كل دولة فصل عنصري جريمة ضد الإنسانية". "لذلك نحن هنا لحماية الشعب الفلسطيني."

تم توضيح الدوافع وراء قضية جنوب أفريقيا من قبل المتحدث الأول، مؤكدا على نيته أن القضية لا تتعلق فقط بالإبادة الجماعية، بل بشرعية إسرائيل. وادعى سفيرها لدى هولندا، فوسيموسي ماندونسيلا، أن القتال يعود إلى وجود إسرائيل ذاته كدولة، وليس منذ 7 أكتوبر فقط:

تعترف جنوب أفريقيا بالنكبة المستمرة للشعب الفلسطيني من خلال الاستعمار الإسرائيلي منذ عام 1948. كما أننا ندرك بشكل خاص النظام المؤسسي الإسرائيلي للقوانين والسياسات والممارسات التمييزية المصممة والمستمرة لفرض الهيمنة، وإخضاع الشعب الفلسطيني للفصل العنصري على جانبي الأرض. الخط الأخضر... تعترف جنوب أفريقيا بأعمال الإبادة الجماعية والتقصير من جانب دولة إسرائيل كجزء من سلسلة متصلة من الأعمال غير القانونية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني منذ عام 1948. ويضع التطبيق أعمال الإبادة الجماعية الإسرائيلية ضمن السياق الأوسع للفصل العنصري الإسرائيلي.

ولادة أيديولوجية الفصل العنصري الجديد ضد إسرائيل

إن تطور أيديولوجية "الفصل العنصري الجديد" هذه لم يأت من فراغ، بل تشكل على أرض جنوب أفريقيا. تم التعبير رسميًا عن مصطلح مساواة إسرائيل بالفصل العنصري لأول مرة في منتدى المنظمات غير الحكومية في ديربان في مؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية قبل أيام قليلة من هجمات 11 سبتمبر (في الولايات المتحدة). انضمت مجموعة من الناشطين المناهضين للفصل العنصري إلى المنظمات غير الحكومية المناهضة لإسرائيل، مما أدى إلى ولادة الحركة العالمية الجديدة. وقد جاء ذلك في المادة 424:

الدعوة إلى إطلاق حركة دولية مناهضة للفصل العنصري لإسرائيل كما تم تنفيذها ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا من خلال شبكة حملة تضامن عالمية تضم المجتمع المدني الدولي وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ومجتمعات الأعمال، ووضع حد لمؤامرة الصمت بين الدول، وخاصة الدول الأوروبية. الاتحاد والولايات المتحدة.

في عام 2005، ولدت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، مستخدمة استراتيجية مقارنة إسرائيل بالفصل العنصري. والأهم من ذلك، على الرغم من أن هذه لم تكن سياسة جنوب إفريقيا في الأصل، فقد اعتمدها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم منذ عام 2012 على هذا النحو. وعندما تم الاعتراض عليه في ذلك الوقت، وصف رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي إسرائيل بأنها "أسوأ بكثير من الفصل العنصري"، وكان الإعلان "غير اعتذاري من وجهة نظره بأن الفلسطينيين هم الضحايا والمضطهدون في الصراع مع إسرائيل... ودعا المؤتمر جميع مواطني جنوب إفريقيا إلى دعم برامج وحملات المجتمع المدني الفلسطيني، التي تسعى للضغط على إسرائيل للتعامل مع الشعب الفلسطيني للتوصل إلى حل عادل.

وعلى هذا النحو، من المهم أن نلاحظ أن ما نراه لا يستند إلى 7 أكتوبر، بل إلى تطور ادعاء أيديولوجي جديد معاد للسامية بأن إسرائيل هي الفصل العنصري الجديد. ومن المهم تسليط الضوء على هذا الاتجاه، لأنه يتجاوز نطاق اختصاص المحكمة

فيما يتعلق باتفاقية الإبادة الجماعية. ومع ذلك، إذا برأت المحكمة إسرائيل، فإن هذه الإيديولوجية السائدة في المجتمع المدني، وخاصة في اليسار في الغرب، سوف تستمر في مطاردتها.

إن إيديولوجية جنوب أفريقيا مكتملة إلى الحد الذي يجعلها تحجب الحقائق على الأرض. وفي عام 2005، انسحبت إسرائيل من غزة، بما في ذلك إزالة جميع جنودها ومدنييها. إن عجزها عن إنقاذ جلعاد شاليط وأغلبية الرهائن الحاليين دليل على افتقارها إلى السيطرة الفعالة. وعلى الرغم من ذلك، فإن جنوب أفريقيا تتصرف وكأن إسرائيل تسيطر بالكامل على غزة، حيث تنظر إلى غزة وسكانها كوحدة واحدة مع العرب الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية. وادعى اثنان من المتحدثين أن المعابر الحدودية تخضع لسيطرة إسرائيل، متجاهلة السيطرة المصرية على رفح في الجنوب. لقد تم تجاهل حماس إلى حد كبير، وإذا تم ذكرها، تم تهميشها. والنتيجة هي احتلال إسرائيل لقطعة من الأرض لم تحتلها منذ 17 عاماً، وبالتالي ليس لها الحق في الدفاع عن نفسها.

ولمواجهة ذلك، من المهم تسليط الضوء على الحقائق على الأرض وتأكيد دور حماس باعتبارها السلطة الحاكمة لسلطة مستقلة. ولم تعد غزة تحت السيطرة الإسرائيلية منذ أغسطس/آب 2005. وتتجلى قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، استناداً إلى حق الشعب اليهودي غير القابل للتصرف في تقرير المصير. بل إن حق الدفاع عن النفس أكثر جوازاً على مستوى الدولة، بعد أن اعترفت الأمم المتحدة بـ"فلسطين" كدولة، حيث يُنظر إلى غزة كجزء منها.

وكما ذكر المحامي الإسرائيلي، كريستوفر ستاكر، فإنه ليس من المنطقي بالنسبة لجنوب أفريقيا، كطرف ثالث، أن تطلب أوامر قضائية في لاهاي عندما يكون الطرفان الحقيقيان هما إسرائيل ضد فلسطين. ومع ذلك، باعتبارها تجربة استعراضية للعالم، فإن المسرح مثالي لجنوب أفريقيا.

إن الفصل العنصري الجديد حقيقي وعلينا. ومن الأهمية بمكان أن تكون إسرائيل ومؤيدوها مستعدين لمعارضة وجودها ومواجهته بشكل فعال.

* * *

i24NEWS: تقرير/ "إدارة بايدن تدرس تعريف المستوطنات بأنها "تخالف القانون الدولي"

ذكرت هيئة البث الرسمية "كان" أن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تدرس تعريف المستوطنات بأنها تخالف القانون الدولي. وكان وزير الخارجية الأمريكية السابق مايك بومبيو ألغى عام 2019 السياسة المعروفة باسم "وثيقة هانسل"، والتي اتبعتها الإدارة الأمريكية على مدار 40 عاما اعتبرت بموجبها واشنطن المستوطنات مخالفة للقانون الدولي. حاليا وبسبب الحديث في إسرائيل عن إقامة مستوطنات في غزة، تدرس الإدارة الأمريكية التراجع عن هذا القرار .

وقال مسؤول أمريكي لـ"كان" أن "الولايات المتحدة لا تدعم احتلال إسرائيلي لمناطق في غزة أو إقامة مستوطنات جديدة في القطاع"، ولم تنف وزارة الخارجية الأمريكية ما تطرق اليه التقرير وقالوا لـ"كان" إن :"توسيع المستوطنات يلحق ضررا بحل الدولتين، ويتسبب بتوتر ويضر بالثقة بين الطرفين ."

هذا أفادت صحيفة "واشنطن بوست" بوقت سابق اليوم بأن الرئيس الأمريكي جو بايدن ومساعديه قريبون حاليا من نقطة حرجة بالعلاقات مع رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو، ولم يعودوا يرون فيه شريكا فعالا يمكن التأثير عليه، جاء هذا وفقا لشهادات لعدد من الأشخاص المطلعين على نقاشات داخلية. وأفيد أيضا أن عددا من مساعدي بايدن يشجعونه بانتقاد رئيس الحكومة الإسرائيلية علنا بسبب العملية العسكرية في غزة .

* * *

i24NEWS: القوات الخاصة الإسر ائيلية تنقذ رهينتين خلال عملية ليلية مستهدفة في رفح جنوب قطاع غزة

تمت هذه العملية بفضل تضحيات المقاتلين العاملين في المنطقة، وخاصة الذين سقطوا في المعارك. لولا جهودهم لم نكن لنصل إلى هذه اللحظة، وإلى جانب الانفعال فإننا لا ننسى للحظة أن 134 رهينة لا يزالون محتجزين

سُمح بالنشر اليوم الإثنين، أنه في عملية مشتركة للجيش الإسرائيلي والشاباك والشرطة الإسرائيلية في رفح، تم إنقاذ الرهينتين الإسرائيليين، فرناندو سيمون مارمان (60 عامًا) ولويس هار (70 عامًا)، اللذين اختطفتهما حماس إلى قطاع غزة من كيبوتس نير اسحق في السابع من أكتوبر خلاقل هجوم غير المسبوق والفجائي على بلدات الغلاف المحاذية لقطاع غزة.

وأفاد بيان الجيش بأن حالة الاثنين جيدة وتم إجراء الفحوصات الطبية لهما في المركز الطبي شيبا تل هشومير، في تأكيد على أن القوات الأمنية ستواصل تحركها بكافة الجهود لاستعادة المختطفين. وقال المتحدث باسم الجيش دانيئيل هغاري معقبا على العملية الليلية الناجحة: "لقد أعدنا الليلة لويس هار وفرناندو ميرمان إلى إسرائيل، اللذين تم اختطافهما في 7 أكتوبر. وكانت عملية إنقاذ معقدة تحت النار." وتابع "هذه عملية احترافية ودقيقة. أعددنا غلافا جويا مصحوبا بموجة هجوم واسعة النطاق. وهذه عملية كنا نستعد لها منذ فترة وكنا ننتظر الظروف التي تسمح بتنفيذها. في وقت مبكر من الصباح عند الساعة 1:49، اقتحمت القوات الخاصة مبنى في رفح حيث كان لويس وفرناندو في الطابق الثاني مع إرهابيين مسلحين."

ومنذ لحظة اقتحام الشقة قام جنود اليوم بحماية المختطفين وإنقاذهما بأجسادهم، وبدأ تبادل إطلاق النار. وتدخلت القوات الجوية والقيادة الجنوبية وفي هذه المرحلة قام المقاتلون بسحب المختطفين وإنقاذهما تحت نيران قوات الجيش الإسرائيلي المتواجدة في المنطقة حتى وصولهم إلى المنطقة الآمنة، حيث خضع الرهينتان لفحوصات طبية أولية وتم نقلهما بالمروحية رقم 669 إلى إسرائيل حيث التقوا بعائلاتهم بحماس.

كان رئيس الأركان ورئيس الشاباك في غرفة العمليات وراقبا تطورات العملية واتخذا القرارات. كما وصل إلى المكان رئيس الوزراء ووزير الأمن، وكانت ليلة متوترة ومؤثرة للغاية، وقد تمت هذه العملية بفضل تضحيات المقاتلين العاملين في المنطقة، وخاصة الذين سقطوا في المعارك. لولا جهودهم لم نكن لنصل إلى هذه اللحظة، وإلى جانب الانفعال فإننا لا ننسى للحظة أن 134 رهينة لا يزالون محتجزين في غزة.

ووجه هغاري مناشدة للمختطفين بحال أتيح لهم سماع هذه المناشدة قائلا: "نحن مصممون على إعادتكم إلى وطنكم ولن نضيع أي فرصة لإعادتكم". صحيح أن الجمهور كان يعلم أنه كل يوم منذ 7 أكتوبر، كل يوم نستثمر ساعات لا نهاية لها في

الشاباك والجيش الإسرائيلي والوحدات الخاصة الأخرى للتخطيط والتفكير في عمليات من هذا النوع. لقد كنا مستعدين عدة مرات، واليوم سمحت الظروف بذلك. سنواصل العمل بشكل خلاق ودهاء وسنبذل كل جهد وكل وسيلة لإعادة المختطفين بما في ذلك إمكانية التوصل إلى اتفاق."

وشارك فلسطينيون محليون مقطع فيديو على Telegram يُظهر المبنى الذي تم إنقاذ رهينتين إسرائيليتين منه في رفح والذي تم تدميره في غارة جوية بعد العملية المستهدفة مباشرة.

* * *

i24news: إسرائيل تعبر عن قلقها من مرسوم بايدن وتؤكد التزامها بالقانون الدولي

قلق إسرائيل من الشروط المشروطة في بيع الأسلحة الأمريكية: استجابة لمرسوم بايدن وتداول الرئاسة الأمريكية حول حقوق الإنسان Pتشعر إسرائيل بالقلق إزاء الأمر الرئاسي الذي نشره الرئيس جو بايدن، والذي ينص على أن بيع الأسلحة لحلفاء الولايات المتحدة - بما في ذلك إسرائيل - سيكون مشروطاً بالتزام الدولة بالعمل بموجب قوانين الحرب الدولية، مع الحفاظ على حقوق الإنسان وتقليل المخاطر. وينص الأمر على أن الدولة التي لا تفي بالتزاماتها ستخاطر بتعليق المساعدات العسكرية الأمريكية في غضون 45 يومًا.

على الرغم من عدم ذكر اسم إسرائيل في الأمر، يبدو أن أمر الرئيس الأمريكي يهدف إلى تهدئة الدوائر التقدمية في الحزب الديمقراطي، التي تنتقد المساعدات العسكرية الأمريكية الواسعة لإسرائيل، وتطالب الإدارة بوضع شروط وتعهدات تدعم حقوق الإنسان والقانون الدولي. يأتي هذا الأمر في إطار جهود بايدن لإرضاء المجتمعات الإسلامية في الولايات المتحدة.

وتعبّر إسرائيل عن التزامها بالقانون الدولي وجهودها لتقليل الأضرار التي قد تلحق بالمواطنين الفلسطينيين، وهو ما كان من المفترض أن يكون واضحًا في المرسوم الرئاسي. ومع ذلك، تثير الحاجة إلى تقارير دورية وإبلاغ منتظم للأميركيين قلقًا كبيرًا لإسرائيل، التي تدرس تداعيات هذا الأمر.

ويُشير المرسوم، المنشور تحت عنوان "مذكرة الأمن القومي"، إلى السياسة الأمريكية في نقل الأسلحة التقليدية إلى الشركاء الأجانب كوسيلة حاسمة لتعزيز السياسة الخارجية والأمن القومي. تسعى الولايات المتحدة إلى ضمان عدم استخدام الأسلحة في انتهاك لحقوق الإنسان أو القانون الإنس

وفقًا للأمر الرئاسي، يُلزم وزير الخارجية بطلب ضمانات مكتوبة وموثوقة من الحكومات الأجنبية التي تتلقى دعمًا عسكريًا، تؤكد التزامها بالقوانين الدولية. ويتطلب الأمر من وزيري الخارجية والدفاع تقديم تقارير دورية للكونغرس للمراقبة.

تتعهد الدولة المتلقية للدعم العسكري من الولايات المتحدة باستخدام وسائل الدفاع وفقًا للقوانين الدولية، وإذا لم تلتزم بذلك، يجب على وزيري الخارجية والدفاع إبلاغ الرئيس في غضون 45 يومًا بالتدابير المتخذة للتعامل مع الوضع، مما قد يشمل تعليق نقل الأسلحة والمعدات الأمنية الإضافية، مع استثناء أنظمة الدفاع الجوي والمعدات العسكرية الدفاعية غير القاتلة.

* * *

i24news: اعتقال رجل بتهمة التحريض على قتل نتنياهو عبر تطبيق تيك توك

ألقت السلطات الإسرائيلية القبض على مواطن يبلغ من العمر 40 عامًا من مدينة بئر السبع بسبب محتوى نشره على منصة التواصل الاجتماعي "تيك توكTikTok "، للاشتباه في قيامه "بالتحريض الخطير على قتل" رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وتم تنفيذ عملية الاعتقال من قبل الفرع الإلكتروني لوحدة لاهاف 433 التابعة للشرطة الإسرائيلية، واستجوابه لاحقا.

ويأتي اعتقال المشتبه به وسط مخاوف متزايدة بشأن انتشار محتوى تهديد ضد كبار المسؤولين الإسرائيليين على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة. ولم تقدم الشرطة تفاصيل محددة حول المحتوى المعني، ولكن من الواضح أنه يحتوي على تهديدات صريحة ضد نتنياهو. بعد الاستجواب، من المتوقع أن يمثل الشخص أمام محكمة الصلح في مدينة ريشون لتسيون لجلسة استماع، حيث ستسعى السلطات إلى تمديد فترة احتجازه. ومن المرجح أن يتم توضيح طبيعة التهم المحتملة ضد المشتبه به خلال الإجراءات القانونية.

* * *

i24news: نتنياهو قبل الهجوم المزمع على رفح في جنوب غزة: "النصر في متناول اليد"

أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن "النصر في متناول اليد"، خلال مقابلة مع شبكة ABC مضيفًا أن "الهدف هو القضاء على ما تبقى من كتائب حماس الإرهابية وسيتم توفير ممر آمن للسكان المدنيين." وجاءت المقابلة في الوقت الذي حذر فيه حلفاء إسرائيل، من الولايات المتحدة إلى أوروبا، من أن توسيع عملية الجيش الإسرائيلي في محافظة رفح في أقصى جنوب قطاع غزة قد يكون مدمرًا للسكان المدنيين الذين فروا إلى هناك بحثًا عن الأمان. وتابع رئيس الوزراء الإسرائيلي واصفا أحد أهداف الحرب: "سوف نقوم بذلك. سنسيطر على كتائب حماس الإرهابية المتبقية في رفح، وهي المعقل الأخير، لكننا سنفعل ذلك."

وقالت الولايات المتحدة على وجه الخصوص إنها لن تدعم مثل هذا النشاط إذا ما تم أخذ التأثير المحتمل على ما يقدر بنحو 1.4 مليون شخص في الاعتبار، وهو ما رد عليه نتنياهو بالموافقة، وأخبر شبكة ABC أنه يجري وضع خطة مفصلة للعملية.

وقال نتنياهو لمذيع برنامج "هذا الأسبوع" على قناة "إيه بي سي" جوناثان كارل: "أنا أتفق مع الأميركيين في هذا". سنفعل ذلك مع توفير ممر آمن للسكان المدنيين حتى يتمكنوا من المغادرة". وأكد بهذا الصدد: "نحن لسنا غير مبالين بشأن هذا". "إنه جزء من جهودنا الحربية لإبعاد المدنيين عن الأذى. وهو جزء من جهود حماس لإبقائهم في طريق الأذى". وأوضح رئيس الوزراء أن "أولئك الذين يقولون إنه لا ينبغي لنا أن ندخل رفح تحت أي ظرف من الظروف، يقولون بالأساس فلتخسروا الحرب. دعوا حماس يبقى هناك".

* * *

i24NEWS: هاليفي يتوعد السنوار والضيف ويحذر من التحدث عن نشاطات الجيش الإسرائيلي إعلاميا

توعد رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية خلال جلسة الحكومة اليوم قادة حماس يحيى السنوار ومحمد ضيف رغم أنهما بنظره "لم يعودا يؤثران على القتال إطلاقا"، محذرا بنفس الوقت من التحدث عن نشاط الجيش الإسرائيلي وقال إن "الأمر غير صحي ."وقال هرتسي هاليفي خلال الجلسة إن قادة حماس محمد ضيف ويحيى السنوار "لم يعودا يؤثران على القتال على الإطلاق" لكنه شدد بأنه رغم هذه الحقيقة "يجب علينا القضاء عليهم ."

وعلى خلفية تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عن عملية قريبة في رفح حذر هاليفي في جلسة الحكومة من أن "الخطاب العام حول العمليات العسكرية غير صحي". وطالب تجنب تقديم تفاصيل عن مراحل الحرب .وتابع هاليفي :"نحن نبلغ السنوار من خلال وسائل الإعلام أين سنكون بعد دقيقتين، نقول له عن كل خطوة لنا ونتيح له للاستعداد لمجيئنا. من الصعب إدارة معركة بهذه الطريقة "

.وعلى صعيد متصل قال رئيس الحكومة نتنياهو أمام الوزراء بعد انتهاء المراجعة الأمنية حول الحرب في غزة والتي تلقاها من هرتسي هاليفي وقال:"إننا نريد في الواقع تحقيق نزع السلاح في قطاع غزة. وهذا يتطلب سيطرتنا ومسؤوليتنا الأمنية العليا

على كامل المنطقة الواقعة غربي الأردن، بما فيها غزة، ولا يوجد بديل عن ذلك في المستقبل المنظور ."وتابع نتنياهو:"إذا كان هذا يتطلب البقاء في الداخل، سيكون البقاء في الداخل، وإن تطلب ذلك الدخول الى كل مكان، مثلما الجيش الإسرائيلي قادر على الوصول الى كل مكان وفي كل الوقت، سيتم المحافظة على ذلك مستقبلا".

* * *

i24NEWS: تحليل: مدرعات ألمانية للجزائر.. أو عندما تصبح الديموقراطية وحقوق الإنسان أرخص من الغاز!

هذا التحليل يخوض في حيثيات الصفقة العسكرية الضخمة بين الجزائر والمانيا والتي بلغت قيمتها تقريبا ثلاثة مليارات دولار

كشفت صحف ألمانيا أن شركة الأسلحة الألمانية "راين ميتال" ستستأنف صناعة مركبات مدرعة إضافية ذات عجلات "فوكس 2" في الجزائر. ووفقا لذات المصادر يتضمن الطلب إجمالي 980 مركبة من طراز "فوكس 2". وقالت مصادر من شركة الأسلحة الألمانية ذاتها لصحيفة "هاندلسبلات" الألمانية أن الجزائر قدمت طلبًا لشراء دبابات ألمانية إضافية. وبحسب المعلومات المتداولة، تقدر قيمة الأعمال الإجمالية مع الجزائر بـ 2.7 مليار يورو .

الاتفاقيات في مجال الأسلحة ليست جديدة

وبالفعل قامت شركة "راين ميتال" الألمانية ببناء مصنع للدبابات سابقا في جنوب الجزائر، حيث يتم إنتاج "فوكس 2" أيضًا. وتقوم الشركة الألمانية بتوفير المكونات اللازمة لكن تركيبها يتم في الجزائر. وتبرر الحكومة الفيدرالية موافقتها على صفقات المدرعات العسكرية مع الجزائر بأنها: "تُستخدم، من بين أمور أخرى، لمكافحة الإرهاب وتأمين الحدود". لكن التفاصيل حول باقي الاستعمالات الأخرى تبقى غامضة. ومنذ عشر سنوات وقعت ألمانيا والجزائر اتفاقية تعاون شامل تشمل القطاع

العسكري، مقابل الحصول على الغاز المسال. لكن مصادر صحيفة "هاندلسبلات" تضيف أن ألمانيا لم تتوصل بشحنات الطاقة التي وعدت بها "لأن المحادثات مع الجانب الجزائري أصبحت معقدة" دون ذكر التفاصيل والأسباب. ويستبعد الخبير في الشأن السياسي الألماني جاد مدني في تصريح ل I24News أ"ن تقوم الجزائر بتلبية حاجات ألمانيا من الطاقة حتى في المستقبل". أما سوزان فيبرت الخبيرة في مجال التسلح فتصف في حديث مع I24News صفقة الأسلحة مقابل المواد الخام ب"اللعبة القديمة". صفقة تثير غضب الكثير من الحقوقيين وأيضا أعضاء حزب الخضر الذي تنتمي إليه وزيرة الخارجية أنالينا بيروبوك، ووزير الاقتصاد ونائب المستشار روبيرت هابيك.

سلاح ألماني رغم الانتقادات للوضع الحقوقي في البلاد

من المفارقات أن العديد من النواب والقادة في الحزب الاشتراكي الديموقراطي الذي ينتمي اليه المستشار أولاف شولتس، وفي حزب الخضر الذي تنتمي إليه وزيرة الخارجية أنالينا بيربوك انتقدوا خلال فترة ولاية المستشارة السابقة أنغيلا ميركل صفقات السلاح لعدة دول منها للجزائر بسبب "وضعية حقوق الإنسان في الجزائر، واحتمال استخدام ناقلات الجنود المدرعة لقمع المظاهرات في البلاد كما كانت الحال خلال حراك الجزائر". وحتى وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك صرحت في أكثر من مناسبة أنها تريد نهج سياسة خارجية داعمة للقيم ولحقوق الإنسان. لكن برلين الآن تغير نهجها. فمنظمات غربية وألمانية تتهم الرئيس عبد المجيد تبون الذي يحكم البلاد منذ 2019 ويسعى لولاية ثانية نهاية العام الجاري، يتهمونه بقمع الصحافة والمعارضة. وفي هذا الصدد تقول سوزان فيبرت الخبيرة في مجال التسلح في حديث مع I24News إن "الوضع السيئ لحقوق الإنسان في الجزائر، وخاصة قمع حرية التعبير، بما في ذلك أحكام السجن ضد الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم معارضون، وقمع نشطاء حقوق الإنسان ومنظماتهم، فضلاً عن العمل الصحفي المستقل المحدود للغاية، يجب أن يدفع الحكومة الفيدرالية إلى عدم الموافقة على مواصلة الصادرات من هذا النوع ."

وبوأ تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في الخامس من شهر يناير الماضي الجزائر (الوحيدة في شمال إفريقيا والمنطقة المغاربية) صدارة قائمة المراقبة الخاصة بسبب "تورطها في انتهاكات خطيرة للحرية الدينية أو التسامح مع هذه الانتهاكات". ومن بين الأمثلة على ذلك إصدار القضاء الجزائري في نوفمبر من العام الماضي حكما بالسجن لمدة عام وغرامة على قس جزائري، نائب رئيس الكنسية البروتستانية الجزائرية، بتهمة "تنظيم عبادة دينية غير مصرح بها". كما يشتكي الكثير من اليهود من أصل جزائري بالصعوبات التي لا يزالون يواجهونها منذ استقلال الجزائر عند محاولاتهم لزيارة بلدهم الأصلي الجزائر .

استخدام السلاح الألماني لصد اللاجئين يثير قلق الحقوقيين

ويرجح مراقبون أيضا أن تكون العلاقة الجيدة مع الحكام المدنيين والعسكريين في الجزائر ذات أهمية خاصة لبرلين عندما يتعلق الأمر بقضية اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين، خصوصا في ظل تدهور الأوضاع في بلدان الساحل وتعليق النيجر لاتفاقية الهجرة المبرمة عام 2015 مع دول الاتحاد الأوروبي بعد الانقلاب الذي شهدته البلاد شهر يوليو 2023. في هذا الصدد تقول بيترا بورنهوفت الصحيفة الألمانية في صحيفة "دير شبيغل" ل I24Newsبأن "تسليم المدرعات لتأمين الحدود

قد يستخدم ضد المهاجرين واللاجئين وهو أمر يطرح أكثر من علامة استفهام على المستوى الأخلاقي والحقوقي". ومن جانبها ترى سوزان فيبرت الخبيرة في مجال التسلح لدى الجمعية الألمانية "أوقفوا بيع الأسلحة" في حديث مع" I24News أن الجزائر تستخدم الجزائر أيضًا دبابات فوكس لتأمين حدودها، وبالتالي فهي تؤدي خدمة غير إنسانية للاتحاد الأوروبي وألمانيا في الدفاع ضد اللاجئين ."

خطوة لسد الطريق أمام نفوذ روسيا، لكن !

تعد روسيا بالنسبة للجزائر حليفا تقليديا منذ الحقبة السوفياتية خصوصا في مجال الأسلحة، وأيضا فيما يخص العديد من القناعات السياسية والأيديولوجية المعادية في جزء منها للغرب. وفي عز الأزمة بين الغرب ووسيا بسبب غزوها لأوكرانيا وقع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في الكرملين نع نظيره الروسي فلاديمير بوتين إعلانا حول "شراكة استراتيجية عميقة" تشمل مجال السلاح. كما أن رئيس أركان الجيش الجزائري سعيد شنقريحة الذي يوصف برجل روسيا في الجزائر قام بزيارات إلى روسيا بهدف تعميق التعاون العسكري بين الجانبين خصوصا صفقات الأسلحة والتدريبات العسكرية المشتركة .

كما أن رئيس أركان الجيش الجزائري سعيد شنقريحة الذي يوصف برجل روسيا في الجزائر قام بزيارات إلى روسيا بهدف تعميق التعاون العسكري بين الجانبين خصوصا صفقات الأسلحة والتدريبات العسكرية المشتركة. ويرى يرى كلاوس لينسينماير المدير السابق لمؤسسة هانريش بول التابع لحزب الخضر الألماني في حديث ل I24News أنه "على المدى المتوسط، يتعين على ألمانيا أن تتحرك للتنافس مع روسيا في تسليم الأسلحة للجزائر، وهذا وحده يضر بشكل كبير بالمصداقية الغربية وفي نهاية المطاف بالقيم العالمية لحقوق الإنسان والديمقراطية ."

وفي شهر يوليو من العام الماضي وخلال زيارة وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف إلى العاصمة الألمانية برلين، دعت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بربوك خلال مؤتمر صحفي مشترك الحكومة الجزائرية إلى تسمية روسيا بالمعتدية في حربها ضد أوكرانيا، وأضافت أن الجزائر وألمانيا "متباعدتان للغاية" في هذا الصدد. وكشفت تقارير إعلامية وجود تنسيق بين الجزائر وروسيا في منطقة الساحل. ورغم أنهما اصطدما في مالي لاختلاف المصالح بين موسكو والجزائر هناك، إلا أن هذا التقارب يؤرق الغرب .

* * *

i24NEWS: تحليل: الدراما التركية بين دعم أردوغان والتوظيف السياسي

انتشرت الدراما التركية في العقدين الأخيرين وغزت شاشات العالم العربي والإسلامي، إلى درجة اعتبرها محللون أهم أدوات القوّة الناعمة لتركيا في العصر الحديث، وهو مايظهر جليا فيما تتضمنه من رسائل وماتظهره لها الدولة التركية من دعم واهتمام، وهو ماظهر جليا في زيارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بنفسه لموقع تصوير مسلسل "ارطغرل" واظهار دعمه الشخصي لهذه الأعمال التاريخية وتكريم مبدعيها .

ويُرجع بعض النقاد بدايات الرواج العربي للمسلسلات التركية للعام 2006، عندما تم عرضها مدبلجة باللهجة الشامية وحظيت بنِسب مشاهدة عالية، وانتقل محتواها تدريجيا إلى من تقديم قصص الحب الافلاطونية إلى تقديم التاريخ الإسلامي برؤية جديدة ومغايرة، وهو ما اعتبره البعض توظيفا للدراما كأداه إعلامية تبشر بمرحلة قيادة تركيا للعالم الإسلامي، عبر الترويج لصورةٍ إيجابيةٍ من الثقافة والتاريخ العثمانيين.

التوظيف السياسي

ويبدو تناسق الخطاب السياسي للرئيس أردوغان، وطريقته في مد الجسور مع الرموز التاريخية والتأكيد على وحدة العقيدة والثقافة للشخصية التركية مع امتدادها جغرافيا وتاريخيا مع بقية العالم الإسلامي وريادته لقرون طويلة، واعتبار العودة إلى هذا الماضي أساسا لبناء الذات في الحاضر والمستقبل، فنجد في حلقات هذه الدراما وهي التي يتم تصويرها أسبوعيا رسائل واضحة للمواقف التركية السياسية التي يعيشها العالم فيظهر البطل التركي الذي يقهر الظالم وينتصر للمظلوم ويعيد الحق لأصحابه .

وليس أدل من ذلك البدء في تصوير مسلسل صلاح الدين فاتح القدس أثناء الحرب على غزة، وأن يتناول السيناريو في الحلقات الأولى مدينة عسقلان ومؤامرات الصليبين واتحادهم ضد صلاح الدين، وإبراز الجذور التركية للبطل وكذلك وفاء وقوة وشجاعة أصحابه الاتراك الذين جاءوا من بلادهم لنجدته والسير على طريقه لتحرير المسجد الأقصى باعتباره صاحب البشارة بالفتح المبين.

وفي مسلسل "المنظمة" الذي يعرض حاليا جزءه الرابع، ويستعرض قدرات جهاز الاستخبارات التركية وعناصرها باستخدام حرب السايبر والمسيرات واختراق بنوك المعلومات للوصول لقادة الجماعات الإرهابية حول العالم وقيام الفريق الخماسي بقيادة البطل "عمر اتمجا" بعمليات فائقة الحساسية داخل وخارج الأراضي التركية على حد سواء باستخدام قدراتهم العملاتية الفائقة ضد المنظمات الأرهابية والتي تقف خلفها وفق رؤية صناع المسلسل قوى الاستعمار الغربي وحلفاءهم في المنطقة من إجل النيل من الدولة التركية ووقف تقدمها والعمل على انهيارها، لكنها رغم هذه المؤمرات تبقى ثابتة على مر التاريخ، وهذا مايتم تمريره على لسان أبطال المسلسل في حوارهم مع الإرهابيين أعداء الحياة .

السيناريو السياسي

ويقول الدكتور ياسين علي أستاذ النقد بكلية الأداب بجامعة عين شمس، إن مسلسل مثل وادي الذئاب في عام 2003، بلغت شهرته مبلغاً قادت إلى إنتاج فيلم بنفس العنوان عام 2006 عن شمال العراق وكيف يلعب الأتراك فيه دور المخلص من الاحتلال الأمريكي ومن "الإرهاب"، ويظهر بوضوح في تفاصيل الفيلم الرواية المدعومة من المؤسسة العسكرية التركية، ليدغدغ بها عواطف العرب والأكراد وضروة التخلص من الاحتلال الأمريكي في البلدان العربية ويقدم التواجد التركي في هذه البلاد بصورة الاخ الداعم والمساند وينفي عنه صفة المحتل.

وأضاف أن الفيلم يقول أساساً أن العودة لتركيا هي الحل، لا العمل المقاوم ولا الاحتلال الأمريكي"، وكان مما يستهدفه ذلك الفيلم إدانة العمليات الانتحارية كوسيلة لمقاومة الاحتلال الأمريكي في العراق. وأكد أن لعبة العلاقات العامة والتسويق في

التعاطي مع العرب باتت تتقنها الدبلوماسية التركية لتظهر أردوغان مدافعا عن القدس "قرة عين العالم الإسلامي" بشكل أثار الإعجاب. وأوضح الدكتور ياسين علي أستاذ النقد أن الأتراك يسعون لملء الفراغ في قيادة العالم الإسلامي ووجدوا في الدراما ضالتهم في اقناع الملايين بإمكانية ذلك .

الانتشار والتأثير

وفقا لآخر الاحصائيات وصلت الدراما التركية إلى قنوات 142 دولة وبلغت أرباحها أكثر من 600 مليون دولار، لتحتل تركيا المركز الثاني عالميا، بعد الولايات المتحدة الأمريكية في ترتيب الدول الأكثر تصديرا للمسلسلات.

وحققت الدراما التركية إقبالا كبيرا تخطى 700 مليون مشاهد حول العالم امتدت من روسيا إلى الصين ومن كوريا إلى أمريكا اللاتينية، ومن أكثر الأعمال الدرامية التركية شهرة والتي تم توظيفها سياسيا، مسلسل "قيامة أرطغرل" التاريخي، و"قيامة عثمان، و"حريم السلطان" و "السلطان عبد الحميد الثاني" و"المال الأسود والعشق"، و"الشمال والجنوب"، و"القبضاي"، و"ما ذنب فاطمة غُل"، و"أَزَل"، و"العشق الممنوع"، "وحب للإيجار."

توظيف سياسي

يقول الفنان والناقد أحمد الحلو: " إن الدراما التركية في السنوات الأخيرة، لا تخلو من توظيف سياسي، ولاسيما حين تركز على مواضيع وقضايا تاريخية، وتقوم بتحويرها بما يخدم سياسات الحكومة التركية وتوجهاتها في استغلال التاريخ ومحاولة توظيف وقائعه لصالحها، عبر تغذية مشاعر قومية أو دينية، أو حنين إلى فترات الإمبراطورية العثمانية، من خلالها .

وأضاف أنه شخصيا حين يشاهد مسلسل مثل "قيامة أرطغرل" و "قيامة عثمان"، يشعر وكأن مضمونه عبارة عن رسائل أردوغانية للمشاهد، في أن العالم الإسلامي الذي يعبر عنه أردوغان في شخصه يتعرض للمؤامرة، وعلى المسلمين في كل ربوع الأرض أن يدافعوا عنه، وعن شخصه كزعيم وخليفة للمسلمين في الوقت الحالي إذا ما أردوا الخلاص للمسلمين وقضيتهم.

وأوضح الحلو، أنه لا ينكر نجاحات الدراما التركية والتي تعود إلى عدة مزايا، لما تحمله من مضمون، إلى جانب الإمكانيات التقنية والمزايا الطبيعية في البلاد، لكنه في الوقت ذاته يشعر وكأنه حين يشاهد هذه المسلسلات وكأنه في حالة غسيل دماغ وحشو لمعلومات وأفكار تاريخية يتم توظيفها بامتياز، وبخاصّة المسلسلات التاريخية منها، التي تهتم بالتوظيف السياسي، ومحاولة تحوير وقائع وأحداث تاريخية بما يجعل البطل التركي صانع التاريخ الإسلامي ومحور ارتكازه في السلم والحرب .

استدعاء أمجاد الخلافة

فيما أكد الناقد الفني والكاتب والمؤرخ محمد الشيخ، أن الدراما التركية نجحت في استغلال تعطش المشاهدين لمتابعة التاريخ ومعرفة مراحل تاريخية مهمة، جهلت بها شعوب المنطقة، في أن يبث تاريخا جديدا تحلم به الدولة التركية لتستعيد أمجاد الخلافة العثمانية من جديد، خاصة مع فقر الدراما العربية في إنتاج مثل هذه المسلسلات التي تخاطب وجدان المسلمين الذين يحلمون بعودة الخلافة وتحقيق انتصارات في ميادين كثيرة افتقدتها الأمة الإسلامية في القرون الأخيرة .

وذكر أنّ المسلسلات الحالية مثل "قيامة أرطغرل"، و"الفاتح"،"جاءت لتخاطب هذه المشاعر الحالمة بعودة الخلافة، وتحرير واستعادة المسجد الأقصى وتحرير كامل فلسطين، واستطاعت من خلالها الدولة التركية في أن تصور هذه الخلافة في أمجاد الدولة العثمانية، وأن الخلاص مرهون بعودة هذه الدولة مجددا، بعدما انتهت منذ قرن تقريبا."

وأكد الشيخ أن الدليل على هذا التسويق، ما جاء في:"مسلسل السلطان عبد الحميد، ورواية حقبة تاريخية مهمة في العالمين العربي والإسلامي، والتي شهدت مطالب صهيونية بالحصول على حقوق في فلسطين والقدس، تصدى لها السلطان عبد الحميد الثاني بشجاعة ."وأضاف الشيخ أن ظهور شخصيات إسلامية معروفة، من مثل "ابن عربي" في مسلسل "أرطغرل"، له دلالة على دغدغة مشاعر المسلمين، والدور الكبير الذي يلعبه أصحاب الشخصيات الدرامية في تصويرها وكأنها رموز عظيمة فقدتها الامة الإسلامية وفقدت معها حضارتها وعلومها، وبالتالي لا عودة لحضارة المسلمين إلا بعودة هذه الشخصيات.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: بايدن لنتنياهو: لا تدخلوا رفح دون خطة "موثوقة" للمدنيين

بقلم جيكوب ماغيد

في مكالمة هاتفية استمرت 45 دقيقة بعد أيام من قيام الرئيس الأمريكي بوصف الحملة العسكرية في غزة بأنها "مبالغ بها"، القائدان يناقشان الحرب الجارية ضد حماس والمساعدات لسكان غزة والجهود لإطلاق سراح الرهائن المتبقين

قال الرئيس الأمريكي جو بايدن لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الأحد إنه لا ينبغي على إسرائيل المضي قدما في حملتها العسكرية في مدينة رفح الحدودية المكتظة بالسكان دون خطة "موثوقة" لحماية المدنيين، بحسب البيت الأبيض .وقال مسؤول كبير في الإدارة بعد ذلك إن المكالمة استمرت حوالي 45 دقيقة.

وكانت هذه المحادثة الأولى بين الزعيمين منذ أن وصف بايدن يوم الخميس رد إسرائيل على غزة بأنه "مبالغ فيه". وجاء ذلك أيضا في الوقت الذي قال فيه مسؤولون مصريون ودبلوماسي غربي إن مصر هددت بتعليق معاهدة السلام مع إسرائيل إذا أرسلت قوات إلى رفح حيث تخشى القاهرة أن يؤدي القتال إلى إغلاق طريق إمداد المساعدات الرئيسي للقطاع الذي تديره حماس.

وجاء التهديد بتعليق اتفاقية "كامب ديفيد"، التي تمثل حجر الزاوية في الاستقرار الإقليمي منذ ما يقرب من نصف قرن، بعد أن قال نتنياهو إن إرسال قوات إلى رفح ضروري لتحقيق النصر في الحرب المستمرة منذ أربعة أشهر ضد حماس. وأشار إلى أن حماس لا تزال تمتلك أربع كتائب هناك. ونزح أكثر من نصف سكان غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة إلى رفح هربا من القتال في مناطق أخرى، وتكدسوا في مخيمات مترامية الأطراف وملاجئ تديرها الأمم المتحدة بالقرب من الحدود. وتخشى مصر تدفقا جماعيا لمئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين قد لا يُسمح لهم بالعودة أبدا.

وأصر نتنياهو في مقابلة أجرتها معه شبكة NBC وبُثت يوم الأحد على أن عملية رفح ستمضي قدما "مع توفير ممر آمن للسكان المدنيين حتى يتمكنوا من المغادرة." وعندما سُئل عن المكان الذي من المفترض أن يذهب إليه السكان، قال نتنياهو: "كما تعلمون، المناطق التي قمنا بتطهيرها شمال رفح، هناك الكثير من المناطق هناك. ولكننا نعمل على وضع خطة مفصلة."

ونقل تلفزيون "الأقصى" التابع لحركة حماس عن مسؤول في حماس لم يذكر اسمه قوله إن أي غزو لرفح من شأنه أن "ينسف" المحادثات التي تتوسط فيها الولايات المتحدة ومصر وقطر والتي تهدف إلى تحقيق وقف لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم الحركة في غزة.

وقال المسؤول الكبير في الإدارة الأمريكية، في مؤتمر صحفي حول المكالمة الهاتفية بين نتنياهو وبايدن: "في ظل الظروف الحالية، لا يمكننا دعم عملية عسكرية في رفح بسبب الكثافة السكانية."وقال المسؤول إن القادة الإسرائيليين أوضحوا لنظرائهم الأمريكيين أن "الشرط المسبق" لأي عملية في رفح سيكون نقل السكان هناك بعيدا عن الأذى، مضيفا: "لقد عبّرنا عن مخاوفنا بشأن كيفية تنفيذ [العملية]"، ويبدو أنه لا يستبعد موافقة الولايات المتحدة على نزوح جماعي آخر للفلسطينيين في غزة، ولكنه أشار أيضا إلى أن الحصول على موافقة واشنطن على مثل هذه الخطوة ستكون أكثر صعوبة مما كان عليه في المراحل السابقة من الصراع.وأضاف "هناك 1.3 مليون شخص في رفح، وليس لديهم مكان يذهبون إليه. من الواضح أنه سيتعين عليهم الانتقال وينبغي الحفاظ عليهم ودعمهم."

متعهدة بالقضاء على حماس، بدأت إسرائيل حملة عسكرية في غزة قالت سلطات الصحة المحلية يوم الأحد إنها أسفرت منذ بداية الحرب عن مقتل 28 ألف شخص على الأقل. ولا يمكن التحقق من الأرقام الصادرة عن وزارة الصحة التي تديرها حماس بشكل مستقل، ويُعتقد أنها تشمل المدنيين وعناصر حماس الذين قُتلوا في غزة، بما في ذلك نتيجة فشل في إطلاق الصواريخ من قبل الجماعات المسلحة. ويقول الجيش الإسرائيلي إنه قتل أكثر من 10 آلاف مقاتل في غزة، بالإضافة إلى 1000 مسلح داخل إسرائيل في 7 أكتوبر. بحسب بيان صادر عن البيت الأبيض بشأن المحادثة يوم الأحد، ناقش بايدن ونتنياهو أيضا "الجهود الجارية لتأمين إطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين المحتجزين لدى حماس"، إلى جانب زيادة "إنتاجية واتساق" المساعدات الإنسانية للمدنيين في غزة.

وقال المسؤول الكبير في الإدارة إن ثلث المحادثة خُصص لمناقشة صفقة محتملة لإطلاق سراح الرهائن، كما قال إن الجانبين اتفقا تقريبا على إطار بعد تجاوز عقبات كبيرة في وقت سابق وأن المفاوضات القادمة ستركز على سد ما تبقى من الفجوات. وأضاف المسؤول إن المفاوضين الذين يعملون على اتفاق إطاري مرحلي حققوا "تقدما حقيقيا" خلال الأسابيع القليلة الماضية، على الرغم من أنه لا تزال هناك بعض الفجوات "الكبيرة" التي يجب سدها، مضيفا أن المفاوضين يقتربون من الوصول إلى اتفاق.

وأكد المسؤول الأمريكي أيضا موقف إسرائيل بأن الصفقة لن تكون ممكنة إلا إذا كانت حماس تحت الضغط – وأنه تم إبلاغ الشي نفسه إلى مصر وقطر، الوسيطين الرئيسيين في المفاوضات. وأضاف المسؤول الأمريكي "لن تكون هناك صفقة رهائن إلا

إذا كانت حماس تحت ضغط كبير... ولقد وضحنا ذلك للمصريين والقطريين. إن الضغط [الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي] على الأرض، لا سيما في خان يونس، حقيقي."

وأضاف البيان أن بايدن "أكد من جديد هدفنا المشترك المتمثل في رؤية حماس مهزومة وضمان أمن إسرائيل وشعبها على المدى الطويل" و"ناقش الجهود المستمرة لتأمين إطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين الذين تحتجزهم حماس."

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية، ذكرت القناة 12 أن بايدن استفسر من نتنياهو عما إذا كانت الشاحنات تمر عبر معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم)، نظرا لأسابيع من الاحتجاجات على الحدود ضد إرسال المساعدة للفلسطينيين بينما لا يزال الرهائن الذين تم اختطافهم خلال مذبحة حماس في 7 أكتوبر في القطاع. واتفق بايدن ونتنياهو على البقاء على اتصال وثيق، بحسب البيان.

وأفاد موقع "واينت" الإخباري أن بايدن حث نتنياهو أيضا على إرسال وفد إلى القاهرة هذا الأسبوع للانضمام إلى المحادثات مع الوسطاء بشأن هدنة محتملة. ومن المتوقع أن يصل مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وليام بيرنز إلى مصر يوم الثلاثاء، في حين أفادت تقارير أن إسرائيل تخطط لإرسال مفاوضين من بينهم رئيس الموساد دافيد برنياع ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار. وكان نتنياهو قد وصف في السابق مطالب حماس – والتي تشمل وقفا دائم لإطلاق النار، وانسحاب القوات من غزة، وإعادة إعمار القطاع، والافراج عن نحو 1500 أسير فلسطيني، مقابل إطلاق سراح الرهائن المتبقين – بـ"المتوهمة."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: المستشارة القضائية للحكومة قلقة من اختزال الإجراءات لتمرير قرارات غير قانونية في الحكومة

بقلم جيريمي شارون

انتقدت المستشارة القضائية للحكومة غالي بهاراف-ميارا بقوة اختزال الإجراءات الذي تقوم به الحكومة مؤخرا في لجان حكومية رئيسية، والتي "أثارت مخاوف" من أنها تُستخدم لتمرير قرارات حكومية إشكالية من الناحية القانونية.

في رسالة وجهتها إلى سكرتير الحكومة يوسي فوكس يوم الاحد، قالت بهاراف-ميارا أنه تم إدخال العديد من الأحكام التكميلية إلى نصوص قرارات حكومية في الأشهر الأخيرة دون مراجعتها بشكل صحيح من قبل أقسام الاستشارة القانونية التابعة للحكومة، أو حتى الاطلاع عليها قبل اجتماعات وزراء الحكومة الذين صوتوا على القرارات.وقالت إن هذا أثار مخاوف من أنه يتم استخدام هذه الأساليب إما للتحايل على الإجراءات السليمة أو للمصادقة على قرارات يرى محامو وزارة الدفاع أنها تعاني من عوائق قانونية.وأضافت بهاراف-ميارا إن ذلك يتعارض مع المصلحة العامة وسيادة القانون في العمل الحكومي.

وأشارت المستشارة القضائية بشكل خاص إلى بنود تكميلية لقرار حكومي طرحه في الأسبوع الماضي وزير المالية بتسلئيل سموتريتش فيما يتعلق بدخول العمال الأجانب إلى إسرائيل.

القرارات الحكومية هي شكل من أشكال الإجراءات التنفيذية حيث يمكن للحكومة تحديد السياسة في المواقف التي لا تكون فيها حاجة إلى تشريع.

وقالت المستشارة القضائية للحكومة "مؤخرا، حدث عدد من الوقائع، بما في ذلك خلال اجتماعات للحكومة واجتماعات للجان وزارية، تم خلالها طرح أحكام تكميلية لقرار حكومي قيد النقاش لمناقشتها، وحتى قرارات جديدة تماما، لم يتم توزيعها من قبل على الوزراء."وأضافت "لقد تمت الموافقة على هذه القرارات دون إجراء العمل المهني أو القانوني قبل طرحها للنقاش، وبالتالي دون عرض البنية التحتية الواقعية أو القانونية اللازمة على الوزراء، الضرورية لاتخاذ قرار."وأشارت بهاراف-ميارا إلى حادثة وقعت في 4 فبراير قدم فيها سموتريتش "إضافات مهمة" إلى قرار حكومي مقترح بشأن تسريع بناء المباني السكنية.

عرض سموتريتش الإضافات على الحكومي بشكل شفوي، عندما كان رئيس الوزراء ومعظم الوزراء الآخرين قد غادروا الاجتماع بالفعل.

وقال ممثلو مكتب المستشارة القضائية للحكومة الذين تواجدوا في الغرفة في ذلك الوقت إن التصويت على الإضافات لم يكن ممكنا لأنه تقرر سابقا أن هناك عائق قانوني مؤكد أمام أحد الأحكام التكميلية، ومشاكل قانونية جديدة مع اثنين آخرين تحتاج إلى تقييم أعمق.

الهدف من الأحكام التكميلية التي واجهت عائقا قانونيا كان السماح بجلب عمال أجانب إلى إسرائيل بشكل خاص، لكن هذه الاحكام التكميلية افتقرت إلى النصوص اللازمة لمنع الاتجار بالبشر. ومع ذلك تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء، إلى جانب أحكام تكميلية أخرى كانت تعاني من مشاكل قانونية.

وقالت بهاراف-ميارا إن "طرح قرارات حكومية موضوعيه أساسية لمصادقة الحكومة عليها خلال جلسة لمجلس الوزراء دون البنية التحتية المهنية والقانونية اللازمة... أو الأسوأ من ذلك، عندما يكون قد ذُكر أن هناك عائق قانوني لذلك، يخالف مبدأ سيادة القانون في العمل الحكومي."وأضافت أن هذه الخطوة "باطلة، ومن المرجح أن تسبب مشاكل في تنفيذ القانون، أو إلى [وضع] الذي تقوم فيه الحكومات بإصدار قرارات غير قانونية."وخلصت بهاراف-ميارا إلى أن الفشل في اتباع الإجراءات المناسبة في مجلس الوزراء "يقوض افتراض شرعية الخطوات التي تتخذها الحكومة"، وأضافت أن القرارات المتخذة "تتعارض" مع المبادئ ذات الصلة ويجب إعادتها إلى مجلس الوزراء للتصويت عليها من جديد بعد لتقييم ومناقشة صحيحة.

ولم يرد فوكس، سكرتير الحكومة، على طلب للحصول على تعليق بشكل فوري.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: رئيس البنك المركزي يناشد الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة بعد تخفيض تصنيف وكالة "موديز"

بقلم شارون فروبل

تراجع الأسهم في بورصة تل أبيب بعد أن خفضت وكالة التصنيف الأمريكية توقعاتها الائتمانية إلى "سلبية" ولم يظهر عن الحكومة ما يشير إلى أنها تنوي تغيير مسارها لتجنب المزيد من التخفيضات؛ في وقت متأخر يوم الجمعة، خفضت موديز التصنيف الائتماني لإسرائيل بدرجة واحدة، من A1 إلى A2 مع نظرة مستقبلية "سلبية"، مشيرة إلى تأثير الحرب المستمرة مع حركة حماس في غزة على عبء ديون الحكومة، فضلا عن العجز المالي والمخاطر السياسية.

حث محافظ بنك إسرائيل أمير يارون يوم الأحد الحكومة على معالجة أولويات الميزانية والقضايا الاقتصادية بعد أن خفضت وكالة التصنيف الائتماني الأمريكية "موديز" التصنيف الائتماني لإسرائيل خلال نهاية الأسبوع .وشدد يارون على أن الحكومة والكنيست بحاجة إلى "التحرك لمعالجة القضايا الاقتصادية" التي أثيرت في تقرير موديز والتي أدت إلى خفض التصنيف الائتماني، من أجل تعزيز واستعادة ثقة الأسواق وشركات التصنيف الائتماني في الاقتصاد الإسرائيلي.

وأشار يارون إلى أن الأسباب وراء خفض تصنيف موديز هي "عدم اليقين بشأن توقيت وطريقة نهاية الحرب، وتأثير الحرب على استعداد الحكومة والكنيست للتعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، والتغيير في الوضع المالي."

وأكد رئيس البنك المركزي أن بنك إسرائيل قدم بالفعل للحكومة "عددا من الطرق للعمل بهذه الروح" لموازنة الزيادة في النفقات الدفاعية والمدنية الناتجة عن الحملة العسكرية ضد حماس، بما في ذلك إعادة بناء البلدات التي دمرتها الحرب في جنوب البلاد على طول حدود غزة وزيادة في نفقات فوائد الديون الحكومية.

ودعا يارون الحكومة في الأسابيع الأخيرة إلى إجراء تعديلات في ميزانية الدولة لعام 2024 من خلال خفض جميع النفقات غير المتعلقة بالحرب وإلغاء الوزارات التي تعتبر غير ضرورية مع التركيز على الإنفاق الذي يدفع النمو الاقتصادي. لكن يارون أشار إلى الثقة في الاقتصاد الإسرائيلي، "المتجذرة في أساسيات اقتصادية قوية وصحية، وهو رائد عالمي في مجالات الابتكار والتكنولوجيا ."وقال: "لقد عرفنا كيفية التعافي من الفترات الصعبة في الماضي والعودة بسرعة إلى الازدهار، والاقتصاد الإسرائيلي لديه القوة لضمان حدوث ذلك هذه المرة أيضا."

في الوقت نفسه، ردا على خطوة موديز، انخفض مؤشر TA-125 في بورصة تل أبيب ومؤشر TA-35 للشركات الكبرى بأكثر من 1% في التعاملات الصباحية يوم الأحد في تل أبيب. وانخفض مؤشر TA لأكبر خمسة بنوك بنسبة 1.9% وانخفض مؤشر TAللتأمين والخدمات المالية بنسبة 1.5.%

تخوض إسرائيل منذ أكثر من أربعة أشهر حربا في غزة بعد الهجوم الذي قادته حماس في 7 أكتوبر، والذي قتل فيه مسلحون فلسطينيون حوالي 1200 شخص، واحتجزوا 253 آخرين كرهائن في قطاع غزة. وشنت إسرائيل غارات جوية وهجوما بريا بهدف الإطاحة بحركة حماس الحاكمة للقطاع وإعادة الرهائن .وستبلغ تكاليف الحملة العسكرية للأعوام من 2023 إلى 2025 حوالي 255 مليار شيكل (69 مليار دولار) أو حوالي 13% من الناتج المحلي الإجمالي، وسط توقعات بانخفاض عائدات الضرائب، وفقا لتقديرات بنك إسرائيل.

وقال يانيف باغوت، رئيس التداول في بورصة تل أبيب، "توقعت السوق المالية المحلية خفض التصنيف، لكن ما لم تتوقعه هو التوقعات السلبية المصاحبة"، مضيفا "البطاقة الصفراء التي حصلت عليها إسرائيل كجزء من خفض التصنيف تلزم

الحكومة باتخاذ خطوات عاجلة لمنع حدوث تأثير كرة الثلج لمزيد من التخفيض في المستقبل ."وقال باغوت أيضا: "هذا يتطلب قرارات حاسمة من قبل الحكومة لتغيير في الإدارة المالية، بما في ذلك التخفيضات المالية واتخاذ خطوات لتشجيع النمو والنهوض بالاقتصاد. وإلا فإننا سنكون في مكان غير مريح أكثر من ذلك بكثير."

وواجهت الحكومة الإسرائيلية المتشدد انتقادات لفشلها في تغيير أولويات التمويل في ميزانية 2024، والتي تهدف إلى تمويل الصراع وتنتظر الموافقات النهائية عليها في الكنيست. اختارت الحكومة إجراء تخفيضات شاملة، بدلا من إلغاء وزارات تُعتبر غير ضرورية، وتركت أموالا تقديرية متاحة للحلفاء بموجب اتفاقات تم التوصل إليه في المحادثات الإئتلافية قبل أكثر من عام. ولقد تعرضت الأحزاب الحريدية على وجه الخصوص لانتقادات لمواصلتها الإصرار على الحصول على الأموال لتمويل المعاهد التعليمية التي لا تلبي متطلبات المناهج الأساسية.

في تقريرها، انتقدت وكالة التصنيف الإئتماني الأمريكية الحكومة لرفضها أي خطط بعيدة المدى لليوم الذي يلي الحرب والتي يمكن أن "تساهم في تحسين الأمن لإسرائيل" وتقود الاقتصاد الإسرائيلي إلى طريق الانتعاش .وقالت وكالة "موديز" إنها "ستعمل على تثبيت" التوقعات الائتمانية للبلاد "إذا كان هناك دليل على أن المؤسسات الإسرائيلية قادرة على صياغة سياسات تدعم انتعاش الاقتصاد والمالية العامة واستعادة الأمن أثناء التعامل مع مجموعة واسعة من أولويات السياسة العامة."

وجاء نداء يارون وسط ردود فعل خافتة من قبل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير المالية بتسلئيل سموتريش على قرار موديز، حيث أكد كلاهما أن الاقتصاد الإسرائيلي "قوي"، بدون أن يظهرا أي إشارة كما يبدو على أن الحكومة تنوي اتخاذ أي خطوة لتغيير مسارها.

وقال نتنياهو إن "خفض التصنيف لا علاقة له بالاقتصاد"، وزعم أنه "يرجع بالكامل إلى حقيقة أننا في حرب". في حين رفض سموتريتش تقييم موديز باعتباره "بيانا سياسيا يستند على وجهة نظر جيوسياسية متشائمة ولا أساس لها من الصحة."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو يقول إن الهجوم في رفح هو المفتاح للنصر، وحماس تهدد بنسف المحادثات بشأن الرهائن

بقلم إيمانويل فابيان

انتقد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الأحد الدعوات لإسرائيل بتجنب تنفيذ هجوم عسكري داخل رفح، في الوقت الذي بدا فيه أن الجيش في صدد تحويل انتباهه إلى المدينة في أقصى جنوب قطاع غزة، وهي هدف حاسم في الحرب حيث أنها تُعتبر ملاذا آمنا للتهريب للفصائل الفلسطينية.

على الرغم من القلق الدولي بشأن كارثة محتملة في المدينة المكتظة بأكثر من مليون نازح فلسطيني، قال رئيس الوزراء نتنياهو لبرنامج "هذا الأسبوع مع جورج ستيفانابوليس" على شبكة ABC" نيوز"، إن الهجوم هو المفتاح لسحق حماس، المنظمة التي

تحكم القطاع منذ أكثر من 16 عاما. وأضاف: "أولئك الذين يقولون أنه لا ينبغي لنا أن ندخل رفح يقولون لنا في الأساس اخسروا الحرب وابقوا حماس هناك."

وأكد نتنياهو أن إسرائيل ستوفر "ممرا آمنا للسكان المدنيين" قبل الهجوم المتوقع، ورفض المخاوف بشأن وقوع "كارثة." وأضاف: "نحن نعمل على وضع خطة مفصلة للقيام بذلك"، مضيفا "لسنا غير مكترثين بشأن هذا الأمر." وتابع نتنياهو قائلا إن "النصر في متناول اليد. سنصل إلى ما تبقى من كتائب حماس الإرهابية وإلى رفح، وهي المعقل الأخير، ولكننا سنفعل ذلك."

ومع ذلك، فإن توسيع الهجوم إلى رفح قد يضر بفرص المحادثات الجارية للتوصل إلى اتفاق لإطلاق سراح الرهائن مقابل وقف مؤقت لإطلاق النار.

نقلت قناة "الأقصى" التابعة لحركة حماس عن قيادي كبير في الحركة قوله يوم الأحد إن أي هجوم بري إسرائيلي على رفح على حدود غزة سوف "ينسف" مفاوضات تبادل الرهائن.

وقال مسؤول كبير في إدارة بايدن لشبكة NBC" نيوز" يوم الأحد إن "هناك انقسام متزايد بين الولايات المتحدة وإسرائيل"، خاصة بشأن العملية المحتملة في رفح. وقال البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية في الأسبوع الماضي إنهما لن يدعما عملية للجيش الإسرائيلي في المدينة قبل إجراء تخطيط واسع النطاق لحماية المدنيين.

كما أعرب دبلوماسيون أوروبيون رفيعو المستوى يوم السبت عن قلقهم إزاء وقوع كارثة إنسانية محتملة في رفح إذا تم المضي قدما في الهجوم. وبحسب ما ورد يعتقد نتنياهو أنه في ظل الضغوط الدولية، لم يتبق أمام إسرائيل سوى شهر واحد لإكمال العملية، على وجه التحديد، قبل شهر رمضان، الذي من المتوقع أن تكون بدايته في 10 مارس والذي عادة ما يكون فترة تشهد توترات المتزايدة في المنطقة.

وقال وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل يوم السبت إن الهجوم على رفح سيكون بمثابة "كارثة إنسانية لا توصف" وحذر من أنه قد يثير "توترات خطيرة مع مصر." وكتب على منصة "إكس"، "استئناف المفاوضات لتحرير الرهائن وتعليق الأعمال العدائية هما السبيل الوحيد لتجنب إراقة الدماء."

وأعرب وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون عن "قلق عميق" إزاء احتمال قيام إسرائيل بعملية عسكرية في رفح. ففي بيان على "اكس"، قال كاميرون إنه ينبغي أن يتوقف القتال على الفور حتى يكون بالإمكان ادخال المساعدات وتحرير الرهائن، يليه "التقدم نحو وقف دائم ومستدام لإطلاق النار."

وقالت وزيرة الخارجية الهولندية هانكي بروينز سلوت في تغريدتين إن الوضع في المدينة "مقلق للغاية." وكتبت "من الصعب أن نرى كيف أن العمليات العسكرية واسعة النطاق في مثل هذه المنطقة المكتظة بالسكان لن تؤدي إلى سقوط العديد من الضحايا المدنيين وكارثة إنسانية أكبر"، وأضافت أن هناك حاجة إلى هدنة يتبعها وقف طويل لإطلاق النار، ودعت إلى إطلاق سراح الرهائن.

ومما يزيد من تعقيد العملية المخاوف المصرية، وسط قلق من أن يحاول الفلسطينيون الفارون من رفح العبور إلى سيناء. وذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" يوم الجمعة أن مسؤولين مصريين حذروا من إمكانية تعليق معاهدة السلام المستمرة منذ عقود بين مصر وإسرائيل في مثل هذه الحالة.

وبينما ينتظر الجيش الإسرائيلي الأوامر ببدء العمل على الأرض في رفح، استمرت قوات الفرقة 98 في الجيش الإسرائيلي قتال حماس في خان يونس جنوب غزة، في حين نفذت الفرقة 162 عمليات أصغر في وسط وشمال غزة. في الوقت نفسه، نفذ سلاحا الجو والبحر الإسرائيليين غارات على أهداف مختلفة تابعة لحماس في جميع أنحاء القطاع، حسبما قال الجيش في بيان.

وفي تحديث بشأن العملية البرية، قال الجيش الإسرائيلي إن لواء "ناحل" رصد وقتل عنصرا من حماس كان يراقب القوات وأطلق صاروخا مضادا للدبابات عليهم في وسط غزة. وبعد لحظات، تم إطلاق المزيد من الصواريخ باتجاه الجنود. وقال الجيش الإسرائيلي إن قوات ناحل رصدت مقاتلين يخرجان من المبنى الذي أطلقت منه صواريخ ووجهت طائرة لضربهما وقتلهما. وأضاف أن لواء ناحل قام أيضا بتوجيه عدة غارات جوية أخرى على مواقع حماس في وسط غزة، بما في ذلك مستودع أسلحة.

وفي الوقت نفسه، في غرب خان يونس، قال الجيش إن لواء المظليين ووحدة كوماندوز "إيغوز" داهما عدة مواقع تابعة لحماس، مما أسفر عن مقتل عدد من المسلحين وضبط أسلحة. في منطقة أخرى في خان يونس، ، قتل اللواء المدرع السابع عددا آخر من مسلحي حماس وعثر لواء المظليين الاحتياطي 646 على أسلحة. في خان يونس أيضا، تم شن غارات جوية ضد ثلاثة مستودعات أسلحة وخلية تابعة لحماس التي أطلقت النار على القوات، بحسب الجيش الإسرائيلي.

كما قال الجيش إن لواء "غفعاتي" "عمق" الأضرار التي لحقت بكتيبة خان يونس التابعة لحماس، وعزز "سيطرته العملياتية" في المنطقة الواقعة جنوب غزة. وقال الجيش أنه خلال الأسبوعين الماضيين، قتلت قوات غفعاتي حوالي 100 من مسلحي حماس في قتال من مسافات قريبة، وقصف بالدبابات، ونيران قناصة، ومن خلال استدعاء غارات جوية. وتُظهر لقطات نشرها الجيش الإسرائيلي إحدى الغارات الجوية ضد ثلاثة من مسلحي حماس رصدتهم قوات غفعاتي وهم

* * *

تايمز أوف إسرائيل: تقرير: إسرائيل قلقة من امكانية فرض عقوبات أمريكية على أعضاء كنيست وجنود ومستوطنين من الضفة الغربية

بحسب التقرير فإن الخارجية الأمريكية أمهلت إسرائيل 60 يوما لشرح "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان" التي يمكن أن تؤثر على إمدادات الولايات المتحدة من الأسلحة فإذا لم تقدم إسرائيل تفسيرا مقنعا بشأن "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان" في الضفة الغربية في غضون 60 يوما، فقد يتم فرض عقوبات بموجب ما يُعرف بـ"قانون ليهي" على وزراء وبرلمانيين ومستوطنين وجنود، حسبما أفادت هيئة البث الإسرائيلية "كان" يوم الجمعة، نقلا عن مذكرة داخلية لوزارة الخارجية.

وبحسب ما ورد، تمت صياغة المذكرة من قبل ممثلين من وزارة الخارجية وفيلق النيابة العسكرية، اللذين أعرب لهم مسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية في الأسابيع الأخيرة عن قلق إدارة بايدن من أن وحدات للجيش الإسرائيلي تعمل في الضفة الغربية ارتكبت انتهاكات مزعومة لحقوق الانسان أثناء استخدامها أسلحة زودتها الولايات المتحدة.

وفي غياب رد إسرائيلي واف، قد تكون الوحدات عرضة لعقوبات بموجب قانون ليهي، وهو حكمان قانونيان أمريكيان يحظران تقديم مساعدات لوحدات عسكرية أجنبية نظرا "لمعلومات موثوقة تفيد بأن هذه الوحدة ارتكبت انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان."

بحسب التقرير في "كان" فإن مثل هذه العقوبات قد تأثر على قوات الجيش الإسرائيلي، وكذلك على أعضاء كنيست ووزراء ومستوطنين في الضفة الغربية الذين يُشتبه بتورطهم في الانتهاكات، والبنوك التي لا تلتزم بالعقوبات.

وقال مراسل قناة "كان" للشؤون الدبلوماسية، سليمان مسودة، إن المسؤولين الإسرائيليين "قلقين للغاية" بشأن احتمال فرض عقوبات أمريكية، والتي يعتزمون مناقشتها في الأسبوع المقبل.

ويأتي التقرير في أعقاب الأمر التنفيذي غير المسبوق الذي أصدره الرئيس الأمريكي جو بايدن في الأول من فبراير والذي يفرض حظر سفر وعقوبات مالية على أربعة مستوطنين يُشتبه بارتكابهم لجرائم ضد فلسطينيين، بما في ذلك قيادة أعمال الشغب في حوارة في شهر فبراير من العام الماضي.

في وقت سابق، نقلت صحيفة "يسرائيل هيوم" عن مصادر لم تسمها من وزارة الخارجية وفيلق النيابة العسكرية قولهم إن "هناك احتمالا واضحا بأن وحدات الضفة الغربية سوف تقع في فخ" العقوبات بموجب قانون ليهي، مما يفقدها إمكانية الوصول إلى الأسلحة والذخائر الأمريكية.

في 18 يناير، ذكرت صحيفة "الغارديان" أن وزارة الخارجية الأمريكية تراجع نحو اثنتي عشرة حادثة بموجب قانون ليهي، من بينها إطلاق نار في مايو 2021 على أحمد عبده البالغ من العمر 25 عاما على يد عنصر في شرطة حرس الحدود بالقرب من رام الله؛ ووفاة الفلسطيني الأمريكي عمر أسعد بسكتة قلبية في يناير 2022 بعد وقت قصير من تقييده وتكميم فمه وتركه في البرد على يد جنود من كتيبة "نيتساح يهودا" في بلدة جلجيليا بوسط الضفة الغربية؛ ومقتل مراسلة قناة "الجزيرة" الفلسطينية الأمريكية شيرين أبو عاقلة، في مايو 2022، والتي علقت في مرمى النيران في مخيم جنين شمال الضفة الغربية.

وفقا للتقرير في الغارديان فإن المسؤولين الأمريكيين أجروا المراجعة "بهدوء" بينما بذلوا جهودا كبيرة لضمان استمرار تمتع إسرائيل بإمكانية الوصول إلى المساعدات العسكرية الأمريكية. وادعت الصحيفة البريطانية إنه "تم وضع سياسات داخلية إستثنائية في وزارة الخارجية تظهر مراعاة شديدة للحكومة الإسرائيلية." ونقل التقرير عن الرجل الذي يحمل القانون اسمه والراعي الرئيسي له باتريك ليهي من ولاية فيرمونت قوله: "على مدى سنوات عديدة، حثثت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على تطبيق القانون [في الضفة الغربية وقطاع غزة]، لكن ذلك لم يحدث."

يحظر قانون ليهي، الذي تم سنه لأول مرة في عام 1997، على الولايات المتحدة تقديم المساعدة لوحدات عسكرية أجنبية المشتبه في ارتكابها "انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان"، ما لم يجد وزير الخارجية الأمريكية أن الدولة المتلقية تمتلك آليات قضائية كافية لمقاضاة مثل هذه الانتهاكات، والتي، وفقا لاتفاقية تم إبرامها في عام 2021، تعتبر الولايات المتحدة أن إسرائيل تمتلكها.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: متظاهرون يغلقون الطرق في مظاهرات في أنحاء البلاد للمطالبة بصفقة رهائن؛ البعض يدعو إلى انتخابات مبكرة

بقلم تشارلي سمزر ,جسيكا ستاينبرغ و كنعان ليدور

أغلق متظاهرون الطرق في تل أبيب وسط مظاهرات عمت البلاد مساء السبت، طالب العديد منها بالإفراج عن الرهائن المحتجزين لدى حركة حماس، بينما دعا البعض لإجراء انتخابات. ونظمت مظاهرات في تل أبيب والقدس وحيفا وبئر السبع ورحوفوت ورعنانا وأماكن أخرى في جميع أنحاء البلاد، مع تعثر جهود الوساطة القطرية والمصرية للتوصل إلى اتفاق، وبعد أن رفضت إسرائيل مطالب قدمتها حماس.

في التجمع الرئيسي في "ساحة المخطوفين" في تل أبيب، سار المتظاهرون في شارع كابلان. وحاولت عناصر من خيالة الشرطة إخلاء الشارع وابعاد المتظاهرين نحو الجوانب، وسط صيحات "العار" من جانب الحشود. في هذه الأثناء، قرأ متظاهر مزود بمكبر صوت أسماء الرهائن الذين ما زالوا في أسر حماس.

وقالت الشرطة إنه تم اعتقال سبعة متظاهرين على الأقل بعد أن قام بعضهم بإغلاق جزء من طريق أيالون السريع المتجه جنوبا وإشعال النيران فيه. وذكرت الشرطة أن خمسة متظاهرين آخرين على الأقل تلقوا غرامات بسبب "عرقلة حركة المرور."

وحضر عضوا الكنيست من حزب "العمل"، غلعاد كاريف ونعمة لازيمي، الاحتجاج في شارع كابلان، مستخدمين حصانتهما البرلمانية للدفاع عن المتظاهرين. واختلط النائبان مع المتظاهرين وقوات إنفاذ القانون، في محاولة لتخفيف التوترات بين المجموعتين. عندما صادر أحد عناصر الشرطة طبلة أحد المتظاهرين، احتج كاريف على المصادرة وتبع الشرطيين. وبينما كان يحاول أن يستفهم من الشرطة بشأن قانونية مصادرة الطبلة، قام أحد الشرطيين بدفعه بالقوة.

"ليس أسلوبنا"

وفي حديثها أمام عدة آلاف من الأشخاص في ساحة المخطوفين، شجبت منظمة الاحتجاج سيفان كوهين ساباغ ما وصفته بالحزبية المتزايدة المحيطة بالحدث. وقالت المؤسسة المشاركة لمنتدى عائلات المخطوفين والمفقودين: "قبل عدة أسابيع، لم يكن بإمكاننا أن نتخيل أنه سينُظر إلى الرهائن باعتبارهم من اليسار وإلى الجنود باعتبارهم من اليمين." واتخذت المظاهرة في الأسبوع الماضي منحى حزبيا حيث اتهم المتحدثون رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بتجنب التوصل إلى اتفاق لأنه يخشى من أن

يؤدي ذلك إلى إسقاط حكومته وإجراء انتخابات مبكرة. وقالت: "لم نكن نتخيل أبدا أن يتم الاعتداء على عائلة من عائلات الرهائن هنا."

كوهين ساباغ كانت تشير إلى مشادة وقعت الأسبوع الماضي بين عيناف زانغاوكر، والدة متان زانغاوكر، الذي اختطفه مسلحو حماس من كيبوتس نير عوز في 7 أكتوبر وتحتجزه الحركة كرهينة، وأحد المارة الذي تم تصويره وهو يدفعها ويقول لها إن تظاهرها من أمام مقر وزارة الدفاع في تل أبيب "يمنع رئيس الوزراء من شن الحرب."وقالت كوهين ساباغ إن مثل هذه الحوادث "لا تمثل البلاد، ليست هذه هي بلدنا، وهذا ليس أسلوبنا"، وأعربت عن شكرها للقوات الإسرائيلية المقاتلة في غزة.

وتحدثت زانغاوكر أيضا خلال المظاهرة، داعية إلى إنهاء القتال في غزة لاستعادة الرهائن. وأضافت أن إنهاء القتال هو من بين الشروط "لاتفاق يمكن أن يعيد الرهائن صباح الغد"، لكنها زعمت أن نتنياهو "يخفي عنا الشروط ويمنع الصفقة." واتهمت زانغاوكر نتنياهو بـ"عدم حمايتها" من التهديدات مثل المشادة التي وقعت الأسبوع الماضي. وحثت زانغاوكر، التي قالت إنها صوتت لصالح نتنياهو وحزبه الليكود، رئيس الوزراء على "عدم السماح بأن يكون عرضة للضغط من قبل [إيتمار] بن غفير و[بتسلئيل] سموتريتش"، شريكي نتنياهو في الائتلاف اليميني المتطرف، اللذين هددا بإسقاط حكومته إذا تابع قدما في ما يسميانها بـ"صفقة متهورة." وأضافت "لقد صوتت لك في صندوق الاقتراع. متى ستصوتون لي؟"

وانتقد داني إلغارات، الذي تم اختطاف شقيقه ايتسيك إلغارات من كيبوتس نير عوز، نتنياهو، واتهمه بالمشاركة في إثارة المخاوف من الاتفاق المحتمل، ورد الآلاف دعما بهتافات "العار."وقال إلغارات إن "نتنياهو بدأ حملته التخويفية – نحن نعرف ذلك من الماضي: 'بيرس سيقسم القدس'؛ 'العرب يصلون بأعداد كبيرة للتصويت'؛ 'المشروع النووي الإيراني' – والآن يخيفنا من أنه ستكون هناك مجزرة إذا وافقنا على شروط الاتفاق [مع حماس]." وأضاف "فقط وقف الحرب وإعادة الرهائن ستعيد الثقة بالسيادة الإسرائيلية."

وأيد أمير طيبون، وهو ناج من المذبحة في ناحل عوز، التوصل إلى اتفاق ثان مع حماس لاستعادة من تبقى من الرهائن في غزة. وقال "قبل الجولة الأولى"، في إشارة إلى هدنة نوفمبر التي شهدت الافراج عن 105 من الرهائن، "تم تحذيرنا أيضا من أن هذا سينهي الحرب، لكن الحرب مستمرة وحماس تعرضت لهزيمة عسكرية كبيرة."

وقال الطفلان، هيلي كوبر وأور نوحوموفيتش، اللذان يبلغان من العمر 10 سنوات، للمتظاهرين إنهما يفتقدان جدهما، عميرام كوبر، الذي اختُطف من كيبوتس نير عوز.

وقال أور "أفتقد ركوب السكوتر المتنقل الخاص بك، وبطاقات التهنئة الخاصة بك، والذهاب إلى حمام السباحة مع المعجنات [و] التفاح، وأفتقد كعكة الفراولة التي تصنعها جدتي، والتي لم تعد تصنعها لأنها حزينة."

وقالت هيلي كوبر أنها افتقدت جدها في "يوم الأسرة" الأسبوع الماضي.

وقال أور نوحوموفيتش "نتنياهو، أنا أتوجه إليك لأنك رئيس الوزراء. أعد جدي الآن، ليس لديه الكثير من الوقت."

وتبع الطفلين إيال بن رؤوفين، وهو ميجر جنرال متقاعد في الجيش الإسرائيلي، الذي قال: "لقد دربت آلاف الجنود على عدم ترك أي أحد خلفهم على الإطلاق. هذا هو واجبنا الأخلاقي."وأضاف أن الثمن، في إشارة إلى إعادة الرهائن، "سيكون لا يطاق"، لكنه قال إن الشعب سيدعم الحكومة في التوصل إلى اتفاق مع حماس.

"دعونا نختار التحرك قبل فوات الأوان"

وفي القدس، تظاهر المئات خارج مقر إقامة رئيس الدولة، بينما تجمع حشد أكبر في "ساحة باريس"، بالقرب من المقر الرسمي لرئيس الوزراء. ودعت الناشطة ميخال هداس روبين الحكومة إلى التصرف بمسؤولية تجاه "أولادنا الذين يخدمون" في الجيش، مشيرة إلى أن اثنين من أبنائها يفعلون ذلك. وقال "إنهم يتخذون قرارات من أجل بقاء الحكومة. هناك المزيد والمزيد من الجنود المصابين والجنود الذين يُقتلون، ولكن لا بأس لأن الإئتلاف لا يزال على قيد الحياة. ينبغي على القيادة أن تتصرف وأن تفعل ما هو جيد للبلد."وبينما دعا الحشد لإجراء انتخابات، قالت روبين "دعونا نختار التحرك قبل فوات الأوان."

وتحدث الميجر جنرال (احتياط) عاموس مالكا، القائد السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية، هو أيضا في المظاهرة، حيث ربط بين الحكومة التي تولت السلطة في ديسمبر 2022 وأحداث 7 أكتوبر. وتساءل مالكا "ما بال هذه الحكومة المجنونة؟ رئيس الوزراء غير المقيد هذا؟"، متهما نتنياهو بجر إسرائيل إلى حربه الخاصة من أجل البقاء وواصفا إياه بأنه زعيم "معدوم العاطفة ومعدوم المسؤولية."

واتهم مالكا نتنياهو بالمساعدة في صقل حماس في السابق، وسط هتافات الموافقة في صفوف الحشد. وقال مالكا إن "عام 2024 هو العام الذي سيتم فيه تحديد مصير البلاد"، في إشارة إلى جبهات الحرب المتعددة والرهائن وعلاقة إسرائيل مع الولايات المتحدة وعلاقاتها مع جيرانها العرب. وأضاف "لا يمكن مواجهة هذا النوع من التحديات إلا من خلال حكومة تحظى بثقة البلاد. وهذه الحكومة لا تحظى بثقة الجمهور." واختتم مالكا حديثه بالدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة هذا الصيف.

في "ساحة باريس"، قال العاد أور، الذي تم اختطاف شقيقه درور أور من كيبوتس رعيم بعد أن قُتلت زوجته (تم اختطاف ولدي الزوجين قبل أن يتم إطلاق سراحهما) إنه ووالده يمثلان عائلات الرهائن، "لقب فظيع يصف ما يعنيه العيش في كيبوتس رعيم وكيبوتس بئيري"، وهما اثنان من الكيبوتسات التي تعرضت للهجوم خلال اعتداءات حماس في 7 أكتوبر.

وقال أور "يقول الناس إننا نهتم بقومنا فقط، ولكن الناس هنا هم الجواب على ذلك. أنتم تمثلون التضامن والوحدة. أنتم تدركون أن هذه معركة من أجلنا جميعا." وأضاف أور إنه من الضروري تشجيع صفقة محتملة يمكن أن تنقذ الأرواح. وقال "نحن لا نتمتع بميزة التخلي عنهم. إن ثمن الرهائن هو أعلى سعر ندفعه؛ أظهروا لحكومة إسرائيل أنها قادرة على القيام بذلك، هذا هو أملنا."

وتحدث إيلي كوهين، خال الرهينة القتيلة عنبار هيمان، للحشد عن ابنة أخته، وهي طالبة فنون في معهد "فيتسو حيفا" والتي قال إنها كانت ترى دائما النور واللون والفرح في كل شخص. وقال كوهين "تم التخلي عن أحبائنا ويجب إعادتهم جميعا – أولئك الذين على قيد الحياة من أجل إعادة تأهيلهم والقتلى من أجل دفنهم بشكل لائق."

وقال موطي فوغل، الذي قُتل شقيقه أودي فوغل وزوجته روت وثلاثة من أبنائهم الستة، في 11 مارس، 2011، في مستوطنة إيتمار، "لا أريد أن اعتاد على هذه الوضع."

وفي إشارة إلى الرهائن، قال فوغل، وهو ناقد أدبي يعيش في القدس: "لا يمكننا أن نعتاد على هذا، ولكن هذا ما حدث لنا على مر السنين، أن نعرف، أن يقال لنا أن الأمور يمكن أن تكون أسوأ دائما." وأضاف أنه لا بد من التوصل إلى اتفاق لإطلاق سراح الرهائن. وبينما كان يتحدث، صرخ شخص خارج التجمع عبر مكبر الصوت احتجاجا على صفقة محتملة. ورد الحشد عليه بهتافات "الآن"، وهي كلمة شائعة يرددها المشاركون في المظاهرات من أجل إعادة الرهائن.وقال فوغل "يمكننا التعامل مع أي ثمن. إن حياة إخوتنا وأخواتنا في خطر. إن الرهائن هم أبطالنا وهم بحاجة إلينا. أفراد عائلات الرهائن هم أبطالنا. سندفع أي ثمن لإعادتهم إلى الوطن." وفي نهاية المظاهرة، تلا المنظمون أسماء جميع الرهائن الذين ما زالوا محتجزين في غزة، الأحياء والأموات منهم. وقال أحد المنظمين من منتدى عائلات المخطوفين والمفقودين "نأمل ألا نضطر أن نكون هنا في الأسبوع المقبل. نأمل أن يكون الرهائن قد عادوا إلى الوطن، في أسرتهم، مع أحبائهم."

ازدادت الدعوات لإجراء انتخابات وسط انتقادات شديدة للحكومة لإخفاقاتها التي سمحت بحدوث هجمات 7 أكتوبر، فضلا عن الاستياء من تعاملها مع الحرب، حيث أظهرت استطلاعات رأي متكررة أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو سيخسر أغلبيته في الكنيست إذا أجريت الانتخابات اليوم.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: تقرير: رئيسا الموساد والشاباك سيعقدان محادثات في القاهرة بشأن الرهائن إذا خففت حماس من شروطها

من المقرر أن ترسل إسرائيل مفاوضين لمناقشة صفقة إطلاق سراح الرهائن مع مسؤولين أمريكيين ومصريين وقطريين كبار في القاهرة هذا الأسبوع بشرط تراجع حماس عن مطالبها المتطرفة للتوصل إلى اتفاق، حسبما أفاد تقرير يوم السبت.

في إطار ردها على الإطار التفاوضي، طالبت حماس يوم الخميس بأن تقوم إسرائيل، من بين أمور أخرى، بالافراج عن 1500 أسير أمني فلسطيني على الأقل، وسحب قواتها بالكامل من غزة، والموافقة في نهاية المطاف على وقف دائم لإطلاق النار، واتخاذ خطوات للتقليل من سيادتها على الحرم القدسي – وهي مطالب رفضها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو باعتبارها "متوهمة."

وسيترأس رئيس الموساد دافيد برنياع، ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار، ونيتسان ألون، الذي يقود الجهود الاستخباراتية للعثور على المختطفين، الوفد الذي سيجتمع مع رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) بيل بيرنز، ورئيس الوزراء القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ووزير المخابرات المصري عباس كامل يوم الثلاثاء، حسبما قال مسؤولا إسرائيليان لموقع "واللا" الإخباري. وقال أحد المسؤولين، "إذا كان هناك تغيير في المسار، سنذهب"، وأضاف أن إسرائيل على اتصال مع الوسطاء المصريين والقطريين لضمان امكانية التوصل إلى تفاهمات مع حماس قبل بدء المحادثات يوم الثلاثاء.

بحسب تقارير يوم الجمعة فإن إسرائيل على استعداد لقبول محادثات تستند على إطار باريس الأصلي – وهو الخطوط العريضة لهدنة انسانية في القتال التي صاغها في الشهر الماضي مسؤولون من الولايات المتحدة وإسرائيل وقطر ومصر. وقرر وزراء كابينت الحرب صياغة رد رسمي على اقتراح حماس المضاد، الذي يتعارض مع هدف إسرائيل المتمثل بالإطاحة بنظام الحركة في القطاع، حسبما أفادت أخبار القناة 12 يوم السبت.

وأفادت تقارير أن إطار باريس ينص على هدنة انسانية على ثلاث مراحل، مع إطلاق سراح 35 إلى 40 رهينة إسرائيلية – النساء والرجال الأكبر من 60 عاما وأولئك الذين يعانون من مشاكل صحية خطيرة – خلال المرحلة الأولى التي تستمر ستة أسابيع. وسيتم إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين وجثث الرهائن القتلى في المرحلتين الثانية والثالثة. وكان من المقرر مناقشة التفاصيل المتعلقة بالمراحل الأخيرة، فضلا عن عدد وهويات الأسرى الأمنيين الفلسطينيين الذين ستطلق إسرائيل سراحهم، في مفاوضات لاحقة إذا وافق الجانبان على اقتراح باريس. وعرضت تقارير أخرى نسخ مختلفة من الإطار، الذي لم يتم نشره رسميا.

وناقش كابينت الحرب رد حماس بشكل أكبر ليلة الخميس. واتفق الوزراء على أن إسرائيل لن توافق على مطلبين آخرين من مطالب حماس – أن يسحب الجيش الإسرائيلي قواته من الممر الذي يفصل بين شمال قطاع غزة وجنوبه، ويسمح بعودة المدنيين إلى شمال غزة خلال المرحلة الأولى من الهدنة. حسبما أفاد موقع "أكسيوس" الإخباري. ومع ذلك، فإنها ستكون على استعداد لمناقشة سحب القوات من المراكز السكانية الرئيسية في غزة خلال فترة الهدنة.

هذا الموقف تم تمريره إلى الوسطاء، إلى جانب رفض إسرائيل طلب حماس بإضافة صيغة إلى الاتفاق تتعلق بوقف دائم لإطلاق النار، بحسب أكسيوس، نقلا عن مسؤول الذي قال إن إسرائيل لا تريد الالتزام بالامتناع عن استئناف ضرباتها ضد حماس بعد تنفيذ الاتفاق. ونُقل عن المسؤول قوله إن إسرائيل أبلغت الوسطاء أيضا بأنها لن تناقش مطلب حماس بأن تقوم إسرائيل بـ"رفع الحصار عن غزة". وقال التقرير إن إسرائيل قالت للوسطاء أيضا أن عدد الأسرى الأمنيين الذين تطالب بهم حماس ليس معقولا، وكذلك جميع المطالب التي لا تتعلق بحرب غزة.

وأفاد تقرير القناة 12 بأن كابينت الحرب وافق على الإصرار على الدفع بمطلب إطلاق سراح الأسرى الأمنيين الفلسطينيين "الثقيلين" – وهذا يعني على ما يبدو المدانين بالقتل وجرائم خطيرة أخرى – إلى مرحلة لاحقة من الصفقة. وطالب الوزيران من حزب "الوحدة الوطنية"، بيني غانتس وغادي آيزنكوت، بأن تتم صياغة رد إسرائيل بصورة رسمية وارساله فورا إلى الوسطاء المصريين والقطريين، حسبما أفاد التقرير التلفزيوني. وقالت الشبكة التلفزيونية إن نتنياهو رفض الطلب، قائلا إنه يريد بدلا من ذلك تقديم الرد إلى مجلس الوزراء بكامل هيئته، وهي خطوة من المرجح أن تؤخر العملية لعدة أيام، في حين أشارت القناة التلفزيونية إلى أنه من غير المرجح أن تتم الموافقة عليه نظرا لوجود العديد من الوزراء المتشددين الذين يعارضون تقديم تنازلات كبيرة لحماس مقابل إطلاق سراح الرهائن.

ولم يكن من الواضح كيف يتوافق ذلك مع تقرير أكسيوس الذي يقول إن إسرائيل قامت في الواقع بتمرير سلسلة من الردود إلى الوسطاء. وقالت القناة 12 في وقت لاحق إن الرد الإسرائيلي تم تمريره شفهيا إلى الوسطاء، وليس خطيا بشكل رسمي.

مع استمرار الحكومة رفضها لمطالب حماس، نظم ذوو الرهائن ومناصريهم مظاهرات في جميع أنحاء البلاد مساء السبت طالبوا فيها بالتوصل الى اتفاق فوري، في حين دعا البعض إلى إجراء انتخابات مبكرة وسط إحباط متزايد من الحكومة.

* * *

إسرائيل اليوم: هل يقترب "حزب الله" من خلق ذريعة للحرب؟

بقلم لواء احتياط تميرهايمن

ترجمة: صحيفة القدس العربي

يسجل الجيش الإسرائيلي في الأشهر الأخيرة إنجازات عملياتية وتكتيكية ذات مغزى في الشمال. جباية الثمن المتزايدة من "حزب الله" حطمت توقعاته، وقد تستنزفه. بالمقابل، سجل "حزب الله" إنجازاً استراتيجياً في أعقاب إخلاء عشرات آلاف الإسرائيليين من منازلهم. والواقع في الشمال لن يعود إلى ما كان عليه قبل 7 أكتوبر.

تحديد الأهداف أمر مرغوب فيه: إعادة كل السكان، وتعمير الدمار، وإزالة تهديد اجتياح "قوة الرضوان". بكلمات أخرى – ألا تتكرر فظائع 7 أكتوبر أبداً. لا وهم في أن تهديد الاجتياح الواسع سيختفي، لكن سيتعين على الجيش الإسرائيلي التصدي له بالضبط مثلما كان منذ قيام إسرائيل.

ويجب الإيضاح بأننا سنبقى معرضين لتهديد من "حزب الله" على الجبهة الداخلية وإن نصل إلى وضع نهاية نرغبها؛ هذا الذي يتضمن عشرات آلاف الصواريخ والمقذوفات الصاروخية. ستضطر إسرائيل في نقطة معينة للعمل سياسياً أو عسكرياً، لكن في وقت وفي خدعة يمنحاها تفوقاً مهماً. عملياً، ربما يوفر لنا "حزب الله" الذريعة لعمل هذا قريباً.

إن أي وضع يزال فيه تهديد الاجتياح، ويعاد فيه عموم السكان ويرمم فيه الدمار في الشمال، سيحسن الميزان الأمني، وسيجد تعبيره في أربعة مقاييس:

1- حماية سكان الشمال، التي تحسنت اليوم، وقد تحتفظ بحجم كبير من القوات التي تحمي البلدات.

2- إزالة انتشار قوة الرضوان من منطقة الحدود، التي تشكل شرطاً أساسياً للوضع الجديد.

3- انتقال إسرائيل من سياسة الاحتواء إلى المبادرة حيال "حزب الله" في لبنان، ما يشكل تحطيماً لحاجز فكري قيدها في الماضي.

4- صور عملية الجيش الإسرائيلي العدوانية في غزة والتي تصدح في العالم العربي، تولد خوفاً لدى اللبنانيين من أن تكون بيروت هي التالية في الدور – مقياس ردعي من الصعب تحديده، ولا يمكن تجاهله.

صدام إرادات

الحرب في الجبهة الشمالية هي صراع يدور بين إرادتين متضاربتين: إرادة إيران و"حزب الله" في خلق جبهة مقاومة واحدة مع حماس، وبالتوازي الإبقاء على "حزب الله" في صالح مهام مستقبلية في خدمة إيران؛ وبالمقابل إرادة إسرائيل للفصل بين حماس والمحور الشيعي وتعطيل تهديد الاجتياح من جانب "حزب الله".

إذن، إلى أين نسير وماذا سيحصل في وضع هدنة في الجنوب بسبب اتفاق مخطوفين، مثلاً؟ من المتوقع أن "حزب الله" سيوقف النار مرة أخرى، مثلما فعل في الهدنة السابقة. في هذه الحالة، ستبدو مصلحة إسرائيل عكس مصلحة "حزب الله"، وعليها أن تواصل سياسة تفعيل قوة نار بالمبادرة والهجوم. ولهذا اعتباران مركزيان: أولاً، هذا تنفيذ لأهداف إسرائيل – الفصل بين الساحات، ومواصلة نزع قدرة الاجتياح لدى "قوة الرضوان". ثانياً، وهو الأهم، على إسرائيل ضمان عدم فتح النار عليهم إذا ما استؤنف القتال في غزة؛ إذ من غير المحتمل إخلاء سكان الشمال كلما حدث احتكاك مع غزة، فما بالك إذا كان في نيتنا إبقاء المسؤولية الأمنية لنا في غزة، بمعنى – العمل هناك مثلما نعمل في الضفة كل ليلة.

إن استمرار النار في الشمال، سيحقق رسالة تصميم على مواصلة كسر توقعات "حزب الله" وثقته بنفسه. نقطة الضعف المركزية في مواصلة النار أن "حزب الله" والكثيرين في العالم، أن تتطور الهجمات إلى حرب شاملة وتعرض شرعية وإسناد الولايات المتحدة للخطر. ينبغي الاستعداد لهذا بعمل سياسي، فالتنسيق الوثيق مع الولايات المتحدة حرج للغاية.

إن حرباً شاملة في الشمال ليست قدراً. ومع ذلك، ربما يتدهور الواقع، حتى لو بدا أن الطرفين غير معنيين بها. من ناحية إسرائيل، فإن تصعيداً إضافياً لن يكون بالضرورة سيناريو سلبياً؛ لأنه سيسرع إزالة تهديد صواريخ حزب الله، ويضمن إسناداً أمريكياً في وقت بات فيه القتال في قطاع غزة أقل شدة مما سيسمح بالتركيز على الشمال بشكل أفضل.

عندما تصمم إسرائيل واقعاً جديداً في الشمال، سيكون ممكناً البحث في تنفيذ كامل ومتجدد لقرار 1701. بعد حرب لبنان الثانية، تقرر أن المنطقة جنوبي نهر الليطاني ستكون مجردة من السلاح بإنفاذ من قوة دولية. ولأن "حزب الله" لم ينفذ القرار، وإذا ما كان إصرار لبناني على البحث في نقاط الخلاف على الحدود، فعلى إسرائيل أن تشترط هذا بتنفيذ كامل للقرار.

وختاماً، يجب تقنين التوقعات؛ فالخطوة ستستغرق وقتاً طويلاً، تنقل إسرائيل في خلاله مركز الثقل من غزة إلى معركة قوية في الشمال – دون مستوى الحرب الشاملة، بعدها تتمكن من الوصول إلى تسوية أمنية محسنة. إن إحساس الأمن في إسرائيل، خصوصاً في الجنوب والشمال تضرر في 7 أكتوبر. وسيعود الاستيطان على طول الحدود ليكون جزءاً من القصة الصهيونية الطليعية، قبل أن يعود ليكون جنة عدن المتفتحة التي نحبها جميعنا. لكن هذا لن يحصل دفعة واحدة.

على الحكومة أن تمنح شبكة أمان واسعة للسكان، وتقرر سياسة جديدة في مجال تشجيع الاستيطان في النقب والجليل، وتطبيق قانون تجنيد حديث ومناسب لأغراض الساعة. نحن بحاجة لـ "مشروع مارشال" داخلي.

* * *

هآرتس: "حارسة الضمير الإنساني" تشترط على إسرائيل: ابتكروا خطة إخلاء.. و اقتلوهم

بقلم جدعون ليفي

لم يبق إلا أن أطلب التوسل والصراخ: لا تدخلوا إلى رفح. سيكون اقتحام إسرائيل لرفح كهجوم على أكبر مخيم للاجئين في العالم، ما سيجعل الجيش الإسرائيلي ينفذ جرائم حرب بشدة لم ينفذها بعد. لا يمكنه الآن اقتحام رفح بدون تنفيذ جرائم حرب، وإذا فعل فستصبح مثل المسلخ.

في رفح الآن نحو 1.4 مليون نازح، وجدوا ملجأ تحت أكياس النايلون التي حولوها إلى خيام. الإدارة الأمريكية في واشنطن، التي يبدو أنها هي حارسة القانون والضمير الإسرائيلي، تشترط اقتحام رفح بوجود خطة إخلاء. لا توجد خطة كهذه ولا يمكن أن تكون حتى لو اخترعت إسرائيل شيئاً كهذا. لا يمكن نقل مليون من الأشخاص المعدومين، والذين تم تهجير الكثير منهم عدة مرات من أماكن آمنة إلى أماكن أخرى، التي تصبح دائماً ساحات قتل. لا يمكن نقل مليوني شخص وكأنهم أبقار مخصصة للذبح؛ حتى الأبقار لا يمكن نقلها بهذه الوحشية. لم يعد هناك مكان لإخلاء ملايين الأشخاص إليه. لم يعد في غزة المدمرة مكان للهرب أو الإخلاء. إذا تم إخلاء اللاجئين في رفح إلى المواصي، كما يقترح الجيش في خطته الإنسانية، فستصبح المواصي مكان كارثة إنسانية لم نشاهد مثلها في غزة.

وقد كتب يردين ميخالي وآفي شيرف أن كل سكان قطاع غزة، 2.3 مليون شخص، يمكن أن يتجمعوا في 16 كم مربع، وهي مساحة تساوي مساحة مطار بن غوريون ("لا مكان للعودة إليه"، "هآرتس"، 6،2). كل غزة في مطار بن غوريون، تخيلوا ذلك. أجرت عميره هاس حساباً ووجدت أنه إذا تم إخلاء مليون شخص فقط إلى المواصي، فسيكون هناك اكتظاظ بمعدل 62.500 نسمة في كل كيلومتر مربع ("هآرتس"، 2/9). نذكر بأنه لا يوجد أي شيء في المواصي، سواء بنى تحتية أو مياه أو كهرباء أو بيوت، هي رمال فقط، هناك سيتم امتصاص الدماء والأوبئة والمجاري. التفكير في ذلك لا يجمد الدم في الشرايين فحسب، بل على مدى عدم الإنسانية التي وصلت لها إسرائيل في خططها.

حتى في المواصي سيتم سفك الدماء كما حدث في رفح في الأيام الأخيرة، التي كانت آخر ملجأ طرحته إسرائيل. سيعثر "الشاباك" على شرطي أصله قرد ينتمي لحماس، وسيكون القضاء عليه لزاماً بواسطة قنبلة بوزن طن على معسكر النايلون الجديد. وسيقتل الجيش الإسرائيلي بهذه الذريعة 20 شخصاً من المارة، معظمهم من الأطفال. سيقول المراسلون العسكريون بعيون لامعة أي عمل ممتاز قام به الجيش الإسرائيلي بتصفية سلسلة قيادة حماس العليا. أصبح الانتصار المطلق في الطريق، هكذا سيكررون.

لكن الرأي العام رغم هذا التلقين، مجبر على الاستيقاظ، ومعه أيضاً الإدارة الأمريكية. هذه حالة طوارئ لم يكن مثلها في هذه الحرب. الأمريكيون ملزمون بمنع اقتحام رفح بالأفعال وليس بالأقوال. يمكنهم إيقاف إسرائيل. يجب على جناح الضمير في الرأي العام الإسرائيلي إيجاد مصادر معلومات أخرى لنفسه غير قنوات الكعك التي تعطى للجنود، التي تسمى "قنوات الأخبار". انظروا إلى صور رفح في كل الشبكات العالمية، لن يشاهد الإسرائيليون شيئاً، وستعرفون لماذا لا يمكن إخلاؤها. تخيلوا المواصي وفيها مليونا نازح، وستدركون إلى أي جرائم حرب يغذون الخطى.

أمس، عثر على جثة هند حمادة ابنة السادسة، التي اشتهرت في كل العالم بعد لحظات الرعب التي مرت فيها مع عائلتها أمام دبابة إسرائيلية في 29 كانون الثاني. هذه تم توثيقها في مكالمة هاتفية مع الهلال الأحمر إلى أن توقفت صرخات الرعب لدى عمتها. سبعة من أبناء العائلة قتلوا، ونجت هند الصغيرة، وظل مصير هند غامضاً.

أمس، عثر على هند ميتة في سيارة عمها المحروقة في محطة للوقود في خان يونس. كانت مصابة وحولها سبع جثث لأبناء عائلتها، ولم تنجح في الخروج من السيارة. لقد نزفت حتى الموت. هند وعائلتها استجابت نداء "إنساني" بالإخلاء. من يرِد المزيد من آلاف هند كهذه فليقتحم رفح ويجلي الناس إلى المواصي.

* * *

معاريف: رؤية إسرائيلية إزاء غزة: حكم العشائروتفكيك "البنية الدينية" ووضع اليد على "فيلادلفيا"

بقلم اللواء احتياط دافيد حاخام

في سياق الأسابيع الأخيرة، عقد كابينت الحرب سلسلة من المداولات في موضوع صيغة السيطرة العسكرية – الأمنية على قطاع غزة بعد الحرب.

النقاش الذي يجري في هذا الشأن حيوي وواجب وذو أهمية عليا؛ وذلك بهدف بلورة موقف إسرائيلي رسمي يشكل لاحقاً أساساً توجيهياً لعمل الجيش الإسرائيلي، ويسمح له بالاستعداد والتخطيط لما سيقوم به من أعمال عسكرية في الميدان.

من زاوية نظري، إسرائيل ملزمة بإبقاء سيطرة عسكرية – أمنية مطلقة على كل أراضي القطاع في عهد ما بعد الحرب، سيطرة تجد تعبيرها في قدرة قوات الجيش الإسرائيلي على الوصول إلى كل نقطة والعمل بهدف إحباط العمليات، وتنفيذ اعتقالات ومنع الأعمال المعادية.

إن وجود قوات الجيش الإسرائيلي في القطاع واجب لفترة محددة لا يمكن في هذه المرحلة تحديدها بجدول زمني. في هذا السياق، من المهم التشديد مبدئياً على أن إسرائيل لا يمكنها شراء الأمن بواسطة مبعوث، وهي ملزمة بتحقيق مصالحها الحيوية بقواتها العسكرية. لذا، لن تحقق أهدافها الأمنية إلا بتصفية حماس بالقوة العسكرية والسياسية وسيطرة على القطاع. فضلاً عن السيطرة الأمنية – العسكرية الكاملة، يفترض بالحكم العسكري – المدني الذي سيعمل في القطاع في نهاية الحرب أن يتولى مهمة ذات أهمية عليا: التركيز على تفكيك جهاز "الدعوة" في حماس.

والحديث يدور عن كل ما يتعلق بالبنية التحتية الدينية والمدنية المتفرعة التي أقامتها حماس في العقود الأخيرة وقبلها منظمة الأم، المجمع الإسلامي. وذلك مثلما وجد الأمر تعبيره في نشرات الجمعيات الخيرية والمدارس وروضات الأطفال وحلقات تعليم الدين وحفظ القرآن، ونشر مواد التحريض ضد إسرائيل واليهود وما شابه.

الأفكار التي تطرح مؤخراً إعلامياً في موضوع نقل صلاحيات السيطرة والإدارة في قطاع غزة في نهاية الحرب إلى السلطة الفلسطينية أو إلى جهات عربية ودولية، مرفوضة وإشكالية على أقل تقدير. فمن شأنها، كسيناريو على إسرائيل أن تأخذه بالحسبان، أن تؤدي إلى تعزيز متجدد لقوة ومكانة حماس على مستوى الميدان. في ضوء ذلك، إسرائيل ملزمة باتخاذ الخطوات الواجبة والاستعداد لإحلال حكم عسكري مدني كجسم سيطرة موحد في قطاع غزة.

هذا الحكم سيكون مسؤولاً عن تخويل صلاحيات إدارة الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين إلى جهات محلية كالمخاتير، وجهاء العشائر، موظفي الحكم البلدي، رؤساء الجمعيات وما شابه. وذلك في ظل إجراء الفحص الواجب، بحيث لا يكون

هؤلاء متماثلين مع جهاز حماس السلطوي. إضافة إلى ذلك، إسرائيل ملزمة بالسيطرة على "محور فيلادلفيا" في جدول زمني قصير قدر الإمكان؛ بهدف العثور على الأنفاق وتدميرها على طوله، وسد طرق تهريب السلاح والوسائل القتالية التي تنقل من الجانب المصري إلى حماس.

وثمة هدف مهم آخر وذو أهمية قومية عليا، وهو منع وإحباط محاولات لتهريب مخطوفين إسرائيليين إلى خارج القطاع من جانب حماس وجهات جهادية تعمل في سيناء.

* * *

هآرتس/ ذي ماركر: بتخفيضها التصنيف الائتماني.. إسرائيليون: "موديس" تقلب الاعتبارات رأساً على عقب

بقلم آفي فاكسمان

عند اندلاع الحرب في تشرين الأول الماضي، تعاملت شركات التصنيف الائتماني مع إسرائيل بقفازات من حرير. في الحقيقة، لا مجال للمقارنة بين إسرائيل وأوكرانيا، لكن ومن أجل التمرين – شركة "اس آند بي" خفضت التصنيف الائتماني لأوكرانيا بعد الغزو الروسي في 2022 (منذ ذلك الحين يتم تخفيضه أيضاً). في المقابل، حصلت إسرائيل على فترة سماح تبلغ أربعة أشهر منذ اندلاع الحرب في كل ما يتعلق بالتصنيف الائتماني، أو فترة أطول، إذا ما أخذت فترة الانقلاب النظامي في الحسبان.

في الواقع، خفضت "اس آند بي" توقع التصنيف لحكومة إسرائيل (تصنيف الشركة مرتفع في الأصل مقارنة بنظيرتها "بيتش" و"موديس")، وبدأت الشركات الأخرى في "فحص" التصنيف – لكنه فحص تواصل. في هذه الأثناء، من دخل إلى موقع وزارة المالية في الإنترنت شاهد منحنى يعرض التصنيف الائتماني لإسرائيل منذ التسعينيات، وهو يتحرك في اتجاه واحد فقط، إلى الأعلى. لقد كان لشركات التصنيف صبر. فقد منحت الوقت للجيش الإسرائيلي كي يعمل، وللمحاسب العام كي يجند الأموال، وللحكومة كي تعيد التفكير بميزانية الدولة، وللمحكمة العليا كي تقرر إذا كانت ستلغي قوانين أساسية. ولكن فترة السماح هذه انتهت عشية السبت عندما أعلنت موديس عن قرارها: ليس فقط تخفيض التصنيف، بل أيضاً تنبؤ سلبي؛ أي ترجيح غير قليل لتخفيض آخر في التصنيف.

هذا قرار قاس، وسنسمع وزير المالية وهو يدعي أنه قرار مبالغ فيه. أعلن رئيس الحكومة، نتنياهو، في السابق في بيان له بأن "تخفيض التصنيف لا يتعلق بالاقتصاد". وهناك من يعتبرون ذلك علامة على انفصاله. ولكن ربما هو على حق بدرجة معينة في هذه المرة، حتى لو كان استنتاجه "التصنيف سيرتفع مرة أخرى في اللحظة التي سننتصر فيها في الحرب"، خاطئا.

ولأن تصنيف إسرائيل الائتماني كان إيجابياً حتى الآن، فإن البيانات التي نشرتها شركات التصنيف مع كل قرار حول التصنيف الائتماني، مليئة بمدح قوة الاقتصاد الإسرائيلي، وديناميكيتها الاستثنائية ولسكانها ولجيل الشباب النامي ولنجاحها في خفض الدين العام طوال الوقت، ولحكمة محافظي البنك المركزي على أجيالهم. من بين كل ذلك، بزغت انتقادات بين حين وآخر. أحياناً، كانت هناك نصوص أعيد تدويرها حول تحديات الاقتصاد والمجتمع، مثلا حول الفساد

العام والمجموعات السكانية التي تشارك في سوق العمل بشكل نادر، وحتى ندرة المياه التي تعكس وجود إسرائيل في منطقة مناخية قاحلة. وفي بعض الأحيان يمكن إيجاد انتقادات واضحة أكثر، مثلاً لرؤساء الوزراء الذين يجدون صعوبة في اتخاذ القرارات أو التشريعات غير الناضجة التي يسوقونها رغم المعارضة الشديدة للجمهور.

لا يجب النبش عميقا في قرارات التصنيف هذه المرة للعثور على انتقاد موديس لإسرائيل. إنه انتقاد لم يتركز على الوضع المالي للحكومة (رغم أنه يقلق موديس)، أو على تعلم المواد الأساسية، بل على غياب الأفق. ممثلو موديس تحدثوا مع جهات عليا في إسرائيل وحصلوا على بيانات ورسوم بيانية ومحادثات إقناع وخرجوا بأسئلة كثيرة جداً، ليس بذنب منهم، يبدو أنهم لا يعرفون وجهة الدولة.

ما الذي تغير؟

موديس شركة تصنيف واحدة (حتى لو كانت الشركات تميل أحياناً إلى تقليدها)، وهذا قرار تصنيف واحد، حتى لو كان قراراً صارخاً. بعد أن تتخذ شركات التصنيف الأخرى القرارات، في حالة "اس آند بي"، وسيحدث هذا بعد ثلاثة أشهر، حينئذ يمكن القول إن 7 تشرين الأول أدى إلى تغيير النموذج في رؤية إسرائيل من قبل شركات التصنيف، وربما بشكل أوسع، أيضاً من قبل المنظومة الاقتصادية العالمية. رفعت شركات التصنيف تصنيف إسرائيل خلال 20 سنة، وأشارت بأنها تفعل ذلك بفضل اقتصادها المثير، رغم المنطقة الإشكالية.

قرار موديس يقلب قائمة الاعتبارات رأساً على عقب: نقاط القوة المعتادة (النمو، الهايتيك، السايبر وما شابه) باتت في الأسفل، والأخطار الأمنية وضعت على رأس القائمة. وثمة تحذيرات مالية تتعاظم، لكن مشكوك فيه إذا كانت موديس ستتخذ قراراً مختلفاً حتى لو وعد وزير المالية سموتريتش ورجاله برفع نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 23 في المئة، أو زيادة نجاعة الميزانية على صيغة اليونان، أو قالوا إن كل شيء سيكون على ما يرام بعد الحرب. هذه المرة بالذات، شركة التصنيف الائتماني هي التي تدعو حكومة إسرائيل للعمل ليس كأمين صندوق، بل كزعيم.

* * *

هآرتس: ما أجهل السائل وما أوقح إسرائيل!

بقلم عميره هاس

وجه لي س. وهو من سكان غلاف غزة، عدة أسئلة سبق أن وجهها لي أشخاص آخرون من قبل. "أنا قارئ متابع لـ "هآرتس" ولمقالاتك. وبصفتي أحد سكان الغلاف، أحاول معرفة موقفك مما حدث في قطاع غزة منذ الانفصال. لماذا حسب رأيك بالتحديد، خرجت المقاومة الأقوى من المكان الذي ألغت فيه إسرائيل الاحتلال؟".

"منذ سنوات والفلسطينيون يصرخون بأن الاحتلال سبب كل الشرور. والآن تم إجراء تجربة صغيرة لإلغاء الاحتلال؛ كان يمكن للفلسطينيين أن يبنوا لأنفسهم دويلة نموذجية هناك، ولكنهم فضلوا استثمار الأموال في محاربة إسرائيل. هل لديكِ تفسير لذلك؟".

تحية للقارئ س: الانفصال في 2005 لم يكن إلغاء للاحتلال الإسرائيلي. أولاً، استمرت إسرائيل في السيطرة على حياة السكان في القطاع وعلى إمكانية تطوره حتى بعد أن تم تفكيك المستوطنات والمواقع العسكرية التي كانت فيه. ثانياً، حسب اتفاقات أوسلو التي وقعت عليها إسرائيل، لا يعتبر القطاع كياناً منفصلاً، بل جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي احتُلت في العام 1967. وحسب الفلسطينيين وحسب الموقف الدولي، كان يجب أن تصبح هذه المناطق ضمن الدولة الفلسطينية. وحقيقة أن إسرائيل عملت على فصل سكان القطاع عن سكان الضفة الغربية، وحقيقة أن الإسرائيليين تعاملوا ويتعاملون مع قطاع تنقصه الموارد ومعزول والذي مساحته 365 كم مربع على أنه كيان منفصل، هي بحد ذاتها دليل على سيطرة إسرائيل عليه، بل على وقاحة إسرائيل.

لا يمكنني تلخيص ما كتبته في مئات وربما آلاف المقالات، ولكن سأقول باختصار: رئيس الحكومة شارون لم يتشاور حول الانفصال، ولم ينسق تنفيذه مع قيادة الحكم الذاتي الفلسطيني المقيد، التي كانت ما تزال برئاسة حركة فتح، وغير منقسمة بينها وبين حماس. تقدم شارون في المسار التدريجي الذي وضعته إسرائيل منذ بداية التسعينيات وأحسنت إخفاء خطورته وأهميته في عملية أوسلو: هذا نظام حظر وتقييد لحرية حركة الفلسطينيين مع خلق جيوب فلسطينية. في 15 كانون الثاني 1991 بدأت إسرائيل في هذه السياسة الكاسحة، وكانت نتائجها الفورية التي تفاقمت مع مرور السنين هي فصل سكان القطاع عن الضفة وعن العالم.

واصل شارون ما فعله أسلافه. الحصار الخانق الذي فرضه إيهود أولمرت على قطاع غزة في 2007 كان تغييراً كمياً وليس نوعياً. هذا التساوق في السياسة يظهر الفكرة من وراء هذا العمل: هو ليس تجربة لإلغاء الاحتلال، بل وسيلة لإفشال إقامة الدولة الفلسطينية في الإطار الذي شاهدته م.ت.ف والمجتمع الدولي أمام ناظريهم. كان للسيطرة على قطاع غزة حتى 7 تشرين الأول، عدة مظاهر: الأول هو السيطرة المطلقة على سجل السكان الفلسطيني، وعلى سجل سكان القطاع. إسرائيل هي التي تحدد من يمكنه الحصول على بطاقة الهوية كأحد السكان في القطاع أو في الضفة الغربية. أي شخص، ومكان سكنه المسجل في بطاقة الهوية الصادرة من قبل السلطة الفلسطينية تقنياً فقط، يحتاج إلى مصادقة إسرائيل. وسكان القطاع الذين سحبت منهم إسرائيل مكانة المقيم قبل العام 1994لا يمكن تجديدها بدون مصادقتها.

الفصل عن الضفة الغربية (وعن إسرائيل) تسبب بضرر كبير لقدرة التطور الاقتصادي في القطاع، الذي كان في الأصل منذ 1967 في وضع تدهور أو جمود من جراء خطوات متعمدة اتخذتها إسرائيل. إسرائيل لا تسيطر على معابر الحدود فحسب، بل كذلك على الفضاء الجوي والبحري للقطاع: لا تسمح لسكان القطاع بتجسيد حقهم في حرية الحركة في البحر والجو. إسرائيل بهذه السيطرة أيضاً تقيد فرع الصيد الفلسطيني ولا تسمح للفلسطينيين باستخدام مخزونات الغاز التي اكتشفت في مياه غزة، كما أنها تسيطر أيضاً على الموجات الإلكترومغناطيسية الضرورية لتطوير التكنولوجيا. وبسيطرتها على التصدير والاستيراد، فهي كذلك تقيد قدرة وجدوى الإنتاج الداخلي. هي تواصل سيطرتها على مدخولات الضرائب. ومصر أيضاً لم تفتح معبر رفح أمام حركة حرة للفلسطينيين والأجانب، سواء خوفاً من استيطان الغزيين فيها أو كمعارضة سياسية لفصل القطاع عن الضفة أو خضوع لإملاءات إسرائيل.

تعمد شارون أو لم يتعمد، أضعف بخطوته الأحادية تلك السلطة الفلسطينية، التي تمسكت بمسار المفاوضات. وقد منح جائزة لحركة حماس التي قالت إن "الكفاح المسلح" الذي اتبعته في الانتفاضة الثانية وتطوير قدرتها العسكرية، هو الذي أجبر الجيش الإسرائيلي على الانسحاب، وليس المفاوضات أو اتفاق يتم التوقيع عليه. هكذا اعتقد وما زال يعتقد كثير من الفلسطينيين. ليس من الغريب أنه تفوز حماس بعد بضعة أشهر على الانفصال، في كانون الثاني 2006، بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني (لكن ليس بأغلبية أصوات الناخبين).

في البداية، يجب الإجابة عن سؤال لماذا فعلت إسرائيل كل ما في استطاعتها لإفشال إقامة الدولة الفلسطينية الصغيرة في القطاع والضفة الغربية. بعد ذلك، يمكن التقدم ومحاولة الشرح لماذا شعر سكان "الدويلة" المحاصرة والمعزولة بأنهم محكومون بالمؤبد وفي حالة عوز، في الوقت الذي يخضع فيه أخوتهم في الضفة الغربية لحكم عنيف لمشروع الاستيطان الموسع. بعد ذلك سنتحدث عن الوهم أو الهذيان أو عن مشروع الكفاح المسلح في فرصة أخرى.

* * *

هآرتس: في "القدس الشرقية": إسرائيل تقرّبناء حي جديد لليهود بالتوازي مع هدم بيوت المقدسيين

بقلم نير حسون

تعمل الدولة على إقامة حي جديد لليهود شرقي القدس بالقرب من حي فلسطيني. تم تخطيط الحي الذي سيحمل اسم "نوفيه راحيل"، بالمشاركة مع نشطاء من اليمين. سيشمل الحي حسب الخطة الأولية 650 وحدة سكنية ستقام على بعد بضعة أمتار من بيوت سكان فلسطينيين في حي أم طوبا جنوب شرق القدس. كما هي حال مشاريع أخرى، جاء هذا الحي نتيجة مبادرة مشتركة بين القيّم العام في وزارة العدل وشركة العقارات التي يسيطر عليها نشطاء من اليمين.

حي "نوفيه راحيل" هو الحي الرابع الذي تعمل عليه وحدة القيم العام في وزارة العدل في السنوات الأخيرة شرقي القدس. الأحياء الثلاث الأخرى تشمل حياً جديداً يُخطط لإقامته في قرية إمليسون (حي "جفعات هشكيد" قرب بيت صفافا)، وحي "كدمات تسيون" في المنطقة بين حي رأس العامود وجدار الفصل، وحي آخر يتم العمل عليه من قبل سلطات التخطيط، الذي يقع جزء منه وراء الخط الأخضر، وحي "ايميت همايم هتحتوناه" (قناة المياه السفلى) قرب أم طوبا. وحسب ادعاء المنظمات التي تتابع البناء في المستوطنات، فإن جميع هذه الأحياء التي تشمل حوالي 3 آلاف وحدة سكنية جديدة لليهود في شرقي القدس، يتم تسويقها بشكل استثنائي وتحصل على مصادقة سريعة في جهاز التخطيط، لا سيما منذ اندلاع الحرب.

أصبحت وزارة العدل في السنوات الأخيرة هي الجسم الرئيسي في المضي بخطط البناء لليهود وراء الخط الأخضر في القدس، وهناك أجسام رئيسية أخرى في هذه الوزارة تعمل على هذا الموضوع؛ الأول هو القيم العام، والثاني موظف تسوية الأراضي. وحسب قانون إجراءات القضاء والإدارة الذي سُنّ في 1970 يحق لليهود الذين كانوا أصحاب ممتلكات وأراض في شرقي القدس قبل العام 1948 المطالبة باستعادتها. هذا خلافاً للفلسطينيين الذين كانوا في تلك الفترة هم أصحاب ممتلكات في غربي القدس. ولكن غير معروف لمن تعود هذه الأراضي في حالات كثيرة، والقيم هو من يدير هذه الممتلكات حتى العثور على أصحابها القانونيين.

تتم خطط البناء أحياناً بصورة مشتركة مع شركات عقارات، التي يسيطر عليها نشطاء اليمين. البارز من بينها شركة "توبوديا"، التي يشارك في عضوية مجلس المدراء فيها المدير يهودا ريغونس، وهو رجل عقارات معروف في شرق القدس والذي كان المتحدث السابق بلسان جمعية "العاد"، والمدير العام لصحيفة "مكور ريشون"، ويشاركه في الإدارة أيضاً رجل الأعمال اليهودي – الاسترالي كيفن بيرمايستر، المتبرع الكبير للمستوطنات في شرقي القدس. وقد عملت الشركة والقيم العام معاً للمضي بمخطط البناء في إمليسون، والآن أيضاً في "نوفيه راحيل". في 2018 كشفت "هآرتس" أن مديراً كبيراً في دائرة القيم العام في شرقي القدس هو حنانيئيل غورفنكل، وهو ناشط يميني أنشأ جمعية دعت لتهويد القدس.

في الوقت نفسه، ثمة وحدة أخرى في وزارة العدل، وهو مسؤول تسوية الأراضي، تساعد هي أيضاً في البناء لصالح اليهود شرقي القدس، وتعمل على إجراء لتسجيل الأراضي على أسماء يهود في المناطق التي يُخطط لبنائها. قبل خمس سنوات، في إطار الخطة الخمسية لتقليص الفجوة في شرقي القدس، أمرت الحكومة موظف التسجيل بالبدء في مشروع لتسجيل الأراضي في شرقي القدس للتخفيف من ضائقة التخطيط هناك. ولكن معظم نشاطات موظف التسوية كرست منذ ذلك الحين لتسجيل قسائم الأراضي التي يوجد فيها ممتلكات لليهود، أو يخطط لإقامة حي لليهود فيها.

إضافة إلى نشاطات هيئات وزارة العدل، بدا في ظل الحرب في غزة والمنطقة الشمالية أن مدير التخطيط هو أيضاً يعمل وبسرعة استثنائية على البناء لليهود في شرقي القدس. في 9 تشرين الأول، أي بعد يومين على اندلاع الحرب، صادقت اللجنة اللوائية على إيداع إقامة حي "كدمات تسيون". وفي الشهر الماضي، صودق على خطة لإقامة "جفعات هشكيد"، بعد خمسة أسابيع فقط على تقديم الاعتراضات. حي قناة المياه السفلى ناقشته اللجنة اللوائية بضع مرات، وتم رفض الاعتراضات المقدمة على هذه الخطة.

في الوقت نفسه، يتقدم البناء في حي "جفعات همتوس" المجاور بسرعة. الحي اليهودي في إمليسون، الذي هو أيضاً نتاج تعاون بين شركة "توبوديا" ووزارة العدل، أُدخل في الأشهر الأخيرة مرتين إلى جدول أعمال اللجنة اللوائية، ثم رفع في اللحظة الأخيرة. حتى الآن، هو موضوع للمناقشة في الجلسة القادمة المخطط لها.

يتبين من التقرير الذي أعدته جمعية "عير عاميم" وجمعية "بمكوم" أن لجان التخطيط دفعت قدماً منذ 7 تشرين الأول بـ 17 خطة هيكلية لصالح اليهود وراء الخط الأخضر في القدس، بحجم 8434 وحدة سكنية. تقريباً 3 آلاف منها يتم تسويقها في إطار مخططات القيّم العام. ما تبقى هي مخططات قناة المياه السفلى ومخططات توسيع أو مخططات إخلاء – بناء في الأحياء اليهودية الكبيرة الواقعة وراء الخط الأخضر مثل "غيلو" والتلة الفرنسية و"رمات شلومو" وغيرها. وحسب ادعاء المنظمات التي تتابع البناء في المستوطنات، يتم الدفع قدماً بجميع الأحياء شرقي القدس بشكل استثنائي، وتحصل على مصادقات سريعة من جهاز التخطيط، لا سيما منذ اندلاع الحرب.

في بداية كانون الثاني الماضي، رفضت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس جميع الاعتراضات المقدمة ضد خطة "جفعات هشكيد"، بعد خمسة أسابيع من تقديمها، وبعد أسبوعين فقط من النقاش في هذا الشأن. الاسم الذي أعطي للحي والخطة التي تستهدف إقامة كنيس فيه، كما قال المعترضون ومن بينهم سكان بيت صفافا، يشكل الدليل على أن حي يُخطط

لليهود، مع تجاهل ضائقة السكن والنقص في المباني العامة في بيت صفافا. ورغم ذلك، قررت اللجنة أن طبيعة المباني الدينية المخطط لها في الحي لا تُحدد على أنها كنس في هذه المرحلة.

حسب جمعيتي "عير عاميم" و"بمكوم" فإن السلطات تزيد من ضائقة السكان العرب شرقي القدس، الذين يستصعبون الحصول على رخص البناء بسبب تغيير الإجراءات المتعلقة بإثبات ملكيتهم للأرض. إضافة إلى ذلك، زادت بلدية القدس وتيرة هدم البيوت شرقي المدينة منذ بداية الحرب.

"في فترة الحرب، تواصل مؤسسات التخطيط في القدس المضي بمشروع الاستيطان في المدينة بوتيرة سريعة وغير مسبوقة، حتى أثناء فترة الحرب"، جاء من جمعية "عير عاميم" وجمعية "بمكوم". "في الوقت الذي تضررت فيه الخدمات العامة الحيوية بسبب إدارة الحرب، تعد الحرب بالنسبة للمستوى السياسي فرصة أخرى لتثبيت حقائق على الأرض. المستوطنات الجديدة ستعمق منع التواصل الجغرافي الفلسطيني في القدس، وستشكل عقبات أخرى أمام أي إمكانية لمستقبل مختلف للإسرائيليين والفلسطينيين في المدينة وفي كل الفضاء".

جاء الرد من يهودا ريغونس: "نحن وبحق نقود خطة إسكان في المنطقة التي اشتريناها. أغلبية المنطقة بملكيتنا، لذلك لا يجب علينا التعاون مع أي جهة. كل من هو موجود داخل الخط الأزرق في الخطة يحصل على أولوية من قبلنا".

وجاء الرد من وزارة العدل: "يدور الحديث عن أراض يديرها القيم العام لصالح أصحابها الخاصين بقوة قانون إجراءات القضاء والإدارة، أي الأراضي التي انتقلت بعد حرب الاستقلال إلى إدارة المسؤول الأردني عن أملاك العدو لصالح أصحابها الذين بقوا في إسرائيل. يعمل القيم العام من أجل أصحاب الحقوق على هذه العقارات، بواسطة تسوية التسجيل والتطوير". لم يصل أي رد من إدارة التخطيط.

* * *

تحليلات إسرائيلية: نتنياهو ووزراؤه يضللون الجمهور بمصطلح "الانتصار الساحق"

ترجمة: موقع عرب 48

يقول باحثون ومحللون إسرائيليون إن القيادة الإسرائيلية وبشكل خاص رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، يضللون الجمهور أو لا يقولون الحقيقة على الأقل حول الحرب ضد قطاع غزة، ويحذرون بموجب آراء في أوساط ضباط في الجيش والشاباك من أن استمرار الوضع الحالي من شأنه أن يؤدي إلى اندلاع انتفاضة جديدة في الضفة الغربية، وقد تمتد إلى خارجها.

ورغم العدد الهائل من الفلسطينيين الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي في الحرب على غزة، الذي يزيد عن 28 ألف شهيد مدني، أكثر من نصفهم من الأطفال والنساء، وعدم وجود معطيات واضحة ومؤكدة حول الشهداء في صفوف مقاتلي حركة حماس، إلى جانب الدمار الرهيب، إلا أن التحليلات في وسائل الإعلام الإسرائيلية تتحدث عن "إنجازات عسكرية" إسرائيلية. واستعار رئيس دائرة الدراسات الفلسطينية في مركز ديّان في جامعة تل أبيب، د. ميخائيل ميلشتاين، في صحيفة "يديعوت أحرونوت" اليوم، الإثنين، عبرة من حرب فيتنام، حيث قتل الجيش الأميركي عددا كبيرا جدا من الفيتناميين إلى جانب تدمير أسلحة.

وكتب ميلشتاين أن المؤشرات التي كان يتلقاها وزير الدفاع الأميركي حينذاك، روبرت مكنمارا، "عكست ارتفاعا متواصلا بالنجاحات، لكن الحرب أصبحت أصعب، والانتصار، مثل الأفق، ابتعد باستمرار". وحذر أحد مستشاري مكنمارا من أن المؤشرات لا تعكس الواقع، وأن هذه المعطيات تتجاهل الأيديولوجيا والأجواء بين الفيتناميين، وهي التي "تمنع تحويل النجاحات التكتيكية إلى حسم إستراتيجي."

ورأى ميلشتاين أن "إسرائيل تقترب تدريجيا إلى المصيدة التي توحّل فيها مكنمارا قبل حوالي 60 عاما". واعتبر أن "النجاحات العسكرية في غزة كبيرة جدا"، لكن "رغم ذلك الحرب لا تزال بعيدة عن 'الانتصار الساحق' الذي يصوره نتنياهو، من دون ذكر موعد نهاية المواجهة أو وصف الإستراتيجية التي ستؤدي إلى ذلك."

ولفت ميلشتاين إلى أن "الظروف الحالية لا تلمح إلى انكسار قريب لحماس"، فالقتال مستمر في جميع أنحاء القطاع رغم الضربات التي تلقتها حماس، وزعيمها (يحيى السنوار) "لم تتم تصفيته حتى الآن"، والحركة تعود تدريجيا إلى المناطق التي انسحب منها الجيش الإسرائيلي، وخاصة في شمال القطاع. وأضاف أنه لا تظهر حاليا بدايات لاحتجاجات شعبية ضد حماس أو تطور بدائل محلية للحركة. "ورغبة إسرائيل بنشوء حمائل مسلحة تستولي على الحيز العام وتمنح المساعدات المدنية "تبدو في هذه المرحلة كأمنية أكثر من كونها غاية بالإمكان تحقيقها."

ودعا ميلشتاين إلى تغيير عالم المصطلحات العسكرية الكلاسيكية في مواجهة "منظمة تتمتع بليونة مثل حماس، والمعروفة بقدرتها على التأقلم والاستفادة وتغيير نفسها. فهي موجودة بعدة أشكال بالتزامن، وتلائم نفسها مع الظروف. وعلى سبيل المثال، هي تستعين بناشطيها العسكريين الذين يرتدون الزي المدني أو بغطاء عمال بلدية من أجل الحفاظ على سيطرة في الحيز العام، وبعد أن تم تفكيك منظوماتها العسكرية وكتائبها، انتقلت إلى نموذج حرب العصابات التي تستند إلى خلايا." وأضاف أن "العبرة الثانية التي على إسرائيل استخلاصها هي أنه "ليس بالإمكان تأسيس نظام جديد في غزة من دون السيطرة لفترة طويلة على المناطق التي احتلها الجيش الإسرائيلي وتخطيط السيطرة على قطاع غزة كلّه. ولأن الجيش الإسرائيلي لا يستوفي هذه الشروط الضرورية، وهو يقلص عمليا عديد قواته في غزة، فإن جميع الترددات بين عودة السلطة الفلسطينية، إقامة مديرية محلية فلسطينية أو نشر قوات دولية في المنطقة تبقى نظريات وهي بالأساس ليست ذي صلة بالواقع، الذي فيه تستمر حماس في كونها الجهة القوية الرئيسية في القطاع، رغم تعرضها لضربات وإصابات."

وفيما يتعلق بهدف إسرائيل القضاء على حماس، أشار ميلشتاين إلى أن "الجمهور الإسرائيلي يتوق إلى الحقيقة المعقدة، وبضمن ذلك الاطلاع على التحديات الصعبة الموجودة، وليس إلى شعارات عامة وكأن غايتها رفع المعنويات، وكلما استمرت المعركة تظهر المزيد من الشكوك حيال وضوح الأهداف الإستراتيجية والقدرة على تحقيقها." وأضاف أن "انتصارا ساحقا" و"معركة أبدية" هما مصطلحان منتشران من أجل حشد جماهير في دول بلا مجتمع مدني وليست ديمقراطية، "لكن ثمة شكا إذا كانا يلائمان السيرورة الجماعية في إسرائيل."

ووفقا لملشتاين، فإن إسرائيل وصلت إلى "مفترق طرق"، وبإمكانها الاختيار بين اتجاهين. "بإمكانها التوجه إلى صفقة كاملة لتحرير المخطوفين بثمن وقف الحرب وربما الانسحاب من غزة أيضا، ودراسة بعد مرور الوقت فقط تنفيذ غاية القضاء

على حكم حماس، أو التوجه نحو تغيير إستراتيجي في واقع القطاع وهذا يستوجب السيطرة على القطاع كله والبقاء هناك لفترة طويلة. والطريق الوسطية التي اختيرت لا تحقق أيا من الهدفين الإستراتيجيين، وبدلا عن ذلك تُنشئ إحباطا جماعيا متزايدا وعدم ثقة بين الجمهور وقيادة الدولة."

وتطرق المحلل السياسي في الصحيفة نفسها، ناحوم برنياع، إلى مصطلح "انتصار ساحق" الذي يكرره نتنياهو. وأشار إلى أن ضباطا كبارا يتساءلون حول المقصود بهذا المصطلح، ويقولون إنه "لا يوجد انتصار ساحق في حرب ضد منظمة إرهابية. وسيكون هناك انتصار فقط عندما تملأ عملية سياسية الفراغ الذي ينشئه الجيش بسيطرته على غزة. وبدون عملية سياسية، فإن الإنجازات كلها تتلاشى."

وأضاف برنياع أنه "لا توجد حاليا رافعات ضغط تلزم حماس بتليين موقفها من صفقة" لتبادل أسرى. ولفت إلى أن "النقاش غير الموجود ليس أقل أهمية، أي مسألة ماذا سيحدث إذا لم تكن هناك صفقة. كيف سيكون الواقع في غزة وغلافها؛ كيف سيكون الواقع عند حدود الشمال. وثمة شك إذا كانت هناك خطة لدى الجيش."

وأشار إلى تصريحات وزراء إسرائيليين حول احتلال القطاع والاستيطان فيه مجددا واحتلال جنوب لبنان أيضا وإقامة حزام أمني فيه، ويعتبرون أن "هذا سيكون انتصارنا الساحق."

وحسب برنياع، فإن "الفجوة بين المستوى القيادي في الحكومة والمستوى القيادي في الجيش سحيقة. وفي الحكومة يعتمدون على جهات ستحضر إلى هنا عمالا هنود بدلا الفلسطينيين؛ وفي الجيش قلقون من مؤشرات الدمار الاقتصادي في الضفة. وبعد شهر يبدأ شهر رمضان، بلا مال ولا عمل. والسلاح بالذات متوفر، والضائقة ستترجم إلى إرهاب." وتابع أن "السيناريوهات الأكثر تطرفا في جهاز الأمن قاسية. وهم يتحدثون عن أنه إلى جانب حماس والجهاد الإسلامي، سيوجه تنظيم فتح والأجهزة الأمنية فوهات بنادقهم ضد إسرائيل. وهكذا حدث عشية عملية السور الواقي العسكرية (اجتياح الضفة في العام 2002). والأمر الأخير الذي تحتاج إسرائيل إليه الآن هو انتفاضة في الضفة، وهي معركة من شأنها أن تتسرب إلى القدس الشرقية والمدن المختلطة" داخل إسرائيل.

* * *

بن غفير يطالب الجيش بإطلاق النار على الأطفال والنساء الغزيين

دار سجال بين رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هيرتسي هليفي، ووزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، خلال اجتماع الحكومة الأحد، وطالب بن غفير بأن يطلق الجيش النار على النساء والأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة بادعاء التخوف على القوات الإسرائيلية. وقال هليفي إنه "يتم تعديل أوامر إطلاق النار في منطقة الحدود بموجب تعليمات الضباط في الميدان بشكل يومي." ورد بن غفير قائلا له "أنت تعلم كيف يعمل أعداؤنا. سيجربوننا، وسيرسلون نساء وأطفال وسيتبين في نهاية الأمر أنهم مخربون. وإذا استمرينا بهذا الشكل سنصل إلى 7 أكتوبر مرة أخرى."

وأجاب هليفي أن "هذه المرة الثالثة التي نكرر فيها هذه المحادثة. وأنا آخذ أقوالك على محمل الجد، وبعد المحادثة السابقة خصصت جولة كاملة لهذا الموضوع. والجنود يعرفون التعقيدات وإذا لم ننسق الأوامر فسنشهد أحداثا قاسية بإطلاق جنود النار على جنود آخرين."

واستمر بن غفير في السجال، وقال إنه "سنكرر المحادثة في المرة الرابعة والخامس أيضا. وواضح أنه ينبغي الانتباه لأحدث تطلق في قواتنا النار على قواتنا، لكن من الجهة الأخرى يجب أن تكون هناك تعليمات واضحة. ولا يمكن أن يكون هناك وضع يقترب فيه أطفال ونساء من الجدار. وأي أحد يقترب من أجل المس بالأمن يجب أن يتلقى رصاصة، وإلا فإننا سنصر إلى 7 أكتوبر مرة أخرى."

واحتج بن غفير، خلال اجتماع الحكومة الذي عقد في القاعدة العسكرية "جوليس" في جنوب إسرائيل، على دفع الجيش للشرطة من أجل تفريق متظاهرين، وكثيرون منهم من أنصار بن غفير واليمين المتطرف، في معبر كرم أبو سالم بهدف منع دخول شاحنات محملة بمساعدات إنسانية إلى قطاع غزة.

ورد هليفي بأنه ينفذ سياسة الكابينيت. وقال وزير الأمن، يوآف غالانت، إن "رئيس الأركان يطبق قرارات الكابينيت ويعمل في مجال صلاحياته". وأضاف رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، أنه "يوجد قرار اتخذه الكابينيت حول ذلك."

وتابع هليفي حول توسيع العمليات العسكرية الإسرائيلية إلى مدينة رفح، أنه "صادقت على خطط ثلاث مرات، وعندما تقررون سأصادق مرة أخرى وأنفذ. وأنت ستقولون متى. وسنستعرض أمامكم جميع الدلالات بشأن ذلك"

* * *

تحذيرات في إسرائيل من تصاعد التوتر مع مصر

تعالت في إسرائيل أمس الأحد، تحذيرات من توسيع الحرب الإسرائيلية إلى مدينة رفح ومن عواقب رد فعل مصر، التي أبلغت إسرائيل أنها ستعلق اتفاق السلام بين الدولتين شن هجوم على رفح ووصول القوات الإسرائيلية إلى محور فيلادلفيا بين قطاع غزة ومصر.

وقال الجنرال الإسرائيلي في الاحتياط يتسحاق بريك، لإذاعة 103 FMإن "جميعنا يعلم بوجود عمليات تهريب من سيناء تحت محور فيلادلفيا. والجيش الإسرائيلي لا يريد التواجد على طول هذا المحور طوال السنين المقبلة، لأنه لا توجد لديه قوات لتنفيذ ذلك ولأنه سيستهدف كثيرون جدا ولذلك أراد أن ينفذ المصريون هذا الأمر." وأضاف "لكن اليوم توجد مشكلة كبيرة جدا مع مصر. وهم لا يوافقون على تنفيذ ذلك بدلا عنا، وهم أيضا لا يوافقون على أن ننفذ ذلك من الجانب الغزي للمحور ويهددون بأنه في حال بدأنا بتنفيذ أمور ستؤدي إلى عبور حشود إلى داخل سيناء، فإنهم سيعلقون السلام."

ووفقا لبريك، فإنه بالرغم من أن مصر هي دولة فقيرة، لكن جيشها هو الأقوى في الشرق الأوسط، مع 4000 دبابة، بينها 2000 دبابة حديثة، مئات الطائرات الحديثة جدا، وأحد أفضل الأسلحة البحرية. وطوال سنين شقوا شوارع سريعة إلى داخل سيناء. وهذا كله موجه إلينا. فهم لا يبنون الجيش نحو أي اتجاه آخر. وهذا يعني أن قرارا واحدا حول إلغاء السلام،

سيحولوننا إلى دولة عدو، ونحن لا نملك ولو فرقة عسكرية واحدة للوقوف أمامهم" فيما الفرق العسكرية منشغلة بالحرب في القطاع وعند الحدود اللبنانية وفي الضفة الغربية.

من جانبها، حذرت الباحثة في الشؤون المصرية في جامعة تل أبيب، د. ميرا تسوريف، من تجاهل "الشرخ بين إسرائيل ومصر" التي وصفتها بأنها "شريكة أمنية مركزية" لإسرائيل. ولفتت تسوريف إلى أن "هذه المرة الأولى التي يستخدم فيها المصريون المس باتفاق السلام الإسرائيلي – المصري. وهذا اتفاق عمره أربعة عقود ونصف العقد، وتجاوز أي أزمة ممكنة وجميع الحروب. واعتبر الاتفاق خلال ولاية مبارك ومرسي أنه مصلحة مصرية كبيرة"، حسبما نقل عنها موقع "زمان يسرائيل" الإخباري.
وأشارت إلى أنه في ظل توتر العلاقات بين الجانبين، فإنه "إذا استمرت إسرائيل بزج مصر في الزاوية، فإنه سيتم الانتقام من إسرائيل. ومصر تدرك مخاوف إسرائيل حيال حراسة الحدود بين غزة وسيناء. وفي العام 2005 تم توقيع 'اتفاق فيلادلفيا'. وبموجبه مصر مسؤولة عن صيانة محور فيلادلفيا، وتعهدت بنشر 750 جنديا فيه."

وأضافت تسوريف أنه "من أجل تهدئة المخاوف الإسرائيلية، اقترحت مصر بعد نشوب الحرب الحالية أن تزيد عدد الجنود عند الحدود، لكن إسرائيل لم تكتف بذلك. وبدلا من إجراء مفاوضات مع مصر، نتنياهو تحدث عن 'احتلال' المحور، والوزيران أفي ديختر ويسرائيل كاتس تحدثا عن 'سيطرة.'"

وتابعت أن "هذه المصطلحات تعتبر في مصر أنها تهديد للسيادة على أراضيها، التي تعتبر قيمة مقدسة في مصر، ومعدم ثقة بقدرة القاهرة على توفير أمن حقيقي. والمجتمع المصري لديه كرامة، وهو مجتمع ينظر إلى الكرامة الشخصية والكرامة الوطنية أنهما قيمتان مركزيتان. ولذلك فإن انعدام الثقة هذا يعتبر إهانة" وأشارت إلى أنه "رداً على الأحادية والغطرسة الإسرائيلية بنظرها، رفضت مصر تسليم إسرائيل صورا من مواقعها لمراقبة الحدود، وهذا يعتبر أمر اعتياديا عندما لا تكون العلاقات متوترة بهذا الشكل. ودعونا لا ننسى أن الحديث عن 'احتلال إسرائيلي' يصم آذان المصريين. فهزيمة العام 1967 لا تزال محفورة في الذاكرة الجماعية المصرية."

* * *

استبعاد بن غفير من مداولات عملية "تحرير" أسيرين في رفح

ترجمة: موقع عربي21

قالت وسائل إعلام إسرائيلية، إن وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، استُبعد من مداولات سبقت عملية "تحرير" أسيرين من مدينة رفح جنوب قطاع غزة فجر الاثنين، والتي ارتكب الجيش الإسرائيلي خلالها مجازر بحق المدنيين الفلسطينيين. وقالت صحيفة "إسرائيل اليوم" على موقعها الإلكتروني، الاثنين: "لم تتم دعوة الوزير بن غفير إلى المناقشة الحاسمة قبل المغادرة لتنفيذ عملية رفح."

لكن مكتب اليميني المتطرف إيتمار بن غفير، زعيم حزب "القوة اليهودية"، حاول التقليل من شأن عدم المشاركة. ونقلت الصحيفة عن مكتبه قوله: "تم إبلاغ الوزير بالعملية مسبقًا وتلقى تحديثًا بالفعل الأسبوع الماضي، عندما تم تقديم الخطة إلى رئيس الوزراء، وحتى في الأيام الأخيرة التي سبقت التنفيذ، فإنه تم إطلاع الوزير على المستجدات وأعطاها مباركته."

وشهدت رفح ليلة دامية راح ضحيتها عشرات الشهداء والجرحى إثر عدوان إسرائيلي عنيف واشتباكات بين المقاومين الفلسطينيين وجيش الاحتلال شمال غرب المدينة المكتظة بالنازحين، في تجاهل واضح للتحذيرات الدولية من مغبة استهداف المدينة.

يشار إلى أن الاحتلال أعلن متابعة العملية في رفح شارك فيها كل من رئيس نتنياهو ووزير الحرب، يوآف غالانت ورئيس الأركان، هرتسي هاليفي ورئيس جهاز الأمن العام "الشاباك" رونين بار والمفوض العام للشرطة يعقوب شبتاي. وعادة ما يستثني نتنياهو الوزير بن غفير من المناقشات الأمنية، وذلك منذ اندلاع الحرب المدمرة على غزة والتي تواجه دولة الاحتلال بموجبها اتهامات بالإبادة الجماعية أمام محكمة العدل الدولية.

وأعلن جيش الاحتلال الاثنين، عن تنفيذ عملية في رفح تم فيها "تحرير" المحتجزين الإسرائيليْن فرناندو سيمون مرمان (60 عاما) ولويس هير (70 عاما) "اللذيْن تم احتجازهما من قبل حماس إلى قطاع غزة من كيبوتس نير إسحاق في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي.

* * *

قناة إسرائيلية: الخلافات بين بايدن ونتنياهو آخذة في الاتساع

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

قالت قناة إسرائيلية إن الخلافات بين الرئيس الأمريكي جو بايدن، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، آخذة في الاتساع. وذكرت القناة الـ 14 الإسرائيلية، مساء الأحد، أن الخلافات بين بايدن ونتنياهو آخذة في الاتساع، وخاصة حول مجريات الحرب الدائرة في قطاع غزة، وتحديدا حول العملية العسكرية المحتملة في مدينة رفح. وأشارت القناة على موقعها الإلكتروني إلى أن الجيش الإسرائيلي ليس مستعدا للقيام بعملية عسكرية في مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، رغم تصريح نتنياهو وطلبه تعبئة قوات الاحتياط للاستعداد لمثل هذه العملية في المدينة التي تقع على الحدود مع مصر.

وكان بنيامين نتنياهو قد طلب تعبئة قوات الاحتياط في الجيش الإسرائيلي، أمس السبت، تمهيدًا للقيام بعملية عسكرية في مدينة رفح الفلسطينية، حيث ذكرت القناة الـ 13 الإسرائيلية أن نتنياهو يريد تعبئة قوات الاحتياط التي تم تسريحها في الآونة الأخيرة من قطاع غزة، بهدف القيام بعمل عسكري في مدينة رفح جنوبي قطاع غزة.

ومن جهته، طالب رئيس الأركان، الجنرال هرتسي هاليفي، باتخاذ إجراءات سياسية قبل القيام بهذه العملية العسكرية الضخمة، خاصة مع محاولة إجلاء 1.3 مليون من السكان الفلسطينيين الموجودين في رفح، حيث يتطلب هذا الإجراء تنسيق المستوى السياسي مع الجانب المصري.

ونقلت القناة عن مسؤول إسرائيلي بارز - لم تذكر اسمه - أن العملية العسكرية في رفح الفلسطينية أقرب من أي وقت مضى.

* * *

"تفاصيل لا يخبرها قادة الجيش حتى لأصدقائهم": ضابط إسرائيلي: حماس تعرف معلومات تعد سرية حتى داخل الجيش

كشف ضابط استخباراتي مخضرم لصحيفة "إسرائيل هايوم"، أن هناك قلقا جديا داخل إسرائيل من تعرض الجيش الإسرائيلي "لعمليات تجسس مضادة عميقة" من قبل حركة حماس قبل اندلاع الحرب في 7 أكتوبر . وقال الضابط إنه "سيتعين على لجنة التحقيق أن تسأل من أين حصلوا على الكثير من المعلومات الداخلية حول ما كان يحدث في قواعد الجيش الإسرائيلي الأكثر سرية." وأضاف الضابط الإسرائيلي الذي لم يكشف هويته، أن "عناصر حماس لديهم معلومات حول مواقع حساسة للغاية للجيش الإسرائيلي، ومعلومات سرية حتى داخل الجيش. ويجب علينا معرفة كيف وصلت هذه المعلومات إليهم."وقال: "هذه تفاصيل لا يخبرها قادة الجيش الإسرائيلي حتى لأصدقائهم." واعتبر الضابط الاستخباراتي المخضرم، أن ما تقدم "يعني فشلا استخباراتيا مزدوجا لجهاز الشاباك، فهو كان من المفترض أن يقوم بجمع المعلومات حول خطط حماس، وهو ما فشل به، ومسؤول أيضا عن منع التجسس المضاد، أي عدم السماح للعدو بجمع المعلومات من داخل إسرائيل، وقد فشل به أيضا."

وختم الضابط الإسرائيلي بالقول: "نحن نعلم الآن أن حماس كانت تعرف عنا الكثير، على مستوى يتجاوز جمع المعلومات من الطائرات بدون طيار والمراقبة.. وهذا يعني أن هناك سببا للشك جديا في وجود مكافحة تجسس واسعة النطاق في إسرائيل، كما يعني أنه من الممكن أن تكون هناك قوة ساعدت حماس"، داعيا إلى "عدم التغاضي عن هذه القضية والتحقيق التحقيق فيها بعد الحرب."

* * *

لواء إسرائيلي: فظاعة الحرب في غزة سببت تسونامي اضطرابات عقلية لآلاف الجنود

صرح اللواء احتياط في الجيش الإسرائيلي، إيال بن روفين، بأن الآلاف من الجنود الإسرائيليين النظاميين والاحتياطيين يعانون من اضطرابات عقلية متنوعة جراء مشاركتهم في حرب غزة.

وقال: "عندما بدأ القتال في المنطقة السكنية في قطاع غزة بكثافة وبسبب طبيعة هذه الحرب وطول زمنها كان من الواضح بالنسبة لي أننا نتجه نحو تسونامي من الجنود النظاميين والاحتياطيين الذين سيعانون من اضطرابات عقلية متنوعة. هناك الآلاف من هؤلاء الجنود. شدة الحرب في غزة وفي الشمال أيضا فظيعة. كل يوم هناك صور صعبة جدا خاصة في غزة، وكل هذا من نتائج هذه الحرب الطويلة جدا ".ودعا الجنود ممن يعانون أو سيعانون من اضطرابات نفسية وعقلية إلى الالتحاق ببرنامج الرعاية النفسي يمتد لشهرين إلى ثلاثة .

وكان موقع موقع "والا" الإسرائيلي، قد ذكر قبل أسبوع أن الجيش اضطر إلى تسريح ما يصل إلى 250 من الجنود الذين شاركوا في الحرب على غزة من الخدمة. وأظهرت البيانات التي حصل عليها الموقع مدى تأثر الصحة العقلية والنفسية للجنود منذ بداية العملية البرية على غزة، التي أتت في أعقاب الهجوم الذي نفذته حركة حماس في مستوطنات غلاف غزة في السابع من أكتوبر الماضي.

ويقول الموقع إن 76% من الجنود عادوا إلى ساحة المعركة بعد العلاج الأولي في الميدان، لكن "حالة ما يقرب من 1000 عنصر منهم لم تتحسن حتى الآن وكانوا بحاجة إلى مزيد من التأهيل" سواء من قبل الجنود أو من قبل ضباط الصحة العقلية الملحقين بالوحدات والمتواجدين باستمرار بالقرب من جبهات القتال. ولفت الموقع إلى أن الجنود الذين ما زالوا يعانون من الأعراض سيعانون في مرحلة لاحقة من "اضطرابات ما بعد الصدمة."

وبحسب الموقع، ظهرت أعراض صدمة المعركة على 1600 جندي إسرائيلي منذ بدء العملية البرية في قطاع غزة قبل شهرين.

ويمكن أن تظهر أعراض الصدمة القتالية أثناء أو بالقرب من نشاط ما، وقد يشعر الجندي الذي يعاني منها، من بين أمور أخرى، بتسارع النبض، وزيادة التعرق، وزيادة مفاجئة في ضغط الدم، واهتزاز الجسم بشكل لا يمكن السيطرة عليه، والارتباك وعدم القدرة على التحكم والارتباك في التركيز. وتحمل صدمة المعركة أيضا تأثيرات عقلية بعيدة المدى، مثل القلق والاكتئاب واضطرابات النوم والأرق ونوبات الغضب المفاجئة وضعف القدرة العاطفية. وإذا استمرت تلك الأعراض أكثر من 4 أسابيع، فقد تتدهور حالة الجندي إلى اضطراب شديد بعد الصدمة، الأمر الذي يتطلب تدخلا علاجيا أكثر تعمقا.

* * *

تحذير إسرائيلي من تحول مصر إلى دولة معادية بقرار واحد

قال اللواء الإسرائيلي المتقاعد يتسحاق باريك إن إسرائيل تواجه اليوم مشكلة كبيرة جدا مع مصر، وأن قرارا واحدا من القاهرة سيجعلها دولة معادية لتل أبيب، بأقوى وأفضل جيش في الشرق الأوسط. ونقل موقع "معاريف" عن باريك قوله: "الجيش المصري هو أقوى جيش في الشرق الأوسط اليوم، 4000 دبابة، 2000 طائرة حديثة، ومئات من أحدث الطائرات، وبحريتهم هي واحدة من أفضل الجيوش الموجودة على الإطلاق. طوال سنوات كانوا يبنون طرقا سريعة تؤدي إلى سيناء. أي باتجاهنا، لم يعززوا الجيش في أي مكان آخر، ما أريد قوله أنهم بقرار واحد وإلغاء السلام، يصبحون دولة معادية وليس لدينا حتى فرقة للوقوف ضدها."

وعن القتال في محور فيلادلفيا وفي رفح أفاد باريك: "كلنا يعلم عن عمليات التهريب عبر أفاق تحت المحور. والجيش الإسرائيلي لا يريد البقاء على هذا المحور خلال السنوات القليلة المقبلة."وفسر سبب عدم رغبة الجيش الإسرائيلي بعدم البقاء طويلا على المحور بالقول: "لأنه لا يملك القوة للقيام بذلك، ولأنه سيكون هناك الكثير من الضحايا، من المفترض أن المصريين سيفعلون ذلك. لكن اليوم هناك مشكلة كبيرة جدا مع مصر. إنهم ليسوا مستعدين للقيام بذلك بدلا عن الجيش الإسرائيلي، كما أنهم ليسوا مستعدين للقيام بذلك من هذا الجانب من المحور، وهم يهددون بأنه إذا بدأنا في القيام بأفعال ستؤدي إلى تهجير الناس إلى سيناء، سوف يوقفون السلام."

وكانت وسائل إعلام إسرائيلية تابعة لليمين المتشدد في الحكومة الإسرائيلية قد حذرت من خطوات تتخذها مصر حاليا لإفشال كل المخططات الإسرائيلية للسيطرة على المنطقة الحدودية بين قطاع غزة ومصر. وحذر مركز المعلومات الاستخباراتية ومكافحة الإرهاب الذي يحمل اسم اللواء مئير عميت في تل أبيب من مغبة الخطوات العسكرية المصرية على طول الحدود المصرية مع قطاع غزة.

وذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية، السبت، أن مصر هددت بأنه إذا عبرت موجة من الفلسطينيين الحدود مع غزة، أو إذا اجتاح الجيش الإسرائيلي رفح، فسيتم تعليق اتفاق السلام مع إسرائيل.

* * *

"كالكاليست": شركات التكنولوجيا في "إسرائيل" سرحت 34.300 عامل منذ بداية العام

أفادت صحيفة "كالكاليست" العبرية بأن 141 شركة تكنولوجيا في إسرائيل سرحت منذ مطلع العام 34.300 عامل. وقالت الصحيفة إنه "ومنذ بداية العام قامت 141 شركة تكنولوجيا بتسريح 34300 موظف على الرغم من أن معظمهم أظهروا أداء ماليا ممتازا." وأضافت الصحيفة: أن "عملاق التكنولوجيا "سيسكو" أعلنت تسريح آلاف العاملين فيها في إسرائيل." وأشارت إلى أن "موديز" خفضت أمس أيضا مستوى الائتمان لإسرائيل لتعكس ضربات متتالية للاقتصاد، فيما لام زعيم المعارضة يائير لابيد حكومة نتنياهو على الفشل في جميع القطاعات وخاصة الاقتصادية."

* * *

استطلاعات

استطلاع: غانتس لا يزال في الصدارة والصهيونية الدينية دون نسبة الحسم

ترجمة: موقع عرب 48

أظهر استطلاع للرأي العام الإسرائيلي، نُشرت نتائجه مساء الأحد، استمرار صدارة "المعسكر الوطني" بقيادة الوزير في كابينيت الحرب، بيني غانتس، وتقدّمه بفارق كبير على الليكود بزعامة رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو. كما أظهر الاستطلاع أن أغلبيّة الإسرائيليين بواقع 51%، يجب تقديم موعد انتخابات الكنيست المقبلة، فيما عارض 39% ذلك؛ بينما أجاب 10% بـ"لا أعلم." وبيّن استطلاع القناة الإسرائيلية 12، أن "المعسكر الوطني" يتصدر نتائج انتخابات تُجرى اليوم، ويحصل على 37 مقعدا من أصل 120، فيما يحلّ الليكود ثانيا ويحصل على 18 مقعدا.

وأظهر أن حزب "يش عتيد" برئاسة زعيم المعارضة الإسرائيلية، يائير لبيد، يحصل على 15 مقعدا، ويحصل حزب "شاس" الحريديّ على 11 مقعدا. كما أظهر الاستطلاع أن حزب "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور ليبرمان، يحصل على 9 مقاعد. ويحصل حزب "عوتسما يهوديت" برئاسة المتطرف إيتمار بن غفير، على مثلها.

ووفق الاستطلاع تحصل قائمة "يهدوت هتوراه" الحريدية على 7 مقاعد. وتحصل قائمة الجبهة/ العربية للتغيير على 5 مقاعد، كما تحصل "القائمة العربية الموحدة" على مثلها. ووفقا لنتائج الاستطلاع، تحصل حركة "ميرتس" على 4 مقاعد، فيما لا يتجاوز "الصهيونية الدينية" نسبة الحسم. وحصل حزب التجمع الوطني الديمقراطيّ على 1.3% في الاستطلاع، وحصل حزب "العمل" على 1.4%.

وفي ما يتعلق بأيّ المسؤولين الإسرائيليين أكثر ملاءمة لشغل منصب رئيس الحكومة، قال 43% من المستطلعة آراؤهم إن غانتس مناسب للمنصب أكثر من نتنياهو، بينما يحصل رئيس الحكومة الحاليّ بالمقارنة به على نسبة 27% من المشاركين في الاستطلاع، فيما أجاب 30% بـ"لا أحدَ منهما/ لا أعلم."

وفي مقارنة بين نتنياهو ولبيد، يتقدم الأول، إذ يحصل على 31% من أصوات المشاركين في الاستطلاع، بينما يحصل لبيد على نسبة 25% من الأشخاص الذين يرون أنه الأنسب لشغل المنصب.

وأُجري الاستطلاع على عيّنة من 510 أشخاص، بنسبة حدّ أقصى للخطأ +4.4%، وقد تمّ إجراء الاستطلاع عبر الإنترنت والهاتف كذلك من قِبل "ميدغام" برئاسة مانو غيفاع.

* * *

استطلاع: 42% من جنود الاحتياط الطلاب "بإسرائيل" يفكرون بترك دراستهم بسبب الحرب

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

كشف استطلاع حديث للرأي أن 42% من جنود الاحتياط الإسرائيليين الطلاب في الجامعات يفكرون في ترك دراستهم بسبب تدهور حالتهم النفسية؛ جراء حرب مدمرة مستمرة على غزة، تخضع إسرائيل بشأنها لمحاكمة أمام محكمة العدل الدولية، بتهمة ارتكاب جرائم إبادة جماعية. وهذا الاستطلاع أجرته رابطة الطلاب والطالبات في إسرائيل، وشمل 7 آلاف و350 مشاركاً، بحسب القناة "13" (خاصة)، الأحد 11 فبراير/شباط 2024، ولم تتوفر معلومة بشأن فترة إجراء الاستطلاع، الذي يحمل عنوان "استطلاع الرابطة الوطنية للطلاب لعام 2024."

القناة ذكرت أن "أكثر من 60% من الطلاب قالوا إن حالتهم النفسية ساءت منذ (اندلاع الحرب) في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023"، مضيفة أن "نحو 40% منهم يفكرون في الانسحاب من دراستهم بسبب آثار الحرب. وترتفع النسبة بين جنود الاحتياط الطلاب إلى 42."%كما أظهرت النتائج أن "48% من الطلاب والطالبات قالوا إنهم حصلوا أو قد يحصلون مستقبلاً على مساعدة نفسية بسبب الحرب"، وفقاً للقناة.

صدمة نفسية في إسرائيل

في وقت سابق نشرت في مجلة "ذي لانسيت" الطبية البريطانية، دراسة تفيد بتعرض كل "سكان إسرائيل بطريقة أو بأخرى بعد عملية طوفان الأقصى التي شنتها المقاومة الفلسطينية، لتداعيات غير مسبوقة من حيث النطاق وهول الصدمة النفسية."

الدراسة تطرقت إلى "صدمة نفسية وطنية جسيمة"؛ نظراً إلى عدد الأعراض التالية للصدمة وحالات الاكتئاب والكرب، وهو ما يؤشر إلى "أثر ملحوظ" على الصحة النفسية للإسرائيليين. إلى ذلك، كشف المدير العام لوزارة الصحة، موشيه بار سيمان طوف، أن من أصل السكان المقدر عددهم بـ9.7 مليون، تعرَّض 100 ألف لحوادث قد تسبب صدمة نفسية، منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، وقد نزح نحو 200 ألف شخص.

* * *